الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
معهد العلوم الإقتصادية

تسيير المديونية الخارجية
وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية
(مع تركيز على حالة الجزائر 1987 - 1994)

رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع " التسيير "

من إعداد الطالب :
بن بلقاسم سفيان

تحت إشراف الدكتور :
قادة أقاسم

لجنة المناقشة مكونة من السادة

- الدكتور : طواهر محمد التهامي رئيسا
- الدكتور : اقاسم قادة مشرفا
- الدكتور : بدعيدة عبد الله عضوا
- الدكتور : دبوب يوسف عضوا
- الأستاذ : خالدي الهادي عضوا

السنة الجامعية : 1994 - 1995

الإهداء

إلى نبعي العطاء وفيضي المحبة ،

إلى من بذلا في صمت وقدّما في جلد وصبر ،

إلى والديّ العزيزين . . .

إلى محضن الطفولة ومرتع الشباب ،

إلى موئل الحرية ومصدر الإلهام ،

إلى الجزائر الحبيبة . . .

أهدي هذا العمل المتواضع . . .

شكر وإمتنان

لا يسعني ، بعد إنجاز هذا العمل ، إلا أن أعبر عن خالص شكري وعميق إمتناني ، إلى أستاذنا الفاضل ، السيد قادة أقاسم ، على ما شملنا به من رعاية وتسديد منذ عرفناه ، وعلى ما قدّم لنا من توجيه وإرشاد حتى بلغ هذا العمل منتهاه ،

كما أشكر كل من ساعدنا وشجعنا ، وأخص رفقاء الدرب وخلّص الأصدقاء دون إستثناء ،

وأشكر كل من أعاننا في إنجاز هذا العمل ،

والحمد لله أولا وآخرا . . .

مقدمة :

بلغ تطور الإقتصاد العالمي اليوم درجة من التعقيد أصبح من خلالها فهم الآليات التي تتحكم في صيرورته صعبا ويتطلب قدرة كبيرة على التجريد وشأوا بعيدا في التخصص .

هذه المعطيات الحديثة في الإقتصاد العالمي أكسبته وجها جديدا وطرحت أمامنا مشاكل إقتصادية ومالية ذات طبيعة مغايرة لما عرفه الفكر الإقتصادي قبل ذلك . ومن هذه المشاكل والإشكاليات الناتجة عن هذه التطورات الجديدة مشكلة " المديونية الخارجية للدول النامية " ، التي من السهل إدراجها ضمن هذه التطورات وإدراك بعدها المالي ، وكونها نتيجة لطريقة تسيير النظام النقدي الدولي منذ السبعينيات والتطورات التي عرفها هذا النظام وتأثيراته على كتلة الدول النامية كقطب ضعيف وهش إقتصاديا وبنيويا داخل هذا النسق الإقتصادي الدولي .

إن دراسة مشكلة المديونية الخارجية هي أيضا فرصة لمعرفة فلسفة وطرق تسيير النظام النقدي الدولي ، حيث أنها تكشف عن التطورات الحديثة لهذا النظام وتعبر عن تطور السياسات المالية والنقدية على المستوى الدولي منذ السبعينيات ، بما أدى إلى تفجير هذه المشكلة وإلحاحها ، خاصة مع بداية الثمانينيات ، حيث هددت النظام النقدي الدولي في الصميم بعدما أعلن كل من المكسيك والبرازيل توقفهما عن الدفع ، هذا ماجعل بعض الإقتصاديين يصفون الإقتصاد العالمي اليوم بأنه " إقتصاد مديونية " économie d'endettement تعبيرا عن أهمية هذه الظاهرة المالية وتأثيراتها في بنية النظام النقدي الدولي الحديث ؛ وهو ما دفعنا للإهتمام بها في بحثنا هذا ، كونها تعبير عن خلاصة تطورات الإقتصاد العالمي والحامل التقني للآثار السياسية والإقتصادية والإجتماعية لهذا الوضع الإقتصادي الدولي الجديد على الدول التي يطلق عليها مصطلح الدول النامية .

ويمكن أن نلاحظ أيضا أن مشكلة المديونية الخارجية ، التي تعتبر نتيجة السياسات المالية والنقدية منذ السبعينيات ، أثرت بدورها في هذه السياسات وعممت من تطبيقاتها ؛ وتشكل الحلول المقترحة لتسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح المنتهجة للحد من ضراوتها تأكيدا لمنحى إعتماد التأثير على المتغيرات المالية ، والنقدية خاصة ، وتعبيرا عن سيطرة تيار فكري ينتمي إلى المنظومة النظرية الرأسمالية ، يطلق عليه " المدرسة النقدية " école monétariste ، التي أعادت توجيه الفكر الإقتصادي ، ومنه السياسة الإقتصادية ، إلى عوامل تدخل محدودة ، وهذا يعني أننا سنهتم أساسا بما يسمى سياسات التصحيح الهيكلي المقترحة من صندوق النقد الدولي وإقتصاديي العالم المتقدم لتصحيح مسار الإقتصاد العالمي والحد من مشكلة المديونية الخارجية ، كون هذه السياسات هي المسيطرة فكريا وواقعيا كوصفات لتسيير أزمة الدفع الدولي للدول النامية . هذا ما دعانا إلى إختيار موضوع " تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية " . وقصدنا بعد ذلك الإكتفاء في الجانب الواقعي بحالة الجزائر (1987 - 1994) كنموذج ينصب عليه التحليل لاستحالة استعراض أوضاع كل الدول المدينة المعتمدة لبرامج التصحيح ، ولأن هذه السياسات والبرامج تحمل نفس الفلسفة وعناصر التشخيص ، وتقدم تقريبا نفس الحلول التقنية لها .

إن أي دراسة لهذا الإقتصاد العالمي ، في أي جانب من جوانبه أو أية جزئية من جزئياته ، ستجعل عملنا وبحثنا معرضا لأحكام مضللة وتحليلات خاطئة إذا أغفلنا طبيعة وخصائص هذا الإقتصاد كما هي اليوم ، والناجمة عن صيرورة تاريخية وواقعية لهذا الكيان الإقتصادي الدولي .

ويمكن أن نلخص أهم الظواهر التطورية التي يتميز بها الإقتصاد العالمي اليوم ، والتي يمكن إعتبارها مجموعة من الفرضيات المبدئية يندرج فيها التحليل ، فيما يلي :

أ - المستوى البالغ لتدويل رأس المال والإنتاج Internationalisation du capital et de la production ؛ هذه الظاهرة الإقتصادية المعاصرة ، الناتجة عن توسيع التراكم إلى المستوى العالمي وظهور الإحتكارات الرأسمالية العالمية ، تجعل أي خلل يصيب إقتصادا محليا يكون له أثر تجاوزي effet transgressif إلى

الإقتصاديات المحلية الأخرى ، خاصة إذا كان هذا الإقتصاد المحلي مسيطرا أو يحتل مكانة مهمة في النسق الإقتصادي الدولي ، مما يجعل لهذه الإقتصاديات العالمية مستوى كبيرا من التعاضد synergie .

ب – ظاهرة التركيز والتمركز Concentration et localisation التي تجعل أهم التدفقات الحقيقية ، المادية والمالية ، تتجه إلى مراكز مسيطرة تعمل على توجيهها الوجهة التي تخدم مصالحها القومية . ونتيجة لذلك ، فإن إقتصادا واحدا أو عددا محدودا من الإقتصاديات تنتقل تأثيراتها إلى الإقتصاديات العالمية الأخرى في إطار ظاهرة التدويل السابق ذكرها . ويتحقق التمركز وفق تقنيات في تقسيم العمل وإعادة الهيكلة الصناعية والتجارية على المستوى الدولي ، واختيارات إنتقال الإستثمار المباشر والإقراض الدولي .

جـ – إعادة الإنتشار للإستثمار الدولي نحو القطاعات المالية والخدمية Secteurs financiers et tertiaires ، إذ على الرغم من أن أهمية الإستثمار الصناعي لم تتراجع ، إلا أن الأهمية النسبية للإستثمار في القطاع المالي والخدمي تزايدت ، مما يعني النمو الكبير للمعاملات المالية والخدمية والتوجه نحو قطاعات الإستثمار غير المادي .

وهو ما يفسر التأثر الكبير للإقتصاديات العالمية عند المتغيرات المالية والنقدية وإزدياد أهمية الدور الذي تلعبه البنوك المتعددة الجنسيات التي كان ظهورها إستجابة لحاجات الإحتكارات العالمية إلى التمويل ، فإندماج رأس المال الصناعي مع رأس المال النقدي ، وشكل ما يسمى برأس المال المالي الدولي الذي يعتبر الشكل الأرقى الذي عرفه التدويل .

د – عدم إستقرار وسائل الدفع الدولي ، التي تقوم على حرية السلطات النقدية الوطنية في تسيير المتغيرات النقدية ، مما أدى إلى فوضى مزمنة في أسعار الصرف ، وأثر على مستويات الإستثمار والمردودية (خطر أسعار الصرف) ؛ ونتيجة لذلك تحول الصراع بين الإقتصاديات العالمية من تحسين الفعالية الإقتصادية بتطوير شروط المنافسة الصناعية والتجارية في القطاع الإنتاجي الحقيقي إلى إعتماد سياسات موجهة تعتمد على التأثير على المتغيرات النقدية (السياسة النقدية) ، وهو ما عرض الإقتصاد العالمي عدة مرات

لهزات عنيفة هددت كيانه ومستقبله . كما أدى ذلك إلى ظهور نظام نقدي دولي خاص مواز للنظام النقدي الدولي الرسمي (البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي) متمثلا في المجموعات المالية الدولية والساحات المالية العالمية والسوق الأوروبي للعملات الصعبة eurodevises ، يقوم على إنتقال غير رسمي للأموال لا تتحكم فيه الهيئات المالية الدولية عن طريق توجيهه بما يخدم مصالح الإقتصاد العالمي ككل . هذا ما طبع الإقتصاد الدولي بميزة " إقتصاد ذو طبيعة مضاربية " économie de type spéculatif .

هـ - الحرب التجارية على المستوى الدولي ، التي تحولت من الأشكال التقليدية للحماية القائمة على الرسوم المفروضة على التجارة الخارجية إلى أشكال جديدة قائمة على التحديد الكمي وسياسات تخفيض سعر الصرف وشروط النوعية لعبور السلع للحدود الوطنية .

ويمكن أن نحصر عناصر أهمية هذا الموضوع فيما يلي :

أ - المديونية الخارجية أهم مشكلة تعاني منها الدول النامية ، بما فيها الجزائر ، مما يجعل التفكير فيها ، وفي الحلول الكفيلة بالحد من ضراوتها ، مطلبا ضخما وضرورة ملحة .

ب - يرتبط التحكم في الموضوع بولوج ميدان اختصاص حيوي في الإقتصاد المعاصر هو تقنيات الإقتصاد الدولي والمالية الدولية . مع العلم أن السياسات الإقتصادية والمالية الداخلية وتسيير الإقتصاد المحلي أصبح محكوما بجلاء بالقيد الخارجي ، خاصة في ظل تدويل الإقتصاد الذي أشرنا إليه فيما سبق .

جـ - رسم أي إستراتيجية بديلة لنظرة المركز وحلوله المقترحة لتسيير أزمة المديونية الخارجية سواء أكانت تنطلق من تأسيس جديد أو تستثمر مختلف الحلول الموجودة في الواقع ، ينطلق أولا من رصد الموجود الفكري والواقعي وفهم منطقه وتحديد عناصر قوته وضعفه .

هذه العناصر كلها تبين لنا أهمية دراسة موضوع المديونية الخارجية كمشكلة ملحة في الدول النامية ، وهو ما يندرج أيضا ضمن المبررات التي دعتنا لإختيار الموضوع ، والتي يمكن أن نعدد بعضها الآخر فيما يلي :

أ - الإهتمام الخاص والشخصي بمواضيع المالية الدولية والولوع بالآليات التي تسمح بتفسير مختلف ظواهرها المعقدة ، خاصة تلك التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الدول النامية .

ب - الإقتناع بالتطور الحديث لعلم التسيير ، الذي لا يهتم بالمنظور الجزئي فقط ، وإنما تعدى ذلك إلى المنظور الكلي ، وأصبح رسم السياسات الكلية وتسيير القيود الخارجية عملا إستراتيجيا وتكتيكيا أكثر من كونه عملا بيروقراطيا مركزيا يعتمد على التخطيط الشامل .

وقد أصبح للخطر الإقتصادي بالمفهوم الكلي مكان ضمن إهتمامات مسيريي المشروع ، لكونه يمثل أحد عناصر التكيف مع المحيط الإقتصادي ، بما فيه المحيط الدولي الذي يخضع للقيود الإقتصادية والمالية الخارجية .

ويمكن أن نحدد أهداف الدراسة في ثلاث نقاط :

أ - تبيان أهمية تسيير القيد الخارجي Gestion de la contrainte éxterieure في تصور ووضع السياسات الكلية والجزئية ، وهو ما يتطلب فهم ميكانيزمات الإقتصاد الدولي والتطورات النظرية والتطبيقية في مختلف مجالاته ، مما يعتبر نافذة على مشكلة المديونية الخارجية كأحد القيود الخارجية التي يجب تسييرها بالنسبة للدول النامية .

ب - سيطرة نظرة المركز في مواجهة المشاكل المالية الدولية ، بما فيها مشكلة المديونية الخرجية ، مجسدة في مقترحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، التي أصبحت حديث العام والخاص ؛ وتقوقع أغلب الإقتصاديين والمسيريين وأصحاب القرار وواضعي السياسات الإقتصادية والمالية في هذه الرؤية وجمودهم في منطقها ، مما يتطلب تفكيك هذه السياسات ، ثم إعادة تركيبها من جديد وفق نظرة تحليلية نقدية لعناصرها ، لا تنطلق من الرفض الديماغوجي لها ، وإنما من تحليل علمي يقوم على إستثمار عناصر الحل فيها من جهة ، وتبيان حدودها وإعادة توجيهها بما يخدم الأهداف الإستراتيجية للتنمية ، لا بما يخدم أهداف التكيف مع متطلبات الإقتصاد الدولي فحسب من جهة أخرى .

جـ - محاولة متواضعة لتحديد بعض عناصر الحل للمشكلة ، لا عن طريق وضع إستراتيجية متكاملة ، لأن ذلك عمل مؤسساتي تشترك فيه عديد من الأطراف ، بل من خلال تحديد عناصر آلية التصحيح المسيطرة ، ومحاولة تبيين ما يجب إستثماره منها ، وحدود هذه الآلية فيما يتعلق بالأهداف التنموية .

ويمكن لنا الآن . وبناءا على ما سبق ، تحديد الإشكالية العلمية للموضوع من خلال الأسئلة التالية : ٤٧١٥٣٤

- ما هي الطرق والآليات المالية والنقدية المعتمدة رسميا ودوليا لتصحيح مسار إقتصاد مديونية ؟

- ما هي خلفياتها وآثارها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ؟

- وأخيرا ما هي حدودها النظرية والعملية ؟

ونستطيع تحليل عناصر هذه الإشكالية من خلال التعرض لجانبين أساسيين :

- الجانب الأول : التشخيص العلمي لمشكلة المديونية الخارجية ، وفي هذا الصدد يمكن طرح الأسئلة التالية :

- ما هي الجذور التاريخية لمشكلة المديونية الخارجية ؟

- كيف يمكن تفسيرها علميا ؟ والإجابة عن هذا السؤال تتطلب تقديم مقاربة نظرية للمديونية الخارجية أولا ، ثم مواجهتها بالواقع المدروس المتمثل في حالة الجزائر أساسا .

- الجانب الثاني : تسيير المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي ، وهنا نطرح الأسئلة التالية :

- ما هي طرق وآليات تسيير المديونية الخارجية ؟ وهذا ما يتطلب دراسة الحلول السائدة والمقترحة واقعيا والسياسات النابعة منها ، والتي تتمثل أساسا في برامج التصحيح الهيكلي ، وفي هذا الإطار يمكن تقسيم السؤال السابق إلى عدة أسئلة فرعية :

- ما هي الخلفية النظرية لهذه البرامج ؟

- ما هو الإطار العام لبرامج التصحيح الهيكلي ؟

- ما هي السياسات الجزئية لهذه البرامج ؟ وما هي التقنيات والأدوات المعتمدة لتحقيق هذه السياسات ؟

– ما هي آثارها على الإقتصاد عموما ، وعلى مشكلة المديونية الخارجية خصوصا ؟ ثم كيف تتجسد هذه السياسات في حالة الجزائر ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة سنعتمد على المنهج التحليلي النقدي ، عن طريق تفكيك عناصر المشكلة ومحاولة البحث عن الإختلالات النظرية للعلاقات المقترحة (التحليل النقدي الداخلي) ، ثم مواجهة هذه العلاقات بالواقع – حتى وإن كان محدودا) عن طريق مقارنة آثارها المشهودة بآثارها المرجوة (التحليل النقدي الخارجي) . سنعتمد لتحقيق ذلك بعض النماذج النظرية الكلية ، ونستقرىء الجداول والأرقام الخاصة بحالة الجزائر . كما نحاول ، ولو في إطار محدود ، إعتماد بعض تجارب نماذج المحاكاة ، حتى وأن كان صعبا نظرا لصعوبة ضبط المتغيرات وقيمها الدقيقة في البلدان النامية .

وبناءا على ما سبق ، سنقسم رسالتنا إلى بابين :

الباب الأول : التشخيص العلمي لمشكلة المديونية الخارجية ، يتكون من فصلين :

الفصل الأول : الطرح النظري لمشكلة المديونية الخارجية ، نحاول فيه تفسير هذه الظاهرة نظريا عن طريق التدرج من المقاربة المحاسبية إلى المقاربة الإقتصادي – سياسية وتحديد المشاكل النظرية التي تطرحها ظاهرة المديونية الخارجية ، مثل إستخدام التمويل الخارجي ، عوامل التحكم في تسديد خدمة الديون ، مشكلة السيولة . . .

الفصل الثاني : واقع المديونية الخارجية (حالة الجزائر) ، نستعرض فيه بعض الأرقام عن المديونية الخارجية للجزائر ، ونحاول تحليل أبعادها وتفسير معانيها عن طريق مواجهتها بالطرح النظري السابق .

الباب الثاني : فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي ، يتكون من فصلين ،

الفصل الأول : سياسات وبرامج التصحيح الهيكلي ، نستعرض فيه آراء وأفكار المدرسة النقدية والسياسات التي تقترحها لضبط الإقتصاد ، كما نستعرض فيه مضمون وتقنيات التصحيح الهيكلي .

الفصل الثاني : أزمة المدفوعات الدولية والتصحيح الهيكلي في الجزائر، نستعرض فيه حقائق التصحيح الهيكلي في الجزائر ومعامله الرئيسية .

الباب الأول

التشخيص العلمي لمشكلة المديونية الخارجية

مقدمة الباب :

لعبت أزمة السبعينيات والثمانينيات دورا سلبيا في تفاقم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لمجموعة البلدان النامية ، حيث تعثرت السياسات التنموية ، وواجهت هذه الدول صعوبات جمة في تسيير وإدارة سياستها الإقتصادية .

والحقيقة أن هناك إختلافا في تشخيص الوضعية على حقيقتها ، فمن يرى أن الإقتصاد الرأسمالي العالمي عاش خلال هذين العقدين حالة " لا أزمة " ، بالنظر إلى ميزات الأزمة كما تحددت بين 1929 - 1933 ، واعتبر ما يعيشه هذا الإقتصاد مجرد حالات ووضعيات مختلفة لتراجعات إقتصادية recessions ، لا تخلو أحيانا من هزات نقدية ومالية عنيفة ، كتلك التي شهدتها بورصة نيويورك في أكتوبر 1987 [1] . لكن لابد من أن نلاحظ أن أزمة هذين العقدين ، وإن لم تكن في درجة عنف أزمة 1929 ، إلا أنها تحمل كل عناصر الإختلال الهيكلي في الإقتصاد العالمي المتميز بـ :

1 - تزامن التضخم والبطالة ، أو ما يسمى بظاهرة " التضخم الركودي " stagflation ، التي جعلت الفكر الإقتصادي في مفترق الطرق من حيث المسلمات التقليدية التي كان يؤمن بها . وهو أيضا ما أدى إلى صعوبة التدخل عن طريق السياسة الإقتصادية ، والمفاضلة بين أولوية مكافحة التضخم أو الحفاظ على مستويات التشغيل والعمالة .

2 - الدور الكبير والمتزايد لدائرة رأس المال المالي والنقدي ، حيث استقلت عن دورة الإنتاج والتجارة ، وأصبح لها منطقها الخاص وآلياتها الذاتية . وتتعلق هذه الإستقلالية بحركة رؤوس الأموال في الأسواق المالية الدولية ، التي لم تعد مرتبطة بحجم التجارة الخارجية ومهمة تمويلها . وهو ما يؤكده الدور المتزايد الذي تلعبه المؤسسات النقدية والبنوك من جهة ، وكذلك الأهمية البالغة التي أصبحت تحتلها الآليات النقدية والمالية ضمن السياسة الإقتصادية العامة من جهة أخرى .

(1) : أزمة بورصة نيويورك ناجمة عن توقعات إنخفاض الأسهم ، فحدث التكالب عن التخلي عنها ، فانتقل ذلك إلى الساحات المالية الرئيسية الأخرى .

وسنتوقف قليلا في توضيح النقطة الثانية لارتباطها بمشكلة نشوء المديونية الخارجية ، دون أن يغيب عن أذهاننا في نفس الوقت ظاهرة التضخم الركودي التي تميز الإقتصاد العالمي . وهذا ما سنعالجه في ثلاثة عناصر :

- تطور النظام النقدي الدولي .
- أليات التصحيح المالية والنقدية .
- نشوء مشكلة المديونية الخارجية .

أ - تطور النظام النقدي الدولي :

إن فهم تطور النظام النقدي الدولي يتعلق بدراسة الظواهر الدولية التي حكمت التحولات الجوهرية في كيانه .

ونقطة البدء ، في هذا النظام هي إتفاقية بريتون وودز ، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وعملت على تثبيت سعر الصرف الخارجي وحماية مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة من تقلبات الصرف ، وذلك بإستخدام الذهب كقاعدة قياس ووسيلة تسوية دولية . وأخذ الدولار منذ ذلك الحين دور العملة الرئيسية ، وثبت سعره على أساس 35 دولار للأوقية الذهبية ، مع ضمان تحويله إلى ذهب ، بينما تم ربط عملات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، الذي تم إنشاؤه أيضا بموجب هذه الإتفاقية ، بسعر تعادل مع الذهب أو الدولار . كما تم تمكين صندوق النقد الدولي من موارد دولية للإئتمان تمكنه من مساعدة الدول التي تواجه عجزا مؤقتا في موازين مدفوعاتها .

نتج أيضا عن الحرب العالمية الثانية ما سمي بمشروع " مارشال " الذي كرس دور الدولار كعملة رئيسية للإحتياطيات النقدية ، وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه إلى الدائن الأول للعالم الرأسمالي ، الذي كان يعاني من آثار الحرب وما إنجر عنها من عجز في المدفوعات الدولية ، في حين كانت الولايات المتحدة تستحوذ على ثلاثة أرباع الإحتياطي العالمي من الذهب ؛ لكن هذا الفائض سرعان ما بدأ يتحول إلى عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي مع مطلع الخمسينيات ، بعدما إسترجع الإقتصاد الأوروبي حيويته وقدرته على المنافسة للإقتصاد الأمريكي في نصيبه في التجارة الدولية . وتراكمت من جراء ذلك

الدولارات لدى الدول الأوروبية ، وهو ما أدى إلى ظهور سوق الدولار الأوروبي ، eurodollars ، التي أصلها التوسع الأمريكي في الإنفاق الحكومي في الخارج والزيادة الهائلة في الإستثمارات الخارجية ، أي أنها مرتبطة مباشرة بالعجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تجارتها مع أوروبا . ومع توفر السيولة الدولية إستخدم الدولار في المضاربة ، مما فاقم من الوضع غير المستقر لنظام النقد الدولي . وقد أدى العجز المزمن في ميزان المدفوعات الأمريكي ، مع عدم كفاية السيولة الدولية المتكونة من أصول متنوعة [1] ، إلى السعي لإيجاد سيولة إضافية عرفت بحقوق السحب الخاصة DTS .

هذه الأوضاع غير المستقرة فجرت أزمة السيولة الدولية في مارس 1968، إذ أدى التخلي عن الدولار ، عن طريق شراء الذهب ، إلى نشوء سوقين وسعرين للذهب : سوق نقدي رسمي تحتفظ فيه البنوك المركزية بالسعر المحدد في إتفاقية بريتون وودز ، وسوق تجاري غير رسمي يتحدد فيه السعر طبقا للعرض والطلب ، وهو ما أدى إلى تراجع إحتياطي الذهب في البنك الفيدرالي الأمريكي إلى الثلث ، مما دفع فيما بعد إلى القرار الإنفرادي الذي إتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب .

لكن ما هي جذور وأسباب هذا التطور ؟ الإجابة عن هذا السؤال ترتبط بدراسة نشوء السوق الدولي للدولار والسوق الأوروبي للعملات ، ومن ثم تطور دور المصارف الخاصة .

إن السوق الأوروبي للدولار يتمثل في فائض الدولارات التي إكتسحت أوروبا ونشأ عنها نظام ودائع بالدولار الأوروبي يتم إعادة إقراضها عدة مرات في كل من لندن وباريس وفرانكفورت وجنيف . وقد تعددت عمليات هذه المصارف وأدواتها من عمليات التغطية الآجلة swaps إلى شهادات الإيداع ، إلى ترتيبات القروض الإحتياطية stand-bay . وإنتهت هذه المرحلة بظهور وتطور النظام المصرفي الدولي الخاص ، وتحولت السوق الأوروبية للدولار إلى سوق للعملات

(1) : تتمثل هذه الأصول في الذهب والعملات الأساسية الإحتياطية وشريحة الذهب لدى صندوق النقد الدولي والسيولة الإتفاقية وحقوق السحب الإتفاقية من صندوق النقد الدولي .

الرئيسية كلها ، مما أدى إلى تداول واسع للإئتمان الدولي (السوق الأولي والسوق الثانوي) ، وتشكلت القروض الجماعية التي تقدمها مجموعة من المصارف معا ، كما نشأ عدد كبير من المراكز المالية الدولية تلعب دور الوسيط وتستفيد من فروق التوقيت الزمني بين أجزاء السوق الدولية التي أصبحت سوقا نقدية ومالية دولية واحدة . وهكذا تحول منطق القرض للإنتاج إلى منطق القرض للقرض ، عن طريق الدور الذي تلعبه أسعار الفائدة وأسعار الصرف في تحقيق الربوع كما سنرى بعد ، وبرزت المضاربة بوصفها نشاطا جوهريا لرأس المال الدولي من خلال النظام النقدي الدولي غير الرسمي (الموازي) .

هذه العوامل كلها أدت إلى إنتعاش إقتصاديات أوروبا ، وظهرت قوى جديدة ، مثل اليابان وألمانيا ، وتراجعت السيطرة الأمريكية نسبيا ، بعدما تكرست مع إتفاقية بريتون وودز ، مما أحدث ميلا إلى التخلي عن الدولارات ، كما أسلفنا، فأعلن الرئيس الأمريكي نيكسون إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب واللجوء إلى تخفيض سعر صرفه ، حتى ينتعش الإقتصاد الأمريكي ، ويتعطل الأثر السلبي لتقويمه المبالغ فيه surévaluation .

هذه المعطيات كلها لم تكن كافية لإحداث أزمة المديونية الخارجية ، وإن شكلت إعادة هيكلة عميقة للإقتصاد الدولي ، إذ كان ما دعي بأزمة النفط [1] العنصر الرئيسي في تكريس إعادة الهيكلة السابقة وإضافة عناصر إختلال أخرى لها .

إن إرتفاع أسعار النفط في نهاية عام 1973 ، ثم في عام 1979 ، أو ما عرف بالصدمتين البتروليتين الأولى والثانية [2] ، أدى إلى إرتفاع الصادرات

(1) : لابد من التأكيد على ضرورة تلافي التحليل التبسيطي الذي يرد أزمة النظام النقدي الدولي إلى الأزمة الطاقوية ، فعناصر الإختلال ، كما أوضحنا وجدت قبل تاريخ 1973 ، ومن ثم فإن أزمة الطاقة لم تأت إلا لتؤكد أزمة النظام النقدي الدولي وتفاقمها .

(2) : بعض التحليلات ترى أن أزمة الطاقة سنة 1973 من تفعيل الولايات المتحدة الأمريكية التي يستخرج نفطها بتكلفة أعلى من الدول النفطية ، خاصة دول الخليج التي تقترب تكلفة الإستخراج فيها من الصفر وحفاظا على أرباح الشركات النفطية الأمريكية وعلى إستقلالية الولايات المتحدة في مجال الطاقة إفتعلت الأزمة .

النفطية ، وأظهر عدم قدرة إقتصاديات الدول النفطية على إستيعاب هذه الزيادة ، فتكونت فوائض إتجه أغلبها إلى الخارج عن طريق توظيفها كودائع مصرفية ، مما أتاح سيولة مفرطة لدى المصارف التجارية الدولية وضاعف من طاقاتها الإقراضية؛ في المقابل واتى ظروفا مناسبة للإقتراض الدولي ، إذ على الرغم مما إصطحب هذا الإرتفاع من تضخم ، فقد تزامن ذلك مع ركود وميول إنكماشية (ظاهرة التضخم الركودي) ، ومن ثم فحفاظا على النمو في واردات الدول الصناعية نحو الدول النامية تم اللجوء إلى التوسع في الإقراض الدولي ، خاصة من المصارف التجارية ، وإن بتكلفة مرتفعة .

وقد أثبت النظام النقدي الدولي ، من خلال أقطابه المسيطرة ، قدرته على التكيف وتحويل الزيادة المضاعفة في أسعار النفط عن طريق إعادة تدويرها إلى المراكز المالية العالمية ، مما أدى إلى إرتفاع في السيولة الدولية لم يشهد له مثيل ، ونشوء ما سمي بسوق البترو دولارات . ونستطيع تحديد عناصر التكيف مع أزمة النفط فيما يلي :

1 – تقليل الإعتماد على الطاقة وإيجاد وسائل بديلة .

2 – مواجهة عجز موازين مدفوعات البلدان المتضررة من إرتفاع أسعار النفط عن طريق الفوائض النفطية (التسهيلات النفطية Oil Facility) .

3 – تمكين البلدان المصنعة ، التي تحولت إليها الفوائض النفطية ، من الإستمرار في تصدير رأس المال (تحقيق الأرباح في القطاع المضاربي) .

4 – إقراض البلدان المتخلفة ، لتوجه هذه الأموال إلى الإستيراد من الدول الصناعية ، ومن ثم إنعاش إقتصادياتها .

5 – رفع أسعار الواردات الصناعية لإسترجاع خسائر إرتفاع أسعار النفط ، مما أدى إلى تدهور شروط التبادل ، وجعل العوائد الحقيقية للصادرات النفطية تنخفض ، فلجأت الدول النفطية بدورها إلى الإقتراض للمحافظة على معدلات النمو .

ب – آليات التصحيح المالية والنقدية :

تعتمد آليات التصحيح على تصدير الميول التضخمية للحفاظ على الأرباح وتحويل موارد صافية إلى المراكز الرأسمالية الصناعية . وقد يتم هذا التصدير

عن طريق دورة التجارة الخارجية ، أو عن طريق دورة رأس المال المالي والنقدي ، التي رأينا أنها دورة مستقلة ، لها خصائصها وآلياتها . وما يهمنا في هذا الموضع هو آليات السياسة المالية والنقدية ، التي تعتمد على أداتين متكاملتين في هذا المجال ، وهما : أسعار الفائدة وأسعار الصرف [1] .

وقد تحولت منذ السبعينيات هاتين الأداتين إلى ثابتين من ثوابت السياسة النقدية ، فقد إستخدمتهما الولايات المتحدة الأمريكية لمنافسة اليابان وألمانيا الغربية [2]. والحقيقة أننا لا نستطيع فصل الأداتين عن بعضهما البعض للتأثير المتبادل فيما بينهما ، فقد تزامن تزايد منح القروض للدول النامية مع رفع أسعار الفائدة إلى معدلات عالية ، على الرغم من تضاعف حجم السيولة الدولية بعد الفورة النفطية . في نفس الوقت إتجهت أسعار الصرف للدول الصناعية ، خاصة ذات العجز الخارجي ، إلى الإنخفاض . ويتم إبطال مخاطرة الصرف في البلدان الصناعية عن طريق التعامل في الصرف الآجل فيما بين البنوك الكبرى ، ودفع أسعار فائدة أعلى على رأس المال النقدي المستثمر في عملية أجنبية . وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض سعر الدولار في بداية السبعينيات ، مما شجع على تدفق رأس المال إليها ، ثم عادت إلى رفع سعر صرفه في الثمانينيات لعكس الإتجاه ، من خلال زيادة ودائع الدولار لجذب رؤوس أموال قصيرة الأجل ، وبعد ذلك إنعاش التوسع الأمريكي على شكل تصدير رأس مال طويل الأجل وتقليص تدفق رأس المال الأجنبي على الولايات المتحدة الأمريكية .

وتمكننا عناصر هذا التحليل من أن نستنتج ما يلي :

- تدور السيولة المالية والنقدية الدولية حول المراكز الرأسمالية ، وأساسا حول الإقتصاد المركزي للولايات المتحدة الأمريكية ؛ فالموازنة العامة لهذه الدولة تمتص إعتمادات السيولة النقدية في العالم كله ، وتجعل منها أكبر دولة مدينة في العالم ؛ إذ عجز الموازنة العامة يقف وراء العجز التجاري وعجز ميزان المدفوعات ، تعبيرا عن نقص المدخرات المحلية . فهذا العجز عبارة عن قرض موردي السلع

(1) : د . فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، ضمن سلسلة عالم المعرفة ، رقم 147 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس 1990 ص ص : 280 – 286 .

(2) : تدفع الولايات المتحدة دينها الخارجي بعملتها المحلية ، ويكفي أن تعتمد سياسة تخفيض الدولار لتتحمل اليابان ، مثلا ، خسائر نتيجة هذا التخفيض ، وتفضل اليابان تحمل هذه الخسارة على حدوث كساد وبطالة في صناعتها .

والخدمات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن دون هذا القرض لم تكن هذه الدولة لتستطيع تمويل عجز موازنتها دون المخاطرة بإحداث تضخم كبير . وعلى الرغم من هذا العجز التجاري غير المسبوق ، إلا أنها لا تعاني من الإنكماش ، وإستطاعت أن تبقي تضخمها مكبوتا وتتمتع بأقل معدل للبطالة عن طريق إستعمال أداة أسعار الفائدة .

– الدور المركزي للدولار كعملة تجارية دولية مسيطرة ، وإعتماد الولايات المتحدة الأمريكية – البلد الأكثر مديونية في العالم – سياسة تغيير سعر صرف الدولار ، مما يؤثر على البلدان النامية التي تبيع خاماتها بهذه العملة .

وقد أدت هذه الأوضاع إلى إرتفاع مأساوي في مدفوعات الفوائد الخارجية ، ومن ثم إلى تزايد عجز الموازين الجارية للدول النامية المدينة منذ السبعينيات ، وهو ما يعبر عن نقل صاف للموارد من هذه الدولة إلى البلدان الصناعية الدائنة ، حيث تجاوزت مدفوعات خدمات الديون حجم القروض الجديدة، كما تجاوز معدل الفائدة معدل النمو في الدول النامية المدينة ، وفاقم من هذا التحويل الصافي خسائر الصرف الدائمة للعملات الوطنية في مواجهة الدولار والعملات الأخرى ، فضلا عن هروب رأس المال الممول عن طريق المديونية الخارجية في حد ذاتها .

هذه التقنيات والأدوات ، وفي سياق عن تطورات النظام النقدي الدولي ، أثرت سلبا على الدول المدينة وصدرت إليها أزمة العالم المتقدم في شكل " أزمة المديونية الخارجية " ، إذ وجدت هذه البلدان نفسها أمام صعوبات في تسديد خدمات ديونها من جهة ، وعجز عن مواصلة مسارها التنموي من جهة أخرى .

جـ – نشوء مشكلة المديونية الخارجية :

أدت الفوضى العارمة في النظام النقدي الدولي وإعتماد آليات تصدير الأزمة إلى الدول النامية المدينة إلى تفجير أزمة التوقف عن الدفع في سنة 1982 ، إذ أعلن المكسيك عن عجزه عن خدمة ديونه ، تلته سلسلة متعاقبة من عمليات تأجيل مماثلة للديون من قبل دول مدينة أخرى .

وقد أخذ الإقتراض وجهين : رأسمال إنتاجي بإقامة وحدات إنتاجية وشراء أصول رأسمالية ، ورأسمال إئتماني في صورة قروض وتسهيلات لتمويل العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية المدينة ، التي إعتمدت معدلات نمو مرتفعة في فترة فورة الإقتراض . لكن هذه القروض الدولية بدأت تنخفض مع مطلع الثمانينيات ، نتيجة لما أدت إليه تكاليفها العالية وتجاوزها لمعدلات النمو ، من عجز متزايد في ميزان المدفوعات للبلدان المدينة ، ومن ثم إلى عجز عن الإستمرار في السداد ، دون الحصول على تمويل متجدد إضافي يكون أثره ، في ظل نفس الشروط ، مفاقمة وضعية ميزان المدفوعات ومضاعفة الحاجة إلى التمويل (1).

ومع توقف المصارف الدولية عن الإقراض بعد سنة 1982 أصبح النمو سلبيا والركود تاما في الإقتصاديات النامية المدينة ، ويرجع هذا التدهور أساسا إلى :

– تناقص دخول الدول النامية من صادراتها الأحادية ، خاصة في ظل أوضاع الحماية وركود التجارة الخارجية .

– إرتفاع أسعار الفائدة ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعتمد على رأس المال الأجنبي في تمويل عجز الموازنة العامة .

– تقلبات الدولار بعد التعويم ، مما أدى إلى خسائر ناجمة عن هذا التقلب في سعر الصرف .

ونستطيع أن نتأكد ، إذا لم نتوقف عند ظواهر الأشياء ، أن هناك ثلاث عوامل أساسية لنشوء مشكلة المديونية الخارجية :

– سياسات إعادة تدوير الفوائض النفطية ، بعد ما سمي بأزمة النفط 1973 .

– السياسات التنموية المنتهجة في البلدان النامية المدينة المعتمدة على نموذج إستهلاكي غير متوافق مع القاعدة الإنتاجية ، وعلى الإعتماد على الإقتراض الخارجي لحفز النمو .

– أدوات التصحيح وآليات تصدير عناصر الإختلال ، وأساسا أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، التي إعتمدتها الدول الصناعية .

---

(1) J. C. Sanchez Arnau , Dette et developpement , OPU , 1982, PP 14-25

وهذا كله في ظل عناصر الإختلال الأولية التي شكلت شروطا تمهيدية لحفز الإقتراض ، وتحوله فيما بعد إلى أزمة ، وهي :

– ظهور النظام النقدي الدولي القائم على المضاربة ، وتطور رأس المال المالي على حساب رأس المال المنتج .

– ظهور سوق البترو دولار بعد الصدمتين البتروليتين 1973 ، 1979 .

ويمكن لنا الآن ، في ظل هذه الدراسة التاريخية المختصرة لتطور النظام النقدي الدولي ، وكيفية تحويله للإقتصاد العالمي إلى إقتصاد مديونية ، أن نحاول القيام بالتشخيص العلمي لظاهرة المديونية الخارجية بتحديدها نظريا ، ومواجهتها بواقع حالة الجزائر ، كإحدى الدول المدينة ، التي تشكل نموذجا مهما للدراسة .

الفصل الأول

الطرح النظري لمشكلة المديونية الخارجية

تمهيد :

إن الطروحات النظرية لمشكلة المديونية الخارجية تعتمد أساسا على أنه لتحقيق النمو (تراكم رأس المال) ، كما في نظرية النمو الكلاسيكية ، لابد من كسر حلقة التخلف ؛ وكسر هذه الحلقة لا يتم إلا بتحفيز الإدخار المحلي وتجنيده .

وبما أن الشروط الموضوعية في الدول النامية تؤدي إلى ضعف الإدخار المحلي وصعوبة التحكم في محدداته ، فإن هذه الدول لجأت إلى التمويل الخارجي كبديل لهذه الوضعية . هذا ما يقودنا إلى تحديد مشكلة المديونية الخارجية النظرية إنطلاقا من تفسيرها محاسبيا وإقتصاديا وسياسيا . وتعتبر تقنية ميزان المدفوعات (وأساسا الميزان التجاري) الأداة الملائمة للإنطلاق في هذا التحليل .

وبناءا عليه ، سنتعرض في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : إشكالية الإدخار في الدول النامية

المطلب الأول : إشكالية الإدخار

المطلب الثاني : محددات الإدخار

المطلب الثالث : الإدخار في الدول النامية المدينة

المبحث الثاني : التمويل الخارجي ومبرراته

المطلب الأول : المقاربة المحاسبية لمشكلة المديونية

المطلب الثاني : المقاربة الإقتصادي – سياسية لمشكلة المديونية

المطلب الثالث : نموذج الفجوتين

المطلب الرابع : عوامل التحكم في تسديد خدمة الديون

المطلب الخامس : نظرية الرافعة المالية أو تحليل الخطر المالي على المستوى الدولي

المبحث الأول

إشكالية الإدخار في الدول النامية

المطلب الأول : إشكالية الإدخار :

إن دراستنا لن تنصب على الإدخار في حد ذاته ، من حيث تبيان أهميته في العملية التنموية وتحديد عوامل ضعفه في الدول النامية [1] ، لأن ذلك يرتبط بعوامل تاريخية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية متضافرة ومعقدة تتطلب إفراد بحث لها ، لكن لابد من أن نحاول مبدئيا حصر المتغيرات التي تؤثر على معدل الإدخار ، ومن ثم محاولة طرح إشكاليته في الدول النامية ، لأن ذلك يسمح بتأصيل علمي دقيق من الناحية النظرية لمشكلة الإقتراض الخارجي - موضوع بحثنا - وتحديد أسبابها ، ثم يفيدنا بعد ذلك في محاولة تصور حلول لما يسمى أزمة الديون الخارجية .

وإنطلاقا من التشخيص المبدئي للتفكير التنموي الذي كان سائدا خلال فترة السبعينيات والثمانينيات ولازال ، القائم على أن عملية التنمية تعتمد أساسا على كسر حلقة الفقر ، وهذا لا يتم إلا عن طريق الإستثمار ؛ وبما أن التخلف طرح على أنه تأخر زمني للدول الأقل تقدما عن الدول الأكثر تقدما ، فإن المعالجة المقترحة في عدد معتبر من الدول النامية هي ضرورة إستهداف معدلات نمو مرتفعة جدا ، ومن ثم إعتماد معدلات إستثمار مرتفعة ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق توفير التمويل (رأس المال النقدي) ، والحصول على هذا التمويل يكون عن طريقين لا ثالث لهما :

1 - تمويل ذو مصدر داخلي (الإدخار) ، يرتبط في حجمه وقيمته بمعدل الإدخار المحلي .

2 - تمويل ذو مصدر خارجي (الإقتراض) ، ويكون هذا العنصر مكملا للعنصر السابق ومرتبطا به ، وبالهدف التنموي المراد تحقيقه .

وقد واجهت الدول النامية مشكلة صعوبة إعتماد الطريق الأول نتيجة ضعف معدل الإدخار المحلي ؛ وبدل التفكير في سياسة تمكن من تجنيد أقصى ما

---

(1) :إخترنا إطلاق مصطلح الدول النامية على مجموعة الدول التي تعاني من مشكلة التخلف ، بغض النظر عن الإختلافات المتعلقة بالتسميات والمصطلحات ومعانيها .

يمكن من الموارد الذاتية ، إنطلاقا من ضبط التأثير على محددات الإدخار ، إتجه التفكير إلى الحل السهل ، وهو الإقتراض الخارجي ، وسنبين فيما بعد آثار هذا الإختيار على المستوى الكلي ، خاصة من خلال :

1 - تبيان عدم وجود دراسات تكلفة - مردودية للأموال المقترضة .

2 - تبيان ما يمكن أن نسميه بالأثر السلبي للرافعة المالية ، بالتعرض لإستعمال هذه الأموال المقترضة .

ونبدأ هذا التحليل بتعريف الإدخار ، الذي يعتبر قرارا بعدم إستهلاك جزء من الدخل ، أو بعبارة أخرى التضحية بإستهلاك آني في سبيل إستهلاك مستقبلي ، سواء تعلق الأمر بالعائلات أو المشروعات أو الدولة .

وعلى الرغم من أن الإدخار لا يساوي الإستثمار ، كما كان يتصور الكلاسيك بالنظر إلى واقع سلوك الرأسمالي في بداية الثورة الصناعية ، حيث كان يتنازل عن الإستهلاك قصد الزيادة في الإستثمارات ، فعملية الإدخار بعد ذلك إستقلت عن عملية الإستثمار من حيث الأشخاص والمؤسسات التي تقوم بكلتا العمليتين ، ومن حيث الدور الذي تلعبه النقود أيضا في الإحتفاظ بالسيولة ، إلا أن التصور الكلاسيكي منطلق مهم يدلنا على الإرتباط الوثيق بين معدلات الإدخار ومعدلات الإستثمار ، مما يساعدنا على فهم وإستيعاب أساليب وكيفيات التراكم وتكوين رأس المال .

على المستوى الكلي يمكن إعتبار الإدخار على الصعيد العام هو الفائض الناتج عن الفرق بين الإنتاج الوطني والإستهلاك الوطني ؛ ومحددات هذا الفائض متعددة ، وهي تقريبا نفس العوامل التي تحدد الإستهلاك ، لكن آثارها عكسية على الإدخار .

المطلب الثاني : محددات الإدخار :

هناك على العموم فئتين من العوامل يمكن إعتبارها محددات للإدخار ، العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية .

1 - العوامل الموضوعية :

يمكن حصرها فيما يلي :

أ - مستوى الدخل ، والعلاقة العامة هي أنه كلما إرتفعت الدخول إرتفع الميل الحدي للإدخار . ويمكن أن نوضح هذه العلاقة من خلال توضيح علاقة الإستهلاك بالدخل .

يتجه الدخل القومي إلى إستعمالين إثنين :

- نفقات من أجل شراء مواد الإستهلاك .

- إدخار لتمويل نفقات شراء مواد وسيطية وأولية ورأسمال .

وتبدو علاقة الإدخار مع مستوى الدخل من خلال علاقة الإستهلاك بالدخل ، إذ أن القسط المستهلك من الدخل يكون متناسبا مع مستوى هذا الدخل، لكن الإتجاه العام هو أن إرتفاع الإستهلاك يكون أقل من إرتفاع الدخل ، لأن الأفراد يميلون إلى الإدخار أكثر عندما ترتفع دخولهم ، وهذا يرتبط بعامل نفساني يفسره إشباع الحاجات الضرورية والملحة ، وهو ما يعني بتعبير إقتصادي أن الميل الحدي للإستهلاك ينخفض كلما إرتفع الدخل ؛ وبطبيعة الحال يكون الميل الحدي للإدخار هو الفارق بين وحدة الدخل (الوحدة) والميل الحدي للإستهلاك . وإذا ما زاد الميل الحدي للإستهلاك عن الواحد ، أي إذا كان إستهلاك الفرد أكثر من دخله ، تكون الإستدانة مصدر فائض الإستهلاك ، ويمكن لنا أن نتحدث في هذه الحالة عن الميل الحدي للمديونية .

ب - مستوى الأسعار ، فعندما ترتفع أسعار بعض السلع (السلع الكمالية أساسا) ينقص الطلب عليها ، ومن ثم فإن الميل الحدي للإستهلاك ينخفض ، ومنه يرتفع الميل الحدي للإدخار .

جـ - سياسة الضرائب ، إذ أن إختيارات الدولة في ميدان الضرائب تؤثر على مستويات الإدخار ، إذ بإمكانها أن تنقص من الميل الحدي للإستهلاك لدى بعض الفئات الإجتماعية عن طريق رفع الضرائب التي تنصب على مداخيلهم، ومن ثم رفع مستوى الإدخار ، كما يمكن أيضا عن طريق الضرائب توجيه جزء من المداخيل إلى عملية إعادة التراكم .

د - سياسة التخطيط ، وهذا يظهر من خلال الأولويات الإقتصادية وكيفيات إقامة تفضيلات بين قطاع وقطاع آخر ، أو دخل فئة على فئة أخرى ، وهذا بالطبع يؤثر على مستوى الإستهلاك عند الأفراد والقطاعات ، ومنه على الإدخار .

2 - العوامل الذاتية :

يتحدد مستوى الإدخار أيضا إنطلاقا من عوامل أخرى ذاتية ترتبط أساسا بدرجة التعلق بالسيولة ، فضلا عن الدور الذي تلعبه منظومة القيم والتقاليد الإجتماعية ومكونات الثقافة الكلية .

وبناءا على ذلك ، فإن الدولة ، كما يمكنها أن تتدخل أو تتحكم ، في إطار السياسة الإقتصادية في مستوى الإدخار عن طريق التحكم في محدداته الموضوعية ، مثل : إعتماد تقنيات إعادة توزيع الدخل للتأثير على الميل الحدي للإستهلاك أو إستعمال السياسة الضريبية لتشجيع الإستثمار ، ومن ثم الإدخار ؛ يمكنها أيضا التحكم في مستوى الإدخار عن طريق ترشيد الثقافة الجمعية ومنظومة القيم والتقاليد الإجتماعية للمساعدة على ظهور بواعث نفسية تؤدى إلى إستقطاب إدخارات الأفراد .

لكن لابد من الإشارة إلى أن منطلق أي سياسة تحفيزية للإدخار ، عن طريق التأثير في محدداته الموضوعية أو الذاتية ، لا يمكن أن يكون لها معنى ، إلا في ظل الوعي بالمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المعني وتحديد خصوصياته وحصر إمكانياته وتحديد أهدافه العامة . وبما أن واقع الدولة النامية نوعي ومتميز ، فلا يمكن أن يكون للتحديد النظري السابق لإشكالية الإدخار معنى إلا بإدراجه ضمن الواقع الإقتصادي والإجتماعي لهذه الدول .

المطلب الثالث : الإدخار في الدول النامية المدينة

تنبه أولا إلى أن التحليل النظري السابق لإشكالية الإدخار لن يكون له معنى بالنسبة للدول النامية ، إلا من خلال طرحه في ضوء المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية الملائمة لها ، وبالنظر إلى الخصوصيات التي تتميز بها بناها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

إن أغلب الدول النامية حديثة عهد بالإستقلال ، وانطلقت من بنى تقليدية (زراعية أساسا) مشوهة نتيجة التركة الإستعمارية ، واعتمدت نماذج تنموية ترمي إلى تحديث هذه البنى دون أن يقوم الفعل التنموي على دراسة دقيقة للواقع وحصر إمكانياته وتحديد خصائصه ، بل يقوم على منطلقات إيديولوجية وإسقاطات غير ملائمة .

وقبل أن نطرح بعض جوانب إشكالية الإدخار في الدول النامية ، نشير إلى أنه مهما كان الباعث الفردي على الإدخار ، فإنه لا علاقة مباشرة له بالإستثمار أو بفرص الإستثمار . إن كلا منهما يتم في العادة عن طريق أفراد مختلفين ولأسباب على العموم مستقلة ، فبينما قرارات الإدخار ناتجة أساسا عن العائلات ، فإن التكوين الصافي لرأس المال ناتج عن مبادرة المؤسسات ، مما يبين ضرورة إعتماد سياسة كلية ملائمة في هذا المجال ، إذ ترك الحرية المطلقة لهذه الأعوان لتحديد مستويات الإدخار والإستثمار لا يضمن أن يكون حجم هذا الأخير كافيا ، أي في حدود التشغيل الكامل .

هذا ما يطرح أمامنا ما يسمى بمفارقة الإدخار ، التي تتمثل في تحديد كيفية تأثير التوجه إلى تدعيم حصة الإدخار وخفض حصة الإستهلاك على الدخل الوطني ، ومن ثم على مستويات الإنتاج والتشغيل ، في ظل ثبات المستوى العام للأسعار . وعليه لا يمكن الفصل بين الإدخار والإستهلاك والدخل ، إذ عن طريق نظرية الدخل يمكن تحليل ما يسمى بالفرق التضخمي écart inflationniste والفرق الإنكماشي écart deflationniste ، ففي فترة الإنتعاش الإقتصادي ، يؤدي الإدخار المرتفع إلى إستثمار مرتفع حتى الوصول إلى التشغيل الكامل ، أما في فترة الركود ، فإن الإستهلاك المرتفع يؤدي إلى إستثمار مرتفع حتى الوصول أيضا إلى التشغيل الكامل .

وهذا ما يمكن الدولة من تحديد كيفية التدخل إنطلاقا من السياسة الموازنية (النفقات العامة والضرائب) والسياسة النقدية التي تعتمد على معدلات الفائدة وحجم الإصدار النقدي .

المفارقة السابقة تحل بسياسات تنسيق ومواءمة بين إرادات الادخار للأفراد مع استعدادات الإستثمار للمؤسسات إنطلاقا من تغيرات الدخل الوطني، فمستوى التوازن للدخل الوطني يتحدد بتقاطع منحنى الإدخار مع منحنى الإستثمار عند مستوى التشغيل الكامل . وبنفس المعنى ، عند تقاطع الإستهلاك زائد الإستثمار (C + I) مع خط 45° للدخل الكلي [1].

وهو ما يقودنا أيضا إلى تحديد أنواع تحويل الإدخار (رأس المال النقدي) إلى إستثمار (رأس المال الحقيقي) ، وذلك بشرح نوعين من الإستثمار :

- الإستثمار الصافي الذي يعبر عن تراكم رأس المال وارتفاع القدرة الإنتاجية ، وهي وضعية بلد يتقدم إقتصاديا .

- إستثمار التعويض ، وهو إستثمار يسمح بالحفاظ على القدرة الإنتاجية الموجودة ، لكن الإكتفاء بهذا النوع من الإستثمار يجعل مستوى البلد المادي ينخفض في الأجل المتوسط بسبب ثبات الإستثمار الإجمالي عبر الزمن من جهة وإرتفاع عدد السكان من جهة أخرى .

إذن :

الإستثمار الإجمالي = إستثمار التعويض + الإستثمار الصافي

ونجد أنفسنا أمام ثلاث حالات :

فإذا كان :

الإستثمار الصافي > 0 البلد متقدم

الإستثمار الصافي = 0 ، الإستثمار الإجمالي = إستثمار التعويض ، أي أن هناك إستقرارا في البنى الإنتاجية وتراجعا في النمو في الأجل المتوسط نتيجة إرتفاع عدد السكان .

(1) : قد أشرنا فيما سبق أن هذا التحليل يفترض ثبات المستوى العام للأسعار .

الإستثمار الإجمالي < إستثمار التعويض (الإهتلاك) ، أي أن البلد يستهلك رأسماله وتتراجع بناه الإنتاجية إلى الوراء بالتقادم والتآكل ، ومن ثم يتقهقر إلى الوراء .

وسنرى أن واقع الدول النامية المدينة يبين أن أغلبها لم تحاول المواءمة بين الإدخار والإستثمار وإعتبار الإستدانة عاملا مكملا ، مع تحديد إستخداماتها(الإستدانة) ودراسة مردوديتها دراسة تقديرية ، وكذا التدفقات الصافية المحتملة التي تنجم عنها وتسمح بتسديد أعبائها ، بل اعتمدت على الحل السهل ، الإقتراض الخارجي ، فنجم عن ذلك أن دورة الإستثمار إنطلقت من إستثمار صاف موجب (تطوير) . فاستثمار صاف معدوم (إستثمار تعويض فقط) ، ثم إستثمار إجمالي أقل من إستثمار التعويض ، أي تراجع البنى الإنتاجية . ويمكن تفسير ذلك بتأثير التدفقات النقدية الخارجة من جراء أعباء الديون التي لم تنفك عن الإرتفاع من فترة إلى أخرى ، دون أن تكون التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن إستعمال القروض كافية لتغطيتها ، ومن ثم أصبحت المديونية الخارجية عبئا على التنمية بدل أن تكون دافعا ومحركا لها .

وبناء عليه ، فإن أهم مشكلة طرحها اللجوء إلى الإقتراض الخارجي ، كما سنرى بعد في المبحث الثاني ، هي مشكلة التكلفة – المردودية : فالتكلفة هي خدمات الديون التي تعاظمت نتيجة السياسات التضخمية ومعدلات الفائدة المتصاعدة في الدول المتقدمة ، أما المردودية فلم تؤخذ بعين الإعتبار أساسا ، لغياب ، دراسات جدوى للإقتراض وتحديد قدرته على توليد الموارد التي تضمن تسديده ، فضلا عن أن تؤدي إلى التراكم الموسع لرأس المال ، مما جعل هذه الدول تنتهج حلا إنتحاريا أدى بها إلى الإفلاس . وتزداد الفجوة عمقا عندما تولد حلقة الديون نفسها ، فيصبح الإقتراض بغرض التسديد هدفا في حد ذاته يطغى على الهدف التنموي ويمحوه ، فينجر عن ذلك تهرء بنى الإنتاج المحلي وتفاقم مشكلة الادخار (المعدل السلبي للإدخار أو الميل الحدي للإستدانة) .

وخلاصة التحليل السابق هي أن مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية تبدأ من طرح مشكلة الإدخار ، أي أنها نتيجة الإختيار بين طريقتين لتمويل النمو : التمويل الذاتي (الإدخار) أو التمويل الخارجي (الإقتراض) .

وهذا يعني أن مشكلة المديونية الخارجية لا تنعزل عن قضية التنمية ، ومن ثم فإن البحث عن تسيير المديونية الخارجية لا يجب أن يغفلنا عن أصل هذه المشكلة التنموي ، بإعتبار أن إختيار تمويل التنمية قائم على البحث عن التوليفة المثلى بين الموردين الداخلي والخارجي ، على أساس إعتبار الإقتراض مكملا للإدخار ، في إطار سياسة تعمل على وضع خطة متوسطة الأمد لتجنيد الإدخار وإعادة توزيع الدخل ، وبرنامج لتسيير الإقتراض الخارجي ، قبل أن يصبح أزمة مديونية ، بتوجيه الجهد إلى الإنقاص التدريجي لدوره التنموي ، وبتحديد مصادره وكيفيات إستخدامه ودراسة جدواه وتأثيره على مردودية الأموال الداخلة وطاقة تسديد خدمات الديون (1) ، وإلا فإن فجوة الموارد المحلية بين الإدخار والإستثمار ستتضاعف مدعمة بفجوة التجارة الخارجية بين الواردات والصادرات ، ثم عن طريق تبادل التدعيم والتغذية لبعضهما البعض .

والحقيقة أن التحليل النظري لمشكلة الإدخار ، كما طرحناه فيما سبق ، يقوم على مجموعة من الإفتراضات لا تنطبق على الدول النامية المدينة :

- وجود قطاع خاص متطور ومعمم ويؤمن بالمبادرة الإقتصادية .

- وجود جهاز إداري يملك إمكانيات وتقنيات التدخل .

- إستعمال معمم للعملة والنقود في المعاملات .

- إستقلالية نسبية للإقتصاد الوطني عن الخارج ، أي عدم هشاشته تجاه المتغيرات الدولية القوية ، أو على الأقل قدرته على الحد من تأثيرها .

- وجود بنية قاعدية ونواة صناعية إنتاجية تسمح بتحقيق التراكم الموسع وتتكامل عموديا وأفقيا .

إن عملية التنمية فشلت في توفير هذه الشروط ، ولم تحسن الدول النامية تسيير هذه المرحلة الأولية من مراحل التوجه نحو التنمية ، وهذا يعني أنه من الضروري أن تدرج سياسة الإدخار في إطار السياسة التنموية ، التي من مهامها توفير هذه الشروط المبدئية . وبناءا على ذلك يعتبر الوعي بهذه المشاكل

---

(1) : هذا ما سنتعرض له بالتفصيل أكثر في المبحث الثاني .

لدى معالجة قضايا الدول النامية ضرورة لسلامة التحليل والقدرة على التشخيص الصحيح للمشاكل ، تمهيدا للبحث عن حلول لها .

ويمكن أن نحدد بعض المعطيات التي لابد من إدراجها ضمن المتغيرات التي يجب التأثير عليها عند إستهداف حل إشكالية الإدخار في الدول النامية فيما يلي :

1 – تتميز الدول النامية ، على عكس الدول المتقدمة حيث الميل الحدي للإستهلاك منخفض ، بميل حدي للإستهلاك مرتفع جدا [1] ، لأن هذه الدول لم تتمكن من الإستجابة لحاجاتها الملحة ، ومعنى هذا أن النموذج الإستهلاكي لها شديد الحساسية وعرضة للإنحراف إذا تعرض لإستثارات قوية للحاجات الكامنة، كما حدث في أغلب الدول النامية التي حاولت رفع مستوى المعيشة برفع مستويات الإستهلاك من خلال زيادة الواردات الإستهلاكية .

وتحديد الإستهلاك الضروري أو حاجات الإستهلاك لغالبية السكان يتعلق بدراسة موضوعية للواقع وتحديد سلم أولويات لها ، للتمكن من ضغط النفقات الكمالية والبهرجية ، خاصة تلك التي تزيد من حجم الواردات ، أما إعتماد سياسة تخطيط تتجه إلى تحسين مستوى المعيشة ، فضلا عن عدم مراعاة كيفية توزيع هذا التحسن بعدل ، وبدون أثر مقابل في الإنتاج فتزيد من حدة مشكلة التخلف .

وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للإدخار هو الفرق بين الواحد والميل الحدي للإستهلاك ؛ وإذا كان الميل الحدي للإستهلاك أكبر من الواحد فمعنى ذلك أن هناك ميلا حديا للإستدانة ، وهو واقع الدول النامية ، فهي تستهلك أكثر مما تربح وتنتج .

2 – النماذج التنموية في بعض البلدان النامية فرضت معدلات نمو مرتفعة لم تتدرج مع تطورات القدرات الإنتاجية وتزايد الموارد فيها . وفي ظل ضعف معدلات الإدخار وعدم وجود سياسة للتأثير على المتغيرات التي تتحكم فيها

---

(1) : كون الميل الحدي للإستهلاك مرتفع في الدول النامية ، وفي الدول المتقدمة منخفض ، لا يعني ، بحال من الأحوال ، أن حجم الإستهلاك في الدول النامية أكبر منه في الدول المتقدمة ، بل لا مجال للمقارنة بينهما .

لجأت هذه الدول ، لتحقيق معدلات النمو الطموحة ، إلى الإقتراض الخارجي بكثافة ، مما شكل إمتصاصا للعائد الناتج عنها ، دون أن يكون ذلك كافيا لتغطيتها كلها (خدمات ديون ثقيلة مقارنة بمردودية الأموال المقترضة) .

3 – تجميد جزء من الإدخار المحلي بإعتماد فلسفة إقتصادية تنطلق من إيديولوجية مذهبية ، وبإنعدام فعالية الهيئات المكلفة بإستقطاب الأموال المكتنزة[1]، ويتبين هذا من خلال :

أ – عدم تشجيع المبادرة الخاصة للإستثمار ، بوضع العراقيل القانونية والتسييرية في وجه القطاع الخاص وإنتهاج سياسة عدائية تجاهه .

ب – ظهور طبقات نفعية تحول الإدخارات من القطاع العام عن طريق الأجور والعلاوات والمزايا الإجتماعية إلى ودائع في الخارج وتجميد للأموال .

جـ – تحطيم البنية التقليدية ، بما فيها القطاع الزراعي .

د – عدم فعالية الجهاز الضريبي .

هـ – قطاع بنكي متخلف لا يلعب إلا دور شبابيك ، ولا يؤدي دوره في تجنيد الموارد وتوزيعها على القطاعات المختلفة للإستثمار .

4 – الإكتناز ، إذ يمكن للإدخار أن يزداد بسبب تراجع الإستهلاك ، وفي ظل ثبات واستقرار الإستثمار ، مما يؤدي إلى تراجع الدخل القومي :

$$Y = C + S$$

$$D = C + I + Y_s \qquad S > I$$

حيث :

Y : الدخل C : الإستهلاك S : الإدخار

I : الإستثمار Y_s : الجزء من الدخل المكتنز

وهذا يعني أن العائلات قد تنقص من الجزء الموجه إلى الإستهلاك من دخلها ، وإذا لم تكن هناك فرص إستثمارية ، أو كان هذا الفائض أكثر من القدرات الإستيعابية للإقتصاد ، فإن المبيعات ستتراجع (لتراجع الإستهلاك) ، ومن ثم تظهر الضرورة إلى تقليص الإنتاج .

---

(1) : أنظر بهذا الصدد . مركز دراسات الوحدة العربية ، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ، 1990 وعلى الخصوص دراسة محمد محمود الإمام . محددات الأداء الإقتصادي لكل من القطاعين العام والخاص في الوطن العربي

والمشكلة في الدول النامية هي أنه على الرغم من ضعف معدلات الإستثمار فيها ، إلا أن جزءا معتبرا من الدخل يتجه إلى الإكتناز (S>I)، ولكن ما هي أسباب هذه الظاهرة ؟ نستطيع أن نعدد بعضها فيما يلي :

. مخاطر الإستثمار السياسية والقانونية والإقتصادية كبيرة ، لهذا تتجه الأموال إلى الربح السهل والإستثمار في قطاعات طفيلية .

. ضيق السوق الداخلي .

. عدم توفر البنية القاعدية المحفزة للإستثمار ، مثل الطرق والقناطر (الجسور) والسدود والموانيء والأشغال العمومية ، والتي تعتبر البيئة المناسبة لتشجيع المستثمرين .

. تحويل الأموال إلى الخارج والإحتفاظ بها في شكل سيولة أو لشراء عقارات وأراضي وعمارات وقصور فخمة .

. ضعف الترابط والتكامل الإقتصادي بين فروع الإنتاج .

. أشكال توزيع الدخل المختلة إقتصاديا وإجتماعيا .

. الإرتباط الكبير في مجال المواد الوسيطية والتجهيز والتكنولوجيا بالخارج .

. عدم وجود رجال أعمال ومسيريين وذهنيات ملاءمة لظهور مثل هذه الطبقة .

هذه بعض العوامل التي وجهت نموذج التنمية إلى الحلول السهلة ، ودفعت إلى غض الطرف عن هذا الواقع الذي لا يمكن لأي سياسة تطويرية أن تهمل تأثيره وضرورة حل معضلاته . وسيبين الطرح النظري لمشكلة المديونية الخارجية في المبحث القادم أن هذه الحقائق قد تم تجاوزها وإهمالها وأتجهت السلطات الحاكمة في الدول النامية إلى الإقتراض الخارجي .

المبحث الثاني

التمويل الخارجي ومبرراته

المطلب الأول : المقاربة المحاسبية لمشكلة المديونية :

إن التشخيص المحاسبي لمشكلة المديونية الخارجية ينطلق من تقنية ميزان المدفوعات كمؤشر للحاجة إلى التمويل الخارجي على أساس علاقة يظهر من خلالها المفهوم المالي لرأس المال النقدي الذي يقدمه البنك أو المؤسسة المالية للبلد المدين . ومن خلال هذه المقاربة لا يعتبر حجم الدين أساسا لطرح المشكلة ، إنما يتم ربط العلاقة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتفسير ظاهرة الإستدانة الخارجية ؛ ويتطلب منا هذا ، الإهتمام بتحديد التدفق السنوي لتسديدات الديون (المبلغ الأصلي + الفوائد) ، مما يعني أننا نطرح المشكلة على مستوى خدمة الدين أساسا [1].

وإبتداءا يمكن ربط علاقة أولية بين الناتج الوطني الإجمالي وخدمة الدين ، وتحديد نسبة هذه الخدمة إلى الناتج لمعرفة مدى ضغط الدين الخارجي على معدل النمو في البلد المعني ، لكن العلاقة المحاسبية الأكثر وضوحا هي العلاقة التي تربط بين الصادرات وخدمة الدين ، أي تحديد نسبة ما تمتصه خدمات الديون من إيرادات العملة الصعبة الداخلة سنويا .

من الناحية المالية يعتبر الفرق بين الصادرات والواردات تعبيرا عن الفائض (أو العجز) التجاري [2]:

$$X - M = Ec$$

حيث :

X : الصادرات .

M : الواردات .

Ec : الرصيد التجاري .

---

(1) : Arezki Ighemat , La crise de l'endettement des pays en developpement En.A.P. 1990, PP 28-29.

(2) : منظمة العمل العربية المديونية ، في سلسلة الثقافة العمالية ، ماي 1992 ، من مقال للدكتور الأخضر بن حسين بعنوان " الأزمة الإقتصادية والنقدية في النظام الإقتصادي العالمي الراهن ، ونشوء ظاهرة المديونية والدائنية " ص 12

في حالة كون هذا الرصيد موجبا (فائض تجاري نقدي) ، يمكن إيجاد الفرق بين هذا الفائض وخدمة الدين :

$$Ec - Sd = E\ c\text{-}d$$

Sd : خدمة الدين .

E c-d : الرصيد الصافي (بعد طرح خدمة الدين)

وهذا الفرق يعبر عن كمية العملة المتبقية بعد دفع خدمات الديون ، التي تمكننا من مواصلة النشاط الإقتصادي ، ويتعلق بحجمها معدلا النمو والإستثمار .

إذن تتجسد مشكلة المديونية الخارجية ، من خلال المقاربة المحاسبية ، في ثلاثة مستويات تعقيدية :

المستوى الأول :

هو مستوى الرصيد التجاري ، بحيث إذا كان هذا الرصيد عبارة عن عجز ، ظهرت الحاجة للجوء إلى الإقتراض أو تغطيته بالإحتياطي الذهبي والنقدي (وتآكل الإحتياطيات يصبح خطيرا إذا إستمر العجز طويلا دون وجود وسائل تمويل أخرى) .

المستوى الثاني :

حتى وإن كان الرصيد التجاري موجبا ، فالسؤال الذي يطرح هو هل هذا الرصيد كاف لتغطية خدمة الدين ، أي هل يساوي صافي النقود الداخلة على الأقل النقود الخارجة ؟ وفي حالة عدم تغطية هذا الرصيد لخدمة الدين تطرح مشكلة سيولة قد يصل البلد من جراءها إلى حالة التوقف عن الدفع . ويمكن أن نتصور بسهولة تفاقم المشكلة إذا كان الرصيد التجاري سالبا ، فضلا عن خدمة الدين الواجبة الدفع ، مما يجعل مشكلة السيولة أكثر إلحاحا .

المستوى الثالث :

هل حجم العملة الناجمة عن الفرق بين الرصيد التجاري وخدمة الدين (في حالة كون هذا الفرق موجبا) كافية لتحقيق درجة نمو معقولة تسمح بمواجهة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية للتنمية ؟

إن الوقوف عند حدود هذه المعالجة المحاسبية هو الذي يفسر لنا ، كما سنرى بعد ، بعض الحلول المقترحة لمشكلة المديونية ، ويفسر لنا أيضا فشل هذه الحلول في تحقيق أهدافها ؛ كما تعتبر هذه المقاربة أساسا للتوجيهات المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى الدول المدينة التي تواجه صعوبات في تسديد ديونها[1] .

وسنرى أيضا أن هذه التوجيهات والحلول تقترح ، في ظل التشخيص السابق ، منطقا محددا التسيير وتنظيم النشاط الإقتصادي في الدول المدينة يتجه نحو تكريس العلاقات الإقتصادية والنقدية الدولية في إطار تصدير موسع للفائض الإقتصادي من الدول النامية نحو الدول المتقدمة ، لكي يضمن النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي عناصر بقائه وإستمراره ، في إتجاهين متكاملين :

- تحويلات صافية موجبة للفائض من الدول النامية نحو الدول المتقدمة .

- تحويلات صافية سالبة من الدول المتقدمة نحو الدول النامية (التضخم المستورد) .

وترابط هذين العنصرين هو الذي يفسر لنا مشكلة المديونية في تعقيداتها الحالية ، وهو المدخل الطبيعي للمقاربة الإقتصادي - سياسية التي سنتعرض لها في النقطة التالية .

المطلب الثاني : المقاربة الإقتصادي - سياسية لمشكلة المديونية الخارجية

إذا كانت المعالجة المحاسبية تفسر لنا تقنيا نشوء مشكلة المديونية الخارجية ، فإنها لا تمكننا من معرفة الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة ، ولا عوامل إستمرارها ، وكذلك فشل الحلول المقترحة لحد الآن . فالتشخيص التقني السابق هو تشخيص وصفي للمشكلة يمكن من صياغة بعض العلاقات الكمية بغرض معرفة حدة مشكلة المديونية ، ولكنه ليس تشخيصا قائما على ربط علاقات سببية تمكننا من تفسير علمي دقيق للمشكلة ، أي أنه يكتفي بالإبانة عن مشكلة المديونية الخارجية كإختلال مالي بين عدد من المتغيرات الإقتصادية التي يمكن التعبير عنها كميا ، لكنه لا يفسر لنا الأسباب العميقة لهذا الإختلال .

(1) - لمن أراد تعميق هذا التحليل نظريا الرجوع إلى :

Samir Amin, L'accumulation à l'échelle mondiale, Tome2, Editions ANTHROPOS, 1970, PP 313-397.

وهذا ما يدعونا إلى ضرورة تعميق وتغذية المقاربة المحاسبية بمقاربة إقتصادي – سياسية لا تعزل مشكلة المديونية عن مجموع النظام الإقتصادي الدولي وآليات سيره وصيرورته . فلا يمكن ، بحال من الأحوال ، عزل مشكلة الإستدانة الخارجية عن نموذج التنمية ومنهج التسيير المحلي ، أو عن العلاقات الإقتصادية الدولية السائدة ، لهذا من الضروري تحديد مكانة العوامل المختلفة التي تغذي بصفة مباشرة أو غير مباشرة عملية الإستدانة الخارجية .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الدراسة الدقيقة لهذه العوامل يتطلب التعامل مع حالة البلد المعني ، التي مهما كانت تتشابه إلى حد ما مع حالات أخرى ، فإنها تعتبر حالة نوعية ، وهذا ما سنحاول القيام به عند التعرض لحالة الجزائر ، لكن يمكننا مبدئيا تحديد بعض العناصر التي يمكن أن تعالج عند القيام بمقاربة إقتصادي – سياسية لمشكلة الإستدانة الخارجية ، وهي عبارة عن تشابك عضوي لعوامل داخلية وخارجية [1] . وبالنظر إلى العوامل الخارجية فإنها تقوم أساسا على دراسة دور العلاقات الإقتصادية الدولية السائدة وأشكال تطورها في نشوء وتغذية المشكلة ؛ ويمكن أن نلاحظ مبدئيا أن المحيط الدولي متشابه بالنسبة لكل الدول المدينة ، عدا بعض الإختلافات الراجعة إلى تباين في العناصر الجيو سياسية والتاريخية والإقتصادية التي تحكم علاقات الإرتباط والتبعية التي تخضع لها هذه الدول ، أما بالنسبة للعوامل الداخلية فإنها تقوم على أساس نموذج التنمية ومنهج التسيير القائمين في البلد المعني ، ومهما تشابهت النماذج التنموية في البلدان المدينة ، فإن كل نموذج منها نوعي تاريخيا وإقتصاديا وسياسيا [2]. ومع كل هذه الصعوبات يمكن أن نحصر ، على العموم ، بعض العناصر التي تحكم المقاربة الإقتصادي – سياسية ، والتي يمكن أن نلتقي بها كلما حاولنا تفسير الأسباب والمتغيرات التي تحكم مشكلة الإستدانة الخارجية .

---

(1) : حتى لا نقع في الجدل الشكلي حول أولوية العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية ، يكفي أن نقول أن هذه العوامل تتميز بالتغذية المتبادلة فيما بينها .

(2) : سنتعرض فيما بعد لحالة الجزائر وخصائص نموذجها التنموي ومنهجها التسييري وتأثير ذلك على مشكلة الإستدانة الخارجية

1 - العوامل الداخلية :

يمكن حصر هذه العوامل في النقاط الثلاث التالية :

أ - إعتماد الدول المدينة لنماذج تنموية لا تفك قيود التبعية للخارج ، بتكريسها لحلقة الإستيراد المطرد المتزايدة عبر الزمن : إستيراد السلع الإستهلاكية ، إستيراد السلع الإنتاجية ، إستيراد الأموال ، ، ، مما يجعل الطريق التنموي المعتمد غير واضح الأهداف والمعالم ، ولا يكون الفعل التنموي ، نتيجة لذلك ، مرتبطا بتأسيس كيان إقتصادي قادر على تجاوز حالة العجز التي تقوم على التلقي السلبي وقبول التأثيرات إلى القدرة على التأثير وتكييف الإستجابة للمتغيرات الظرفية والهيكلية في الإقتصاد العالمي بما يخدم مصلحة البلد المعني . وهذا لا يعني البتة الحديث عن الإكتفاء الذاتي أو نماذج النمو المغلقة ، إنما نقصد الطريق التنموي الذي يقوم على إرساء قاعدة إنتاجية ملائمة ومستقلة ومتحكم فيها وإعتماد علاقات تجارية تقوم على المصالح المشتركة بديلا عن علاقات الهيمنة والتبعية . ولم تعمل النماذج التنموية التي أتبعت في الدول النامية المدينة ، عدا بعض النتائج المحدودة التي تم تحقيقها في بعض البلدان ، إلا على تهديم غير متوازن وغير تدريجي للبنية الإقتصادية التقليدية ، دون النجاح في إحلال بنية حديثة تقوم على نواة إنتاجية قوية ونسيج صناعي ملائم ومتكامل وتحكم تكنولوجي فعال تزداد عن طريقه الإستقلالية الإقتصادية عن الخارج بوتائر منتظمة ويمكن من توفير فائض تجاري ملائم وكاف لمواصلة المجهود الإنمائي[1].

إن تحليل عناصر هذا النمو المشوه يختلف ، بالطبع ، في تفاصيله من حالة إلى أخرى ، وإن كان القاسم المشترك هو أن أغلب هذه النماذج لم تضع إستراتيجيات واضحة تنطلق من دراسة الواقع الإقتصادي للبلد المعني وتحديد أهداف تتلائم مع عملية حصر الإمكانيات المتوفرة . والملاحظ أنه حتى وإن أثرت هذه الطرق التنموية على دوال الإستهلاك ومستويات المعيشة إيجابيا فإنها حققت ذلك عن طريق إستيراد نموذج إستهلاكي لا يتلائم مع الواقع الإقتصادي لهذه البلدان ، مع ما لحق من جراء ذلك من تصدير إختلالات إقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة .

(1) : Samir amin, La déconnexion : pour sortir du système mondial , Editions la découverte, 1986, PP 198-199.

ب – طريقة تسيير وتنظيم الإقتصاد ، المستوحاة من النماذج التنموية السابقة ، إعتمدت هي أيضا على سياسات ومناهج لا تجد تفسيرها و تبريرها في دراسة إستكشافية للواقع الإقتصادي والإجتماعي القائم وتحديد مشاكله وحصر إمكانياته وأولوياته ، مع وضع أهداف تتلائم مع متطلباته ، إنما تم الإعتماد على مناهج تسييرية مستجلبة من الخارج وغريبة عن النظام الإقتصادي والإجتماعي ، وعن منظومة القيم السائدة : فالحديث عن التسيير الإشتراكي المركزي أو الحديث عن تحرير الإقتصاد والتجارة والإنفتاح على السوق العالمية هو حديث عن مناهج تسيير لم تصدر في فحواها وتفاصيلها عن أهداف واضحة وملائمة للتطور الطبيعي للمجتمع على كل المستويات ، بل هي مناهج زرعت قسرا عن طريق سياسيين غارقين في منطق الصراع الدولي وإستقطاباته الإيديولوجية أو تكنوقراط يعملون على إحلال نماذج تسييرية جاهزة ، إن على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي ، يتخيلون أنها حلول سحرية للمشاكل التنموية . نجم عن كل هذا إختلالات كبيرة ، كالإختلال بين الإنتاج والإستهلاك ، أي تطوير نموذج إستهلاكي جماهيري مقابل عدم مرونة البنى الإنتاجية المحلية ؛ ونجم عن هذا أيضا إختلال إرتجاعي آخر بين تطور الصادرات والواردات يظهر من خلال التزايد المريع للعجز في الميزان التجاري [1] ، فضلا عن إختلالات أخرى على مستوى التحكم في الآلة الإنتاجية والتكاليف والتكنولوجيا . . .

جـ – تناقض بين الخطاب السياسي (أو الإرادة السياسية الظاهرة) والممارسة الإقتصادية الفعلية ؛ وهنا تظهر أوجه التحريف للنموذج (إختلاس الأموال وتحويلها إلى الخارج . الرشوة ، التبذير ، التسيير السياسي . . .) .

2 – العوامل الخارجية :

يمكن حصر بعض هذه العوامل في النقاط التالية :

أ – التبادل غير المتكافىء[2] الناتج عن تقسيم العمل وإعادة الإنتشار الدوليين ، أي أن التخصص الدولي للدول النامية المدينة كان دائما في قطاعات

(1) : حتى الدول التي عرفت فوائض مرتفعة في هذا الميزان ، فإن ذلك لا يرجع لعدم وجود هذا الإختلال البنيوي ، وإنما نتيجة تغطيته عن طريق ريوع ترجع إلى إرتفاع ظرفي لأسعار بعض المواد الأولية المصدرة

(2) : أنظر بهذا الصدد : سمير أمين : التطور اللامتكافىء : دراسة في التشكيلات الإجتماعية للرأسمالية المحيطية ، ترجمة برهان غليون . الطبعة الرابعة ، دار الطليعة ، 1985

إنتاجية أو صناعية غير قائدة وأقل مردودية secteur productifs non pilotes et moins rentables ومرتبطة بتكنولوجيا متقادمة ، حتى وإن تطورت أشكال التخصص من الشكل التقليدي (تخصص الدول النامية في القطاع الأولي والدول المتقدمة في القطاع الثانوي) ، بعد إعادة الإنتشار الدولي ، إلى أشكال أكثر تطورا ، حيث تتخصص الدول المتقدمة في قطاع الزراعة الإستراتيجي والصناعات الإستراتيجية ذات التكنولوجيا المتطورة جدا ، أما الدول النامية فتتخصص في بعض الصناعات ذات التكنولوجيا القديمة والمردودية الضعيفة ، وفي إنتاج بعض أجزاء المنتج النهائي لبعض الصناعات المتقدمة تحت رقابة الشركات متعددة الجنسيات التي تستفيد من المزايا المقارنة في إنتاج هذه المنتجات ، دون أن تستفيد الدول النامية من التحكم في التكنولوجيا ، فضلا عن أن التلاعبات التجارية والحواجز الجمركية وغير الجمركية تحد من فعالية أي سياسة تصديرية تعتمدها الدول النامية (1).

ويظهر أيضا أن الفرق بين أسعار منتجات القطاعات المركزة في الدول النامية وميلها (بالمعدلات الحقيقية) إلى الإنخفاض من جهة ، وميل أسعار المنتجات المركزة في الدول المتقدمة إلى الإرتفاع من جهة ثانية ، يعني مزيدا من نقل صافي الثروة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، كما أن المشاريع التنموية التي تديرها الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية تقوم على إستغلال المزايا المقارنة لتلك البلدان (إنخفاض تكلفة اليد العاملة ، القرب من مصادر المواد الأولية ، ، ،) ، دون أن يكون لها مزايا حقيقية على الدول المستفيدة منها ، عدا مزية توفير مبالغ من العملة الصعبة في الأجل القصير ناتجة عن صادرات هذه المنتجات ، كون هذه المشاريع تقوم على تصنيع مرحلة جزئية أو مكون جزئي صغير للمنتج النهائي ، مما لا يسمح بالتحكم في تكنولوجيا القطاع ، التي تبقى من إحتكار الشركة الأم بتركيز مجهود البحث والتطوير في المركز ، كما يظهر ذلك في هياكلها التنظيمية ، فضلا عما ينجر عن ذلك من ربط للإقتصاد بالمراكز الإحتكارية وعمليات التهريب المقنع للأموال عن طريق المكافآت التي تؤخذ بعد إمضاء المشاريع والأرباح المحولة ظاهريا ، وتلك المحولة عن طريق تقنية الأسعار والتضخم المستورد .

---

(1) : فيدل كاسترو ، أزمة العالم الإقتصادية والإجتماعية ، دار المستقبل العربي1984 ، ص ص 99 - 100

ب – يوجه جزء من الأموال المحلية للدول النامية المدينة إلى إنعاش قطاع الأسلحة في الدول المتقدمة وتطويره وتمويل البحوث في مجالاته ، وهذا عن طريق إنشاء بؤر توتر محلية وإقليمية ، ثم توجيه جزء من الدخل القومي للبلدان النامية إلى إستهلاك غير منتج للفائض الإقتصادي ببيع مخزون الأسلحة القديمة التقليدية .

جـ التضخم المستورد الذي ينتقل أساسا عن طريق الواردات ، فكلما إرتبط إقتصاد الدولة بالخارج إزداد تأثرها بهذا العامل ؛ ويتحدد مجال فعل وعمل هذا النوع من التضخم أساسا في دائرة التداول والمبادلة ، إذ أنه ينتقل عن طريق الأسعار ومعدلات الفائدة ، مما يؤثر على القدرة الشرائية للدول المدينة ، ويؤثر سلبا على الدين والمديونية الخارجية عن طريق التحويل الصافي للثروة من هذه الدول نحو الدول المتقدمة (1).

د – معدلات الفائدة التي تتحكم فيها المؤسسات المالية والمصرفية للدول، المتقدمة حسب الأهداف التي تخدم مصالح هذه الدول بتوفير نوع من الإستقرار والديمومة للنظام النقدي الدولي واعتماد ميكانيزمات تسمح بتحقيق وإستمرار النمو في هذه المراكز الرأسمالية ، وهذا ما يفسر ميل هذا المعدل إلى الإرتفاع منذ السبعينيات ، هذا الإرتفاع الذي لابد أن يقاس بالمعدلات الحقيقية ، وبالتالي فإن سعر الفائدة يطرح المشاكل التالية :

– معدل الفائدة الذي يعتمده الرأسمالي على أساس تكلفة الفرصة البديلة عن إستثمار مباشر لتلك الأموال يطرح بحدة مشكلة إستعمال القروض الخارجية .

– ميل هذا المعدل إلى الإرتفاع بالقيمة الحقيقية يعني زيادة الإقتطاع من الفرق بين الفائض التجاري وخدمة الدين ، وبالتالي تتجدد شروط النمو والإستثمار في ظروف أسوء عبر الزمن .

– يلعب دور الرافعة المالية السلبية التي تنقل بواسطتها أقسام متزايدة من الفائض الإقتصادي ، ويكفي للتأكد من ذلك مقارنة المدفوعات السنوية الناجمة

(1) يمكن الرجوع بهذا الصدد إلى مؤلف الدكتور رمزي زكي ، التضخم المستورد . دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي . 1986

عن الدين الخارجي بقيمتها الحالية مع صافي الأموال التي تدخل إلى أي بلد مدين في مجال التمويل .

إن المقاربة الإقتصادي – سياسية ، كما شرحنا بعض عناصرها في هذه السطور تفسر لنا الحاجة إلى الأموال الخارجية عن طريق تحديد العوامل التي تساهم في إحداث فجوة الموارد المحلية (الفجوة بين الإدخار والإستثمار) وفجوة التجارة الخارجية (الفجوة بين الصادرات والواردات) ، وكيف تتشابك هذه العوامل لتضطر بلد ما للجوء إلى الإستدانة الخارجية، لتتحول هذه الإستدانة بدورها إلى شكل من أشكال التحويل الصافي للثروة من المحيط إلى المركز ، وتؤدي دورها في تكريس ومفاقمة النموذج القائم على إمتصاص الفائض والناتج الإجتماعي للدول النامية المدينة ، وهو ما يسمح لنا بتجاوز الطرح المحاسبي المالي لمشكلة المديونية الخارجية [1].

المطلب الثالث : نموذج الفجوتين [2] :

إن تحديد المجتمع ، في ظل سياسته التنموية ، لمعدل نمو مستهدف يتطلب بالمقابل تحديد معدل إستثمار معين لتحقيقه ؛ وإذا كانت الموارد الداخلية المتاحة (الإدخار) قاصرة عن تمويل الإستثمارات ، بحيث نصل إلى معدل النمو المحدد والمستهدف ، فإن موارد الإقتصاد القومي تكون عاجزة عن تحقيق السياسة التنموية المنشودة ، وهي الوضعية التي تدعى فجوة الموارد المحلية ؛ ويكون المجتمع حينئذ أمام ثلاث إحتمالات :

1 – القبول بمعدل نمو أقل من المعدل المرغوب فيه في حدود ما تقتضيه الموارد الداخلية المتوفرة .

2 – تعبئة الفائض الإقتصادي الجامد في الفروع الإقتصادية المختلفة وتجنيد ما تستحوذ عليه الطبقات الكانزة لرفع معدل الإدخار المحلي .

3 – اللجوء إلى وسائل التمويل الخارجي من مساعدات وقروض خارجية واستثمارات أجنبية ، بما يستلزمه هذا من أعباء ومتطلبات .

---

(1) : د . جورج قرم ، التبعية الإقتصادية : مأزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، الطبعة الثالثة ، دار الطليعة ، بيروت ، 1986 ، ص ص : 30 – 33

(2) : د . رمزي زكي ، الديون والتنمية ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي ، 1985 ، ص ص 23 – 25

حدود الإحتمال الأول تظهر من خلال نقطتين :

أ – عملية التنمية تتطلب الحفاظ على معدل نمو معين لا يمكن النزول إلى أقل من مستواه ، خاصة في ظل ضعف الإدخار المحلي ، إذ أن تخفيض هذا المعدل إلى حدود أقل (وهو ضعيف أساسا) يؤدي إلى تدهور أكبر لمستويات الناتج والتشغيل ، فضلا من تدهور وتفاقم وضعية التخلف في ظل التقلبات الإقتصادية العالمية وآلياتها التي ترمي بكل العبء على كاهل الدول الأقل نموا والأكثر هشاشة .

ب – ربط معدل النمو بمدى قدرة الموارد المحلية على تمويل الإستثمارات قد يصل بهذا المعدل إلى مستوى الصفر أو إلى المجال السالب ، إد أن معدل الإدخار في بعض البلدان الأقل نموا لا يفي ، في بعض الأحيان ، بإحتياجات الإستهلاك النهائي الضروري .

الإحتمال الثاني يطرح مشكلة التناقض في فجوة الموارد المحلية على أساس أنها تتعلق بكيفية توزيع أو تخصيص هذه الموارد ، وهذا ما يستدعي التفرقة بين مفهومي الإدخار المتحقق والإدخار الكامن ، إذ أن :

الإدخار المتحقق = الناتج الوطني الإجمالي – الإستهلاك الوطني الجاري

الإدخار الكامن = الناتج الوطني الإجمالي الأمثل – الإستهلاك الوطني الجاري الضروري

حيث : الإدخار الكامن > الإدخار المتحقق

والمشكلة تتعلق بتقريب الادخار الفعلي (المتحقق) من الإدخار الكامن ، وهذا يفترض تغييرا جذريا للمجتمع سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا ، وهو محور التنمية التي تعتبر عملية تغيير هيكلي ، إقتصادي وإجتماعي وثقافي ، في الأمد الطويل . لكن عملية تخصيص الموارد في الدول النامية تبين أن هناك عمليات هدر وفاقد كبير ناجمة عن نماذج الإستهلاك ومناهج التسيير وممارسات تهريب الأموال والبنية الإجتماعية المختلة ، من حيث توزيع الدخل الإجتماعي وتقسيم عبء التنمية على مختلف فئات المجتمع ، ، فضلا عن ضعف مستويات الكفاءة الإنتاجية في المراحل الأولى للإستثمار ، وتواصل هذه التآكل للفائض نتيجة عدم التحكم في عملية التسيير والإستثمار في المراحل اللاحقة .

الإحتمال الثالث هو الأكثر ورودا ، خاصة فيما يسمى دول العجز ، وهو الإعتماد على التمويل الخارجي كحل للتناقض القائم في فجوة الموارد المحلية ، وهذا ما يضمن ، حسب أنصار هذا الحل ، رفع معدل الإستثمار إلى المستوى المرغوب ، دون ضغط شديد على الإستهلاك المحلي ، ودون مجهود كبير لتعبئة الموارد المحلية المتاحة . وتحت تأثير هذا التوجه إعتمدت بعض الدول النامية أساسا على وسيلة التمويل الخارجي وأفرطت في هذا المجال ؛ ومما شجع هذه السياسات غير الحذرة ضخ السوق النقدية الدولية بالأوروبولارات والبترودولارات .

ونعتقد أن الفرض الذي يكرس فكرة إمكانية تحقيق التنمية عن طريق القوى الخارجية خاطيء ، إذ أن هناك هدفا إستراتيجيا لابد أن تحرص عليه كل الطرق التنموية هو ضرورة الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي وتحقيق نسبة معتبرة من الإستقلالية الإقتصادية والإعتماد على الموارد المحلية .

وهذا يعني أنه لنجاح عملية التنمية لابد من تعاظم التمويل الداخلي باستمرار وتناقص أهمية التمويل الخارجي بالتدرج ، لكن الإفراط في عملية اللجوء إلى التمويل الخارجي وعدم التحكم في عملية الإقتراض إبتداءا مهد لقلب هذه القاعدة ، وهذا عن طريق توليد الديون الخارجية لنفسها بوتائر كبيرة وسريعة إمتصت من خلالها ، في الأجلين المتوسط والطويل ، وهما أجالا النمو والتنمية ، كل مجهود لتجنيد الموارد الداخلية ، وأدت إلى مشاكل حادة في السيولة وهددت النظام النقدي الدولي بالتوقفات المتلاحقة للدفع والإفلاس التام لعملية التنمية .

وإذا كان رفع معدل الإدخار ضروري ، فإنه ليس تلقائيا ، ذلك أن المتغيرات التي تحكمه ليست ذات طبيعة واحدة ، كما رأينا في تحليلنا للإدخار ، وهو يطرح قضية اتباع الطريق الصعب لإيصال المجهود التنموي إلى أهدافه المنشودة .

والخلاصةأن عملية التنمية تتطلب ، في ظل ظروف الدول النامية ، المزج بين المورد الداخلي والمورد الخارجي ، لكن هذا لا يكون فعالا إلا بالعمل على تطوير الموارد المحلية وإختيار توليفة المزج الملائمة ، وإعتماد سياسة إقتراض

حذرة تقوم على دراسة تقديرية للتكلفة – العائد من الإقراض ، ومتابعة جدوى ومردودية إستعمال الأموال المقترضة .

ولتوضيح الصورة أكثر سنحاول الآن الربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية ومشكلة العجز الحادث في الموازين التجارية ، وبالتالي محاولة إيجاد علاقة رياضية بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية . ويمكن الإستناد إلى المعادلات التالية في تحديد هذا النموذج (نموذج الفجوتين) .

$$Y + M = C + I + X \text{ .... (1)}$$

حيث :

Y : الدخل .

M : الواردات .

C : الإستهلاك .

I : الإستثمار .

X : الصادرات .

$$Y = C + I + X - M \text{ .... (2)}$$

ونعلم أن : $Y = C + S$

حيث :

S : الإدخار .

ومنه : $S = Y - C$ .... (3)

من المعادلتين (2) و (3) :

$$I = (Y - C) + M - X$$

إذن : $I = S + M - X$

ومنه : $I - S = M - X = F$ .... (4)

حيث : $F > 0$ عجز

$F < 0$ فائض

وفي حالة العجز لابد من تدفق صافي للرأسمال الأجنبي لتمويله ، فحسب المعادلة (4) فإن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة التجارة الخارجية ؛ والفجوتان تتساويان بالضرورة خلال أية فترة مضت ، أي إذا فاقت الإستثمارات التي تتم في الإقتصاد الوطني في فترة معينة ما أمكن تدبيره من موارد محلية (الإدخار) ، لابد أن يتم تمويل هذا الجزء الإضافي من الإستثمار عن طريق إحداث فائض في الواردات يستلزم إنسيابا صافيا لرؤس أموال أجنبية إلى الإقتصاد الوطني . وهذا لا يستدعي تساوي هاتين الفجوتين في فترة قادمة ، والسبب بسيط لا يحتاج إلى عناء في إثباته ، ذلك أن لا شيء يضمن لنا مستقبلا إيرادات صادرات متطابقة مع تقديراتنا ، وكذا الشأن بالنسبة للواردات والإدخار والإستثمار ، ولكن لابد أن تتسع الفجوة الأصغر ليحدث التطابق بينها وبين الفجوة الأكبر (1) .

وعند هذا المستوى من التحليل لابد من القيام بالملاحظات التالية :

الملاحظة الأولى :

إذا سلمنا بضرورة المزج بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي ، فإن المشكلة الأولى التي تطرح فيما يتعلق بتسيير المديونية الخارجية ، هي كيفية هذا المزج ونسبه ، أي بنية مصادر التمويل وتأثيرها على مستقبل العملية التنموية .

وقد إستطاع عدد من البلدان النامية (دول آسيا الشرقية) أن يبذل جهدا ملموسا في هذا المجال عن طريق تعبئة الموارد المحلية وإتخاذ إجراءات هامة وإعتماد سياسات إقتصادية تهدف إلى الرفع من معدل الإدخار المحلي ؛ وبذلك إعتبر التمويل الخارجي بالنسبة لهذه البلدان ثانويا ، وأصبحت بفضل هذه السياسة تتوفر على إمكانية الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي .

---

(1) : د . رمزي زكي ، الديون والتنمية ، نفس المرجع السابق ، ص ص : 28 ـ 29

أما الدول التي إعتمدت على التمويل الخارجي كمصدر أساسي ، فقد أدت بها هذه السياسة إلي تحطيم بنى الإدخار المحلي (إنخفاض معدلات الإدخار المتوسط والحدي) ، وتشويه نموذج الإستهلاك المحلي عن طرق نقل سلم للحاجات غريب عن تلك الدول ومناقض لمستويات النمو فيها . هذه السياسة كانت نتيجة للإعتقاد بأن اللجوء إلى التمويل الخارجي كمصدر أساسي يسمح بتحقيق مستويات إستهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط ، مع إمكانية مواصلة الإستثمار التنموي دون ضغوط شديدة ، لكن هذه النظرة أدت إلى تهاون كبير في التفكير في مرحلة النمو الذاتي والإفراط في الإستدانة الخارجية ، مما أدى إلى إنفجار أزمة القروض الخارجية في الثمانينيات وتوقف عملية التنمية .

الملاحظة الثانية :

هي أن عملية الإقتراض الخارجي كانت عشوائية ، ولم تكن مدارة بإعتماد مؤشرات إقتصادية واضحة ، أي أن هذه العملية لم تخضع لدراسة مقارنة بين التكلفة والعائد ومحاولة إتخاذ قرار الإقتراض على هذا الأساس ، ثم العمل على التحكم في إستخدامات القروض ومردوديتها إنطلاقا من دراسات جدوى تبين آثار المشروعات المقامة في خلق الفائض الكافي للتسديد وتمويل التنمية بموارد محلية ذات أهمية أكبر .

إن ضوابط الإستفادة من التمويل الخارجي ، تتعلق بدراسة مقارنة بين ثمن هذا التمويل والعائد المتوقع منه ، وعندما تظهر الجدوى من هذا التمويل يمكن حينئذ رسم سياسة مثلى للإقتراض الخارجي تهدف إلى تعظيم الفرق بين ثمن رأس المال الأجنبي والعائد القومي منه . ولا يمكن أن نقيس هذا الفرق على أساس العائد الإقتصادي ، ناهيك العائد المالي ، بل لابد أن تكون الأرباح والخسائر ودراسة الجدوى آخذة في الحسبان للآثار الإجتماعية والسياسية أيضا .

الملاحظة الثالثة :

هي أن عملية تسيير التمويل الخارجي إذا كانت ترتبط بدراسة الجدوى من هذا التمويل ، فإن هذه الجدوى ترتبط بعنصرين أساسيين ، هما : شكل التمويل وكيفية إستخدامه .

١ - شكل التمويل :

بالنسبة لشكل التمويل يمكن أن نقسمه إلى نوعين رئيسيين :

أ - التمويل الخارجي المباشر والمتمثل في إستجلاب رؤوس أموال أجنبية إستثمارية خاصة لتقيم مشروعات ويتملك أصحابها الأصول الإنتاجية داخل الإقتصاد الوطني ، ويترتب عن ذلك حقوق لهم .

وبغض النظر عن أشكال هذه الإستثمارات الأجنبية ، فإنه لابد من دراسة الجدوى منها قبل إستقدامها عن طريق الموازنة بين الضغط الذي تحدثه على ميزان مدفوعات البلد المضيف (الأرباح المحولة ، الفائدة على رأس المال المستثمر ، إهتلاك رأس المال ، تحويل المرتبات ، مدفوعات شراء التكنولوجيا بكل أنواعها : براءات الإختراع ، علامات تجارية . . .) وبين العائد منها وكيفية تحقيقه ، سواء عن طريق التقنين أو في ثنايا العقود أو بإدراجها في خطة وطنية للإستثمار الأجنبي ، أي دراسة آثارها الإقتصادية على التشغيل والأسعار والصادرات ، وآثارها الإجتماعية على مستويات المعيشة والتحكم في التكنولوجيا وإكتساب الخبرة والمهارة . . .

ب - التمويل الخارجي غير المباشر المتمثل في القروض الخارجية على إختلاف أنواعها ؛ وفي هذه الحالة ملكية الأصول الإنتاجية الناجمة عن هذا التمويل ملكية وطنية ، ولكن مع ذلك يترتب عن هذا النوع أيضا تكاليف يتحملها البلد المدين هي أعباء دورية محددة مسبقا حسب ما ينص عليه عقد هذا القرض (الأقساط + الفوائد + العمولات) ؛ ونشير هنا إلى أنه ، على العموم ، هناك قروض صعبة تتسم بإرتفاع سعر فائدتها وقصر مدتها وقروض سهلة تتسم بإنخفاض سعر فائدتها وطول مدتها . وفي الفترة الأخيرة أصبح الحصول على القروض السهلة صعبا جدا ، مما جعل بعض البلدان وسياسييها يتورطون في الحصول على قروض صعبة لحل مشاكل آنية ، مما أدى إلى تفجير مشكلة المديونية الخارجية في هذه البلدان ومعاناتها من مشاكل السيولة .

2 - كيفية إستخدام التمويل الخارجي :

إن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه هذا التمويل (خدمة الديون) يرتبط بكيفية إستخدامه ومدى تأثيره على ظهور فائض في الميزان التجاري (أي كيفية تسيير الصادرات والواردات) . وهذا يعني ضرورة تخطيط هذا الفائض ، بحيث لابد أن تلعب سياسة التمويل الخارجي وسياسة الإستثمارات الأجنبية دورا في إستحداثه (زيادة الصادرات وتقليص الواردات عن طريق زيادة أهمية ومردودية مصادر التمويل على المستوى القومي) .

وإذا لم تع الدولة وعيا مسبقا هذه المعضلة ، فإنها ستجد نفسها ، لا محالة ، في تناقض يظهر في عدم قدرتها على دفع خدمات الموارد الأجنبية وتمويل الواردات الضرورية في نفس الوقت ، مما ينجم عنه توقف العملية التنموية تمهيدا لتراجع المستويات الإقتصادية في مرحلة أخرى (مستويات التشغيل والمعيشة والإنتاج) نتيجة لتقادم التكنولوجيا وعدم تعويض الإهتلاكات وتراجع القدرة على الحصول على الواردات الضرورية وإرتفاع عبء التسديد الخارجي ، وبذلك يجدد التمويل الخارجي نفسه ويزداد عبئه على ميزان المدفوعات بشكل مباشر ، كخدمات ديون ، أو غير مباشر ، حين لا يسهم في تحقيق فائض تجاري ، ناهيك أن يؤدي إلى تفاقم العجز بتجاوز التطور الحاصل في الواردات للتطور في الصادرات .

وفي هذا المجال لابد من التمييز بين ما يسمى القروض الخارجية المنتجة والقروض الخارجية غير المنتجة . أما النوع الأول فهو الذي يستخدم في شراء أو إقامة وسائل الإنتاج وينجم عنها توسع في الطاقات الإنتاجية للإقتصاد الوطني للبلد المدين ؛ وهذا النوع هو الذي يمكن أن يسهم في خلق الفائض بالميزان التجاري ، عن طريق ما يدره من العملات الصعبة الأجنبية - طبعا إذا تجاوزت صادراته الواردات الناجمة عنه - والموارد الإضافية الضرورية لخدمة أعبائه . أما النوع الثاني فهي قروض تستخدم لتمويل شراء السلع الإستهلاكية والمعدات العسكرية ؛ وهي قروض لا تسهم في خلق فائض تجاري وتعتبر عبئا على ميزان المدفوعات .

هذه الملاحظات تقودنا إلى دراسة العوامل التي تتحكم في قدرة البلد على تسديد ديونه وخدمتها .

المطلب الرابع : عوامل التحكم في تسديد خدمة الديون :

إن العوامل التي تحدد قدرة البلد على تسديد خدمة ديونه تتعلق بقدرة البلد على تدبير الموارد اللازمة لمواجهة دفعات الدين الخارجي ؛ فكلما تمكن الإقتصاد الوطني من تدبير هذه الموارد دون إحداث إختلال في مستويات الإستهلاك والإنتاج والإستثمار دل ذلك على قوة طاقة البلد على خدمة ديونه ، والعكس صحيح . ولتدقيق هذه النقطة سندرس مشكلة السيولة الدولية التي تحدد عوامل التحكم في تسديد خدمة الديون في الأجل القصير ، ثم مشكلة معدلات النمو والإستثمار التي تحدد عوامل التحكم في تسديد خدمة الديون في الأجل الطويل [1] .

1 - مشكلة السيولة الدولية :

تعمل الدول المدينة ، لتسديد خدمات ديونها ، على تخصيص جزء من مداخيلها الخارجية الناجمة عن الصادرات لدفع أعباء وخدمات هذه الديون (الأقساط والفوائد) ، ولكنها تواجه أيضا ، كما أوضحنا ذلك فيما سبق ، عملية تمويل الواردات المختلفة من السلع الإنتاجية والوسيطية والإستهلاكية الضرورية للإستجابة لمتطلبات الإقتصاد الوطني التنموية .

وتطرح مشكلة السيولة عندما تكون هذه الموارد غير قادرة على الوفاء بأعباء الديون الخارجية وتمويل الواردات في نفس الوقت ، وهذه الحالة تسمى أزمة المدفوعات الخارجية .

ويتأكد هذا الفارق أو الإختلال إذا قابلنا بين طبيعة خدمات الديون الخارجية الثابتة والمحددة سلفا في الشروط التعاقدية . وبين مصادر العملات الأجنبية في الدول النامية التي تتميز بالتقلب وعدم الإستقرار .

هذا التحليل الأولي يبين أن مشكلة التحكم في تسديد خدمة الديون في الأجل القصير تتعلق أساسا بمدى توفر السيولة الدولية لمواجهة الإلتزامات دون أن يحول ذلك والقيام بعملية الإستيراد لتنفيذ برنامج التنمية ، أي أن هذه الطاقة تتعلق بمدى توفر وملائمة وسائل الدفع والإحتياط الدولية .

---

(1) : د . رمزي زكي ، الديون والتنمية ، نفس المرجع السابق ، ص : 38 .

ويزداد هذا الحرج إذا رفضت الدول والهيئات المقرضة تقديم فترة سماح مناسبة أو إعادة جدولة الديون بشروط ميسرة ، وهنا تنفتح حلقة تراكمية مفرغة للديون تزيد من تعقيد أزمة السيولة ، إذ أن هذه الوضعية تضطر الدول المدينة للجوء إلى القروض الخارجية الصعبة ذات التكلفة العالية حتى تدبر مبالغ لتسديد ديونها وتمويل وارداتها الضرورية ، فتقع في حلقة الإقتراض للتسديد ، وهذا ما يشوه أكثر تركيبة ديونها ويعقدها ، فتتراجع قدرتها على السداد بإستمرار وتزداد مشكلة السيولة الدولية حدة سنة بعد أخرى ، مما يدفعها إلى نفس العملية وهكذا دواليك ، حتى يتآكل الإحتياطي النقدي والذهبي وتعلن حالة الإفلاس التام ، بما تعنيه من عدم القدرة على السداد وعدم القدرة على الإقتراض في نفس الوقت . وهنا تجد هذه الدول نفسها أمام برامج ومساعدات مشروطة ترهن حرية قرارها الإقتصادي والسياسي ، ودون أن تكون هذه البرامج كافية لتخليصها من المشكلة .

ولمعرفة الشروط التي يجب توافرها حتى تتحقق لإقتصاد ما القدرة على خدمة ديونه الخارجية في الأجل القصير نضع المعادلة التالية :

$$X+E > M + Sd$$

أو : $(X + F) - m > Sd$

حيث : X : حصيلة النقد الأجنبي من صادرات الدولة في سنة معينة .

E : الموارد الأجنبية التي تحصل عليها الدولة في سنة معينة .

M : المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات في نفس السنة .

Sd : مدفوعات خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) في نفس السنة .

هذه المعادلة تقرر ببساطة أن حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات مضافا إليها إجمالي الموارد الأجنبية (القروض والمساعدات والإستثمارات الأجنبية) يجب أن تفوق المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات ، على الأقل بذلك القدر الذي تتطلبه مبالغ خدمة الدين الخارجي [1] .

(1) : د . رمزي زكي ، الديون والتنمية ، نفس المرجع السابق ، ص : 47 .

ويمكن أن نحدد ، على العموم ، العوامل الرئيسية التي تؤثر على السيولة الدولية وتحددها ، كما تبدو في المعادلة السابقة ، فيما يلي :

أ – الصادرات :

تعتبر حصيلة الصادرات عاملا حاسما يتحكم في حجم السيولة الدولية ، لكن المبالغ التي يمكن الحصول عليها من التصدير تتميز بالتقلب وعدم الإستقرار وتتحكم فيها متغيرات خارجية يصعب ضبطها في الأجل القصير . ويتاكد هذا التقلب والإختلال في الدول النامية المدينة التي تعتمد أغلبها في تحصيل العملات الأجنبية على تصدير المواد الخام ، التي تتميز أسواقها بعدم الثبات والتقلبات الظرفية والإختلالات الهيكلية ، أي أن هذه التقلبات تختلف في مددها وتتراوح بين الإختلالات قصيرة الأجل إلى إختلالات طويلة الأجل .

وعلى الرغم من صعوبة تقدير وتحديد حصيلة الصادرات ، إلا أنها تحكم طاقة البلد على تسديد خدمات ديونه ، مع الحفاظ أو الرفع من مستويات الإستيراد ، بنوعيه الإستهلاكي والإنتاجي . ونتيجة لذلك فإن الصادرات تحكم أيضا الحاجة إلى تجديد التمويل الخارجي ، بما فيه الإقتراض .

والمشكلة في البلدان النامية تطرح على مستوى هياكل الإنتاج والتخصص الدولي ، وهذا ما يتطلب من هذه الدول تغيير بناها الإنتاجية وتنويع منتجاتها والعمل على الخروج من تقسيم العمل الدولي عن طريق العمل على التحكم في التكنولوجيا وإكتساب المهارة وتشجيع البحث والتطوير ، وهو موضوع التنمية أساسا ، لكنه هدف طويل الأجل ، بينما مشكلة السيولة آنية وتهدد برامج التنمية بالتوقف وجعل البلدان النامية المدينة تدور في حلقات مفرغة .

ب – الواردات :

وهنا قد تلعب الواردات دورا في تحديد طاقة تسديد خدمات الديون في إتجاهين : الإرتفاع في حجم هذه الواردات أو تقليص وضغط هذه الواردات .

وقد يكون الإرتفاع في حجم الواردات راجعا لظروف طارئة تتحكم فيها العوامل الطبيعية ، خاصة في مجال الإنتاج الزراعي في مراحل الجفاف أو الكوارث الطبيعية ، كما قد يكون هذا الإرتفاع بسبب سياسة إرادية تهدف

إلى تحقيق أهداف سياسية للسلطات الحاكمة أو إشبع حاجات طبقة محظوظة ،،، مما يزيد من مقدار ما يخرج من البلد من عملات صعبة .

أما من حيث تقليص وضغط الواردات فتجدر الإشارة أن هناك واردات تتميز بالجمود ويصعب الضغط عليها والتحكم فيها ، إذ أنها تندرج في سلم الحاجات الإقتصادية والاجتماعية الضرورية ؛ ويمكن حصرها في واردات المواد الغذائية الاستراتيجية و سلع التجهيز و قطع الغيار الضرورية لتجديد الطاقات الانتاجية و تنفيذ برامج الإستثمار والسلع الوسيطية الضرورية لتشغيل الآلة الإنتاجية . ونلاحظ أن حجم هذه الواردات قد إزدادت أهميته من ناحيتين :

الناحية الأولى :

الجهد الإنمائي الذي بذلته بعض الدول النامية في عشريتي الستينيات والسبعينيات بإعتماد نماذج تنموية أدت إلى إقامة جهاز إنتاجي يرتبط في بقائه واشتغاله بواردات تجهيزية ووسيطية ضخمة . والملاحظ أن هذه الدول لم تكيف هذا الجهاز الإنتاجي مع الواقع الجديد في الثمانينيات والتسعينيات عندما تغيرت معطيات الإقتصاد العالمي ، وحاولت باتجاهات غير مدروسة ومفروضة في غالب الأحيان ، الهروب إلى الوراء باعتماد سياسات إنفتاح زادت من تكريس النموذج الإستهلاكي الغربي المعتمد في بقائه على الإستيراد الخارجي ، بدل التفكير في كيفية التحكم في الإستهلاك ، وبالتالي الإستيراد .

الناحية الثانية :

النموذج الإستهلاكي العشوائي ، غير المحدد الأولويات ، وغير المندرج في سياسة تنموية واضحة ، والخاضع للظرفية الدولية وللحسابات السياسية أكثر من الحسابات الإقتصادية والإجتماعية ، أصبح واقعا قائما يشكل مكونا من مكونات البنية الإقتصادية والإجتماعية له آليات وميكانيزمات البقاء والمقاومة لأي سياسة تحويرية لدوال الإستهلاك ، وهذا بتأثير النسق الإقتصادي غير الرسمي وقدرته على فرض قواعده على السياسة الرسمية .

إلى جانب هذا النوع من الواردات غير القابلة للضغط ، هناك واردات قابلة للضغط ، ويتعلق الأمر بضغط بعض السلع والخدمات المستوردة التي ترتب

في سلم الحاجيات الإقتصادية والإجتماعية بأنها غير أساسية ، وهو ما يمكن من تحقيق وفر في الموارد يمكن من مواجهة مشكلة السيولة الدولية ؛ وهذه الواردات تتمثل في بعض السلع الغذائية غير الضرورية وبعض المنتجات الإستهلاكية المعمرة والكمالية . ويمكن أن نتصور هنا هذه الواردات القابلة للضغط كنسبة بين الواردات من السلع الإستهلاكية غير الغذائية إلى إجمالي الواردات ، بل نستطيع ضم جزء من السلع الإستهلاكية الغذائية غير الضرورية إلى هذه النسبة ، لكن هذا التحليل يبقى رهين الإرادة السياسية وقدرتها على التأثير في نزعات مقاومة التغيير ، وكذلك التحكم في التدفقات الحقيقية والنقدية لسوق غير رسمي ذي بنى مستقلة وآليات مواجهة متطورة .

جـ - إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية :

هذا العامل يتعلق بطاقة وقدرة البلد على الإقتراض ، أي الحصول على قروض ومساعدات جديدة بمختلف أنواعها (قروض رسمية ومتعددة الأطراف ، قروض خاصة) ، فضلا عن المصادر المباشرة . لكن مشكلة السيولة في حد ذاتها تهدد طاقة البلد على الإقتراض وتعصف بمصداقيته في السوق المالية الدولية ، زيادة على أن هذه الطاقة تتعلق بعامل خارجي مرتبط بالظرف الإقتصادي الذي تعيشه الدول المتقدمة . وإذا كانت الأزمة (الركود) التي تعيشها الدول المتقدمة هيكلية ، لا ظرفية ، نتيجة تميزها بالإستقرار الأزموي في الأجل الطويل ، فإن إعتماد هذا العامل في مواجهة مشكلة السيولة غير ممكن أو صعب ومكلف جدا ، وهذا ما يجعل التحكم في التدفقات النقدية المحتملة الدخول إلى البلد المدين غير ممكنة . ويمكن أن نحصر عوامل التحكم في إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية فيما يلي :

- الإحتياطيات الدولية وحقوق السحب خارج الشريحة الذهبية :

وهو عامل يمكنه تعويض العجز الحاصل لدولة ما في العملات الصعبة آنيا وتمكينها من مواجهة مشكلة السيولة الدولية ، بشرط أن تعيد الدولة المدينة الأمور إلى نصابها في أسرع وقت وبمجرد زوال الظروف الطارئة ، كون هذه

المصـادر تمثل هامش أمـان للدولة إذا بالغت في إسـتنزافـه ، يؤدي بهـا ذلك إلى الإنهيار الإقتصادي الداخلي وفقدان المصداقية الخارجية تماما .

• الإحتياطيات الدولية :

تشمل إحتياطي الذهب الذي تحتفظ به السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي زائدا العملات الأجنبية الموجودة في حوزة هذه السلطات كإحتياطي قانوني ضروري لا يسحب منه إلا في حالة الطوارىء وفي حدود معقولة ، فضلا عن قيمة الشريحة الذهبية لحصة الدولة لدى صندوق النقد الدولي ؛ وهذه السيولة التعويضية غير مشروطة ، أي يمكن للدولة إستخدامها بحرية تامة .

نسبة السيولة الدولية غير المشروطة = (إحتياطي الذهب + العملات الأجنبية + الشريحة الذهبية لدى ص . ن . د) / (إجمالي واردات الدولة)

وتحدد هذه النسبة هامش الأمان التي تتمتع به الدولة . ولكي يكون هذا الهامش ذا مدلول إيجابي لابد من توفر شرطين :

أ – أن تتراوح هذه النسبة كحد أدنى بين 30 – 50 ٪ .

ب – أن تكون هذه الإحتياطيات كافية لتمويل الواردات لفترة تتراوح بين 3 إلى 5 شهور .

وكلما كانت هذه النسبة تتجاوز هذه الحدود كلما أمكن تغطية وتعويض السيولة لمدة أطول ، ودل ذلك على قوة السيولة للإقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة أعباء الدفع إذا حدثت طوارىء ما .

والملاحظ أن حجم هذه الإحتياطيات ضعيف جدا في الدول النامية عموما، ماعدا ما يسمى بالدول النفطية ، ويتعرض للتآكل بتراجع أسعار المواد الأولية المصدرة ومقدار ما يحص من المداخيل الأجنبية في ظل مستوى محدد ، ثابت أو متزايد ، من الواردات . وهو ما يؤدي بهذه الدول تحت ضغط خدمات الديون إلى الإنهيار الإقتصادي التام ، أي الوصول إلى حالة عدم القدرة على الدفع ، وتبعا لذلك عدم القدرة على تمويل الحد الأدنى للواردات ، ثم الخضوع للمشروطية الدولية لصندوق النقد الدولي .

• حقوق السحب خارج الشريحة الذهبية :

أما بالنسبة لإمكانية السحب من صندوق النقد الدولي خارج حدود الشريحة الذهبية ، فيعتبر من السيولة التعويضية المشروطة ، كما أن تسديدها للصندوق تتراوح مدته بين 3 إلى 5 سنوات ، مثل : حقوق السحب الخاصة ، التمويل التعويضي ، التسهيلات البترولية ، التسهيلات الموسعة للصندوق ، تسهيلات صندوق الإئتمان [1] .

ويمكن الإشارة إلى أن حجم هذا السحب متعلق بحصة الدولة في الصندوق ، وإذا علمنا أن حصص الدول النامية المدينة ضعيفة جدا بحكم عدم توفرها على موارد كبيرة ، وبحكم حرص الصندوق على عدم زيادة حجمها حتى لا تتعزز القوة التصويتية لهذه الدول داخل مجلس الإدارة . وبالتالي فإن هذه الموارد لا تساهم بقدر كبير في إمتصاص عجز موازين المدفوعات ، مع العلم أن الدولة تستطيع أن تقترض من الصندوق 150 ٪ من قيمة حصة إشتراكها فيه خلال سنة معينة كحد أقصى .

– عوائد رؤوس الأموال :

تعتبر خدمات الديون (الأقساط + الفوائد) عائدا من عوائد رؤوس الأموال الأجنبية تحدد بشكل تعاقدي ، ولا يمكن تغيير شروطها في الأجل القصير ، إذ يعتبر هذا العامل جامدا ، وقد تعاني الدولة من مشكلة السيولة إذا تعرضت إيرادات صادراتها للإختلال ، مع عدم إمكانية تغيير شروط هذه الخدمات في الأجل القصير . وهنا قد تتحول مشكلة السيولة ، إذا لم تتمكن الدولة من تسييرها ، إلى عدم القدرة على السداد .

وتتحكم في عوائد وخدمات الديون ثلاثة عوامل أساسية :

أولا : حجم الدين ، فكلما إزداد حجم الدين الخارجي كلما كانت خدمات الديون أكبر .

ثانيا : لكن العامل السابق غير كاف لوحده ، فهناك دول حجم ديونها ضئيل مقارنة بالدول المثقلة بالديون ، ومع ذلك تعاني من مشكلة السيولة الدولية ، وهذا يعود للتركيبة الهيكلية لديونها الخارجية ، أي كيفية توزيعها بين ديون صعبة

---

(1) : د . رمزي زكي ، الديون والتنمية ، نفس المرجع السابق ، ص : 43

وديون ميسرة ، وإرتباط ذلك بكون هذه القروض رسمية معقودة مع الحكومات أو الهيئات الدولية المتعددة الأطراف أو قروض خاصة (تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية) ، هذه الأخيرة تعتبر قروضا قصيرة الأجل ولا تتمتع بفترة سماح وسعر فائدتها مرتفع ، مما يزيد ويضخم الأعباء الناجمة عنها ويجعلها سريعة الإلحاح . وتتعرض الدولة من جراء ذلك ، وأمام أي إختلال طارىء في إيرادات صادراتها ، إلى مشكلة السيولة ، وإذا إستمر هذا الأختلال قد تجد الدولة نفسها في مشكلة عدم القدرة على السداد .

ثالثا : العامل الثالث يتعلق بإيرادات الصادرات ، فكلما كانت هذه الإيرادات كبيرة ، وذات مصادر متنوعة ، كلما أمكن مواجهة أعباء الديون الخارجية ، ولكن الدول النامية تتميز بعدم تنوع هيكل صادراتها وبإعتمادها على تصدير بعض المواد الخام أساسا ، تتعلق إيراداتها بالأوضاع الظرفية للسوق الدولي لهذه أو تلك المادة .

والحقيقة أن هذه العامل أصبحت تشكل مشكلا كبيرا لموازين مدفوعات الدول المدينة في السنوات الأخيرة . ونتج ذلك عن تراجع شروط الإقتراض في السوق الدولي ، فبعد سنوات الإزدهار في السبعينات وقدرة البلدان الحصول على القروض بيسر جاءت سنوات إنكماش الإقتراض الخارجي وصعوبة شروطه ، فضلا عن كون أغلب هذه القروض مستحقة في آجال قصيرة (2 إلى 5 سنوات) . وعندما لجأت الدولة النامية المدينة إلى هذه القروض لم تخطط لتدعيم إحتياطياتها لمواجهة أعباء هذه الديون ، مما جعلها في موقف حرج في ظل تراجع أسعار صادراتها من المواد الخام وإرتفاع تضخمي هائل لأسعار سلع وارداتها من الدول الصناعية المتقدمة .

2 – مشكلة معدلات النمو والإستثمار :

إن قدرة البلد على تسديد خدمات ديونه ، إنما تتحدد بعوامل السيولة الدولية السابقة الذكر ، إذا أخذنا بعين الإعتبار المدة القصيرة . أما طاقة البلد على تسديد خدمات ديونه في المدة الطويلة فتتعلق أساسا بالنمو الإقتصادي ووتيرة عملية التنمية .

وهذا يعني أنه كلما أدت السياسة الإقتصادية والإجتماعية إلى إعطاء البلد القدرة على تمويل جزء كبير من الإنفاق (بكل أنواعه) بإيراداته الذاتية ، كلما إزدادت قدرته على مواجهة الإلتزامات الخارجية ، وإزدادت أيضا قدرته على التحرر من القيد الخارجي (1) .

ودراسة هذه المشكلة يتجاوز موضوع بحثنا ، تسيير الديون الخارجية ، إلى موضوع التنمية ، لأن تحديد هذه الطاقة يرتبط بدراسة المتغيرات التي تؤثر على عملية التنمية وعلاقتها بالتمويل الخارجي ، مثل : معدل الإدخار المحلي ، معدل الإستثمار ، معدل نمو الدخل القومي ، معدل نمو الصادرات ، معدل نمو الواردات ، نسبة العجز في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي ، ، ، دراسة هذه المتغيرات عبر الزمن يحدد قدرة البلد على مواجهة أعباء ديونه الخارجية وقدرته على أن يجعل من المورد الخارجي عاملا مساعدا فقط في زيادة مردودية الأموال المستثمرة .

وهنا تطرح إشكالية كون أحد أهداف التنمية هو زيادة قدرة البلد على الفك التدريجي للإرتباط بالقيد الخارجي ، عندما يكون أثر هذا القيد سلبيا (التبعية الإقتصادية) ، وهذا ما يؤدي بنا إلى التساؤل أيضا عن مدى صحة نظريات التنمية التقليدية ، التي ترى أهمية التمويل الخارجي في تسريع التنمية كبديل لضعف الإدخار المحلي ، إذ أنها لم تشرح لنا ضوابط هذه الإستفادة ، أي كيف يكون هذا التمويل مضبوطا وفق إستراتيجية زيادة فعالية العملية التنموية ، وبعبارة أخرى زيادة مردودية الأموال المستثمرة (أثر الرافعة) ، ومتى يكون اللجوء إلى الأموال الخارجية تشويها لبنية التمويل ومهددا للبلد بالإفلاس الإقتصادي .

هذا ما يقودنا إلى أن عملية تسيير المديونية الخارجية وعملية الإقتراض ، حتى تكونا فعالتين ، لابد من ضبطهما ضمن خطة تنموية واضحة الأهداف والوسائل ، تقوم على تحكم سليم في كل المتغيرات التي تحدد الإقتراض وقدرة البلد على التسديد ، سواء أكانت ذات طبيعة طويلة أو قصيرة الأجل .

---

(1) : يمكن لمؤشر تطور خدمات الديون إلى تطور الصادرات أن يعطي فكرة عن هذا ، فإذا تراوح هذا المؤشر بين 0 و 0.5 فمعنى ذلك أن التطور إيجابي .

المطلب الخامس : نظرية الرافعة المالية (أو تحليل الخطر المالي على المستوى الدولي)

سنحاول في هذا المطلب أن نستثمر تحليل الخطر المالي المعروف على المستوى الجزئي عن طريق إسقاطه على المستوى الكلي .

ومن المعلوم أن هناك مصدرين للتمويل :

- المصادر الداخلية ، وهي الأموال التي لا يترتب عنها تكاليف أو مصاريف مالية .

- المصادر الخارجية ، وهي تمثل مجموع الديون طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ، ويترتب عنها تكاليف في شكل فوائد وعمولات تدفع للخارج ، مما يعطي لها قدرة على التأثير على درجة الإستقلالية المالية للبلد المقترض .

وإنطلاقا من هذا الواقع يجد البلد نفسه أمام هدفين متعارضين إلى حد ما ، البحث عن الإستقلالية المالية بتقليص حجم الإستدانة من جهة ، والعمل على الإستفادة من الأموال المقترضة للرفع من القدرات الإقتصادية للبلد وزيادة مردودية أمواله وتطويره من جهة أخرى . وهنا تطرح مشكلة التقريب بين الإستقلالية والمردودية والتوازن بينهما ، وهذا ما يعبر عنه بأثر الرافعة المالية التي تقيس درجة الخطر المالي الناتج عن الإستدانة ، أي أثر الأموال المقترضة على المردودية إيجابا وسلبا .

وتطبيق هذا المفهوم ، فيما يتعلق بالإستدانة الخارجية يعتمد على تقريبين :

1 - التقريب الأول :

هذه المقاربة تفترض أن هناك تحديدا مضبوطا لإستعمالات بنود القروض ، أي أن المبالغ المراد إقتراضها يتحدد مسبقا إستعمالها النوعي في مشاريع قطاعية ، ثم دراسة تقديرية للمردودية الناجمة عن هذا الإستعمال ومقارنتها بالتكلفة الناجمة عن إقتراض هذه الأموال .

ويمكن تبيان ذلك من خلال ما يلي :

النتيجة الصافية = مردودية الأموال المستثمرة - الأعباء المالية للموارد المقترضة

$R = r A - i E$ .... (1)

و : $A = P + E$

حيث :

R : النتيجة الصافية

r : معدل المردودية الإقتصادية

i : معدل الفائدة

P : الأموال الخاصة (غير المقترضة)

E : الديون

لكن لابد من أن نلاحظ على المستوى الدولي ، فإن المعادلة (1) تكتب :

$R = r A - i E + C$ .... (2)

حيث : C هو عامل الخطر الدولي ، وقد يكون موجبا أو سالبا ، ونقصد به خطر تدهور معدلات الصرف للأموال المقترضة وخطر التضخم . . . إلخ وقد يكون هذا العامل في صالح المردودية أو في غير صالحها ، مما يتطلب من الدول المقترضة القيام بتقديرات في هذا المجال للتحكم في هذا المتغير وجعله في صالحها . وبما أن C (الخطر الدولي) يرتبط بالأموال المقترضة ، فنستطيع كتابة :

$C = c . E$

حيث :

c : معدل الخطر الدولي

تصبح المعادلة (2) كما يلي :

$R = r A - i E + c E$

إذن (3) $R = r A - (i + c) E$

إذا وضعنا Rf = R/P ، حيث Rf هي معدل فرصة المردودية المالية الناتجة عن الإقتراض .

$$Rf = \frac{rA - (i + c)E}{P} = \frac{r(P + E) - (i + c)E}{P}$$

$$Rf = r(1 + E/P) - (i + c)E/P = r + rE/P - (i + c)E/P$$

$$Rf = r + (r - i + c)E/P \quad \text{...........} (4)$$

إذا كان : $r > i + c$ ، $Rf > r$

$r < i + c$ ، $Rf < r$

ومعنى هذا أنه إذا كان معدل مردودية إستعمال الأموال المقترضة أكبر من تكلفتها زائدا معدل الخطر الدولي الناشىء عن الإقتراض ، فإن مردودية الأموال الخاصة (غير المقترضة) ستزداد (Rf > r) . والعكس إذا كان معدل مردودية إستعمال الأموال المقترضة أقل من تكلفتها ، فإن مردودية الأموال الخاصة (غير المقترضة) ستنقص (Rf < r) . وهو مؤشر هام يساعد على إتخاذ القرار بشأن جدوى التمويل الخارجي أو عدم جدواه ، ولكن مع أخذ الملاحظات التالية بعين الإعتبار :

– ضرورة المعرفة المسبقة ، في إطار خطة محددة للتمويل والإقتراض ، لإستعمالات بنود التمويل ومردودية الأنشطة وقطاعات النشاط المستعملة فيها (المردودية القطاعية) .

– هناك أموال لا يمكن حساب مردوديتها ، مثل الأموال المقترضة للإستهلاك ، التي تتميز بمردودية سالبة ، حتى وإن كانت ذات مردودية إجتماعية . وهذا يتطلب أن يتم ضغط هذا النوع من القروض قدر المستطاع وتحديدها في بعض الجوانب الضرورية فقط ، لأن المبالغة فيها خطر كبير على الإقتصاد .

– إمكانية تركيب كل المردوديات المتعلقة ببنود التمويل الخارجي المخصصة لمشاريع محددة في معدل مردودية متوسط Rfm قطاعي أو وطني للأموال الخاصة المستثمرة .

2 – التقريب الثاني :

هذا التقريب لا يقوم على تحديد بنود الإقتراض والإستعمالات الخاصة لكل بند منها ، وإنما على المقارنة بين العائد الذي يتمخض عن الإستدانة الخارجية مع كلفتها ، بحيث لن تتحقق فائدة هامشية من رأس المال الأجنبي إلا إذا كان سعر الفائدة أقل من معدل النمو في الإقتصاد المحلي .

كذلك للتقليل من عجز ميزان المدفوعات ، وبالتالي التقليل من الحاجة إلى الإقتراض الخارجي في الأمدين المتوسط والطويل ، لابد من وضع سياسة لتطوير الصادرات خارج المواد الأولية ، بحيث يكون تطور الصادرات أسرع من تطور الناتج المحلي الإجمالي ، بل أسرع أيضا من معدل نمو الواردات ، ثم للوصول إلى مرحلة الإستقلالية الذاتية النسبية في النمو لابد من التضييق المستمر لفجوة الموارد المحلية ، وبالتالي تقليل الفجوة بين معدل الإستثمار الوطني ومعدل الإدخار المحلي ، بحيث يكون معدل الإدخار الحدي أكبر من معدل الإستثمار المحقق (الفعلي) ، ونتيجة لذلك يرتفع بالتدريج معدل الإدخار المتوسط حتى يقترب من معدل الإستثمار المطلوب .

إلى هذا الحد نكون قد قمنا بطرح مشكلة المديونية الخارجية نظريا وتحديد العوامل التي تتحكم فيها والعلاقات الناجمة عنها ، مما مكننا مبدئيا من إستعراض آلياتها النظرية ، ويتطلب الأمر منا الآن مواجهة هذا الطرح النظري ، في بعض جوانبه على الأقل ، بالواقع . والواقع الذي سندرسه هو واقع محدد يتعلق بحالة الجزائر ، وهذا ما سنقوم به في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

واقع المديونية الخارجية
(حالة الجزائر)

تمهيد :

يتعين علينا بعد محاولة التفسير النظري لمشكلة المديونية الخارجية ، محاولة القيام بتشخيص واقعي لهذه الظاهرة ، وإدراجها ضمن سياق التحليل العلمي السابق عن طريق تدقيقها إحصائيا .

وسيكون الواقع المدروس هو حالة الجزائر بحكم كونها أحد البلدان النامية التي تعاني وطأة المديونية منذ إنهيار أسعار البترول في سنة 1986 .

ونتعرض لهذه الحالة من خلال مبحثين :

المبحث الأول : معطيات المديونية الخارجية

المطلب الأول : وضعية الديون الخارجية

المطلب الثاني : بنية الديون الخارجية

المطلب الثالث : عناصر تشخيص المديونية الخارجية

المبحث الثاني : أسباب المديونية الخارجية وبوادر مواجهتها

المطلب الأول : أسباب المديونية الخارجية

المطلب الثاني : بوادر مواجهة المديونية الخارجية

المبحث الأول

معطيات المديونية الخارجية

المطلب الأول : وضعية الديون الخارجية [1] :

إن العرض المحايد لبعض الأرقام عن المديونية الخارجية للجزائر (1987 - 1992) يمكننا من تحديد بعض عناصر هذه المشكلة .

إن الدين الخارجي للجزائر بلغ 26 مليار دولار في 31 - 12 - 1992 . وقد بدأت إرتفاعات الحجم الكبيرة في 1986 و 1987 .

جدول رقم (1) وضعية الديون الخارجية (بملايين الدولارات الأمريكية)

البيان / السنة	الديون طويلة ومتوسطة الأجل	الديون قصيرة الأجل	المجموع	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى مجموع الديون (٪)
1987	24 525	1 315	25 840	5.09
1988	24 213	1 621	25 834	6.27
1989	24 972	1 840	26 812	6.86
1990	26 346	1 791	28 137	6.36
1991	26 258	1 239	27 497	4.50
1992	25 216	792	26 008	3.04

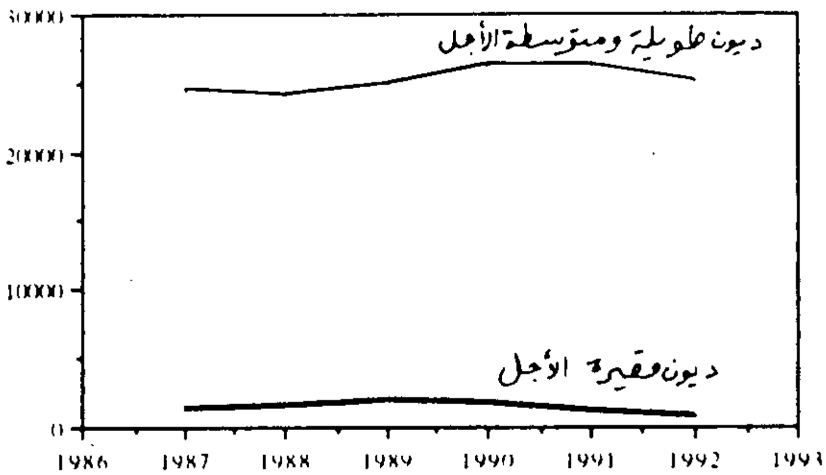
المصدر : بنك الجزائر

يظهر أن أهم ملاحظة يمكن إستخراجها من هذا الجدول هي تزايد الأهمية النسبية للديون قصيرة الأجل من مجموع الديون ، بحيث إنتقلت من 5.09 ٪ سنة 1987 إلى 6.86 ٪ سنة 1989 ، ثم عادت إلى الإنخفاض حتى وصلت إلى 3.04 ٪ سنة 1992 .

إن الأرقام المطلقة ذات تعبير محدود في مجال إظهار عبء المديونية الخارجية على النمو ، لهذا يحسن إعتماد مؤشرات نسبية تعتمد على توضيح قدرة البلد على إحترام جدول إستحقاق خدمات الديون .

(1) : Algerie : mémorandum déminformation économique. Banque d Algerie. 1993.

الشكل (1) منحنى لتطور وضعية الديون الخارجية (بملايين الدولارات الأمريكية)



ونلاحظ أن مؤشر حجم الديون إلى الناتج الوطني الإجمالي يبين أن الجزائر لا تعرف مشاكل كبيرة من حيث قدرتها الإقتصادية على مواجهة أعباء ديونها في الأمدين المتوسط والطويل إذا تحسنت ظروفها الإقتصادية ، فقد تراوح هذا المؤشر بين 40.3 ٪ و 43.7 ٪ بين 1987 و 1989 . لكن المؤشر الأهم ، والذي يبين مشاكل الجزائر من حيث توفير الموارد التي تمكنها من مواجهة إستحقاقات ديونها هو مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات ، الذي عادة ما يسمى بمؤشر السيولة (أو نسبة خدمة الدين) .

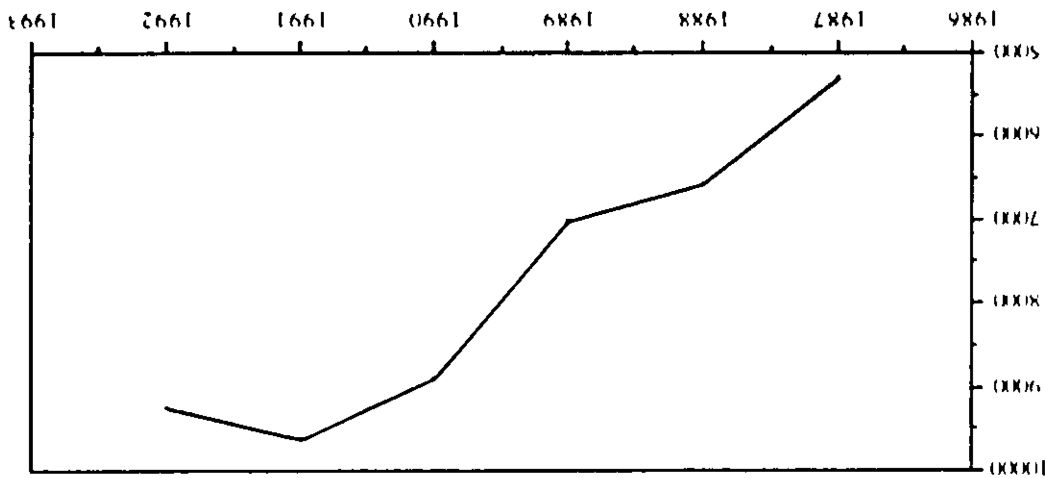
جدول (2) تطور خدمة الدين ومؤشر السيولة (بملايين الدولارات الأمريكية)

البيان / السنة	الأصل	الفائدة	خدمة الدين	مؤشر السيولة ٪ = خدمة الدين / إيرادات الصادرات
1987	3 634	1 641	5 275	54.5
1988	4 465	2 080	6 545	78.4
1989	5 001	2 004	7 005	69.0
1990	6 729	2 162	8 891	66.1
1991	7 290	2 320	9 610	74.7
1992	7 110	2 140	9 250	76.7

المصدر : بنك الجزائر

نلاحظ من خلال هذا الجدول التزايد الكبير لخدمات الديون ، نتيجة للديون القصيرة التي تم عقدها بين 1986 و 1989 خاصة ، حتى وصلت هذه الخدمات إلى أكثر من 9 ملايير دولار في 1991 و 1992 . هذا ما أدى إلى إرتفاع مؤشر السيولة من 54.5 ٪ سنة 1987 إلى 76.7 ٪ سنة 1992 ، مما يعني أن مشكلة السيولة الدولية ملحة بالنسبة للجزائر ، وهي التي تشكل العنصر الأساسي في ثقل عبء المديونية الخارجية .

ونستطيع أن نؤكد على إلحاح هذه المشكلة باستعراض تطور الإحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي .



الشكل (2) منحنى تطور خدمة الدين (ملايين الدولارات الأمريكية)

جدول (3) الإحتياطيات الرسمية (بملايين الدولارات الأمريكية) [1]

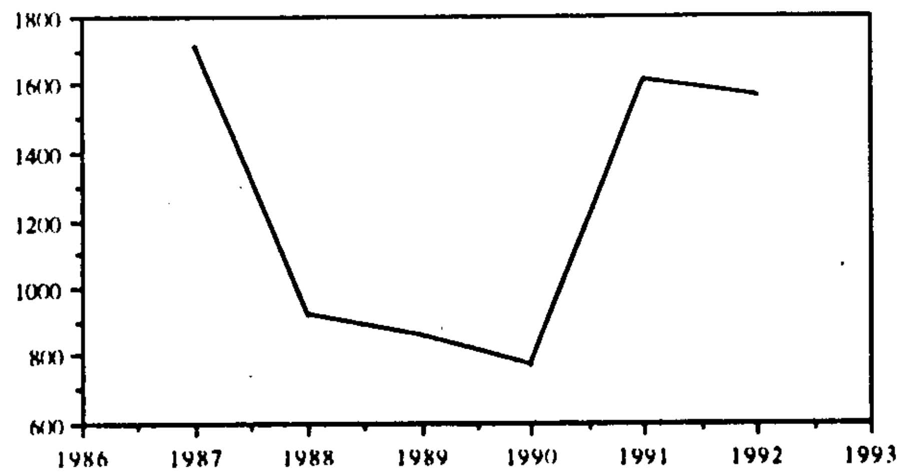
السنة / البيان	1987	1988	1989	1990	1991	1992 [2]
الإحتياطيات الإجمالية :						
مستحقات لدى الخارج	1 317.6	893.5	826.5	746.8	1 570.5	1 506.9
حالة الإحتياطي لدى ص . ن . د	153.2	-	-	-	-	-
سندات ونقود أجنبية	41.5	22.6	29.3	25.1	41.2	46.8
حقوق السحب الخاصة	202.4	2.2	4.0	2.8	1.9	1.1
إتفاقات دفع دولية	2.9	2.1	1.8	1.2	0.7	12.0
المجموع	1 717.6	920.4	861.6	775.9	1 614.3	1 566.8
إلتزامات خارجية قصيرة الأجل						
تجاه البنوك والمراسلين	51.9	38.0	32.1	85.2	151.9	119.2
تجاه ص . ن . د	-	-	618.9	669.9	995.4	794.9
المجموع	51.9	38.0	651.0	755.1	1 147.3	914.1
الإحتياطيات الصافية	1 665.7	882.4	210.6	20.8	467.0	652.7

(1) : ماعدا إحتياطيات الذهب للبلد .
(2) : تقديرات .
المصدر : بنك الجزائر

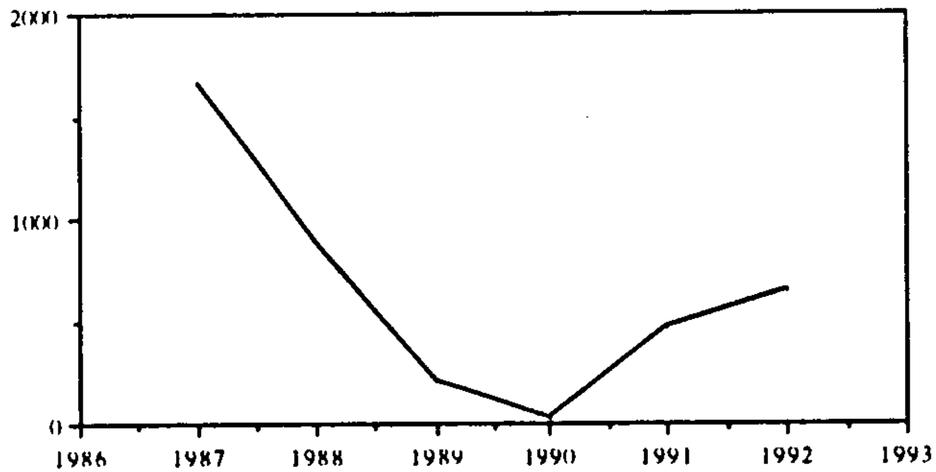
نشير أولا إلى أن الإحتياطيات الرسمية تم حسابها على أساس معدل الصرف في نهاية السنة . كما أن إحتياطيات البلد من الذهب تبلغ 173.645 طن . وإذا قيمنا هذه الكمية إنطلاقا من السعر في 31 - 12 - 1992 (332.9 للأوقية) فإنها تساوي 1 858.7 مليون دولار أمريكي ، وإذا علمنا أن سعر صرف الدولار مقارنة بالدينار الجزائري في نفس التاريخ هو 22.7814 د ج للدولار الواحد ، فإن قيمة الإحتياطي الذهبي تكافىء 42.3 مليار دينار .

أما بالنسبة للإلتزامات قصيرة الأجل تجاه صندوق النقد الدولي فهي تتعلق بلجوء الجزائر إلى قرض الصندوق في سنة 1989 (470.9 مليون حقوق سحب خاصة) ، وفي سنة 1991 (225 مليون حقوق سحب خاصة) .

الشكل (3) منحنى تطور الإحتياطيات الإجمالية (بملايين الدولارات)



الشكل (٤) منحنى تطور الإحتياطيات الصافية (ملايين الدولارات الأمريكية)



ويبين لنا الجدول تراجع الإحتياطيات الصافية من 1 665.7 مليون دولار أمريكي سنة 1987 إلى 20.8 مليون دولار سنة 1990 ، ثم تم تجديد هذه الإحتياطيات نسبيا في السنوات اللاحقة . وكانت سنتي 1989 ، 1990 أخطر سنتين من حيث القيم . لكن هذا التعبير نسبي كون الإحتياطيات تمثل مخزونا قد يتغير لحظيا . ونلاحظ أن هذه الإحتياطيات تمثل شهرا واحدا من الواردات سنة 1989، ثم تراجعت إلى عدة أيام سنة 1990 و 1991 ، ثم إستعادت بعض أهميتها سنة 1992 .

المطلب الثاني : بنية المديونية الخارجية (1):

إن الدراسة السابقة لابد أن تستكمل بدراسة بنية المديونية الخارجية لتحديد درجة المخاطرة الناجمة عن تركيبة الديون الخارجية .

جدول رقم (4) بنية الديون الطويلة ومتوسطة الأجل

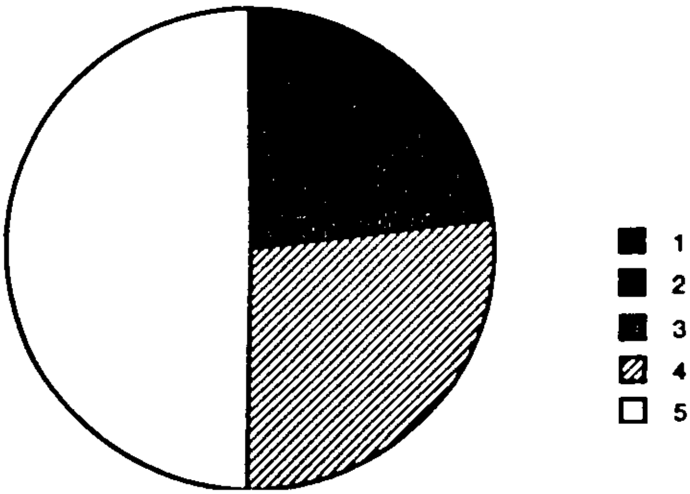
(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة / البيان	1987	1988	1989	1990	1991	1992
قروض متعددة الأطراف	921	1 169	2 064	2 233	3 187	3 124
قروض مستندية	995	1 293	1 435	1 465	1 454	1 281
قروض ثنائية	12 271	12 033	12 283	14 743	14 776	13 543
قروض مالية	6 670	6 409	5 649	5 265	4 866	5 026
قروض تجارية غير مضمونة	3 668	3 309	3 541	2 640	1 975	2 242
مجموع القروض الطويلة والمتوسطة	24 525	24 213	24 972	26 346	26 258	25 216

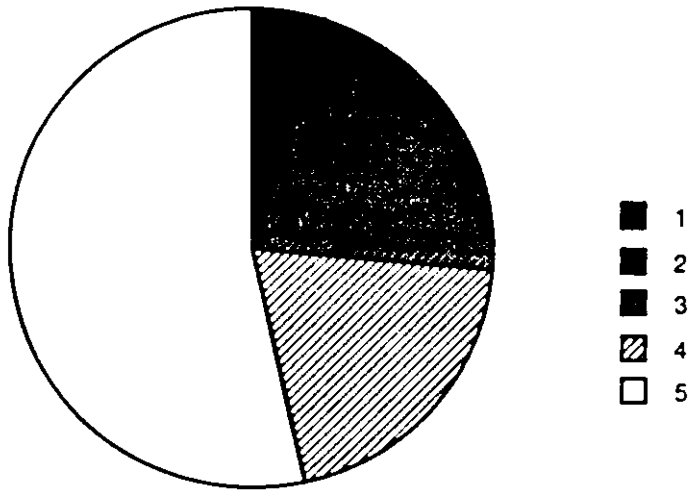
المصدر : بنك الجزائر

(1) : Algerie ; mémorandum déinformation économique, Banque d'Algerie, 1993.

الشكل (5) بنية الديون الطويلة ومتوسطة الأجل سنة 1987 (بملايين الدولارات)



الشكل (6) بنية الديون الطويلة ومتوسطة الأجل لسنة 1992 (ملايين الدولارات)



ونستطيع التعبير عن هذه الأرقام نسبيا فيما يلي :

جدول رقم (5) : بنية الديون طويلة ومتوسطة الأجل (٪)

البيان / السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992
قروض متعددة الأطراف	3.8	4.8	8.3	8.4	12.1	12.4
قروض مستندية	4.0	5.3	5.7	5.6	5.6	5.1
قروض ثنائية	50.0	49.7	49.2	56.0	56.3	53.7
قروض مالية	27.0	26.5	22.6	20.0	18.5	19.9
قروض تجارية غير مضمونة	15.0	13.7	14.2	10.0	7.5	8.9
مجموع القروض الطويلة والمتوسطة	100.0	100.0	100	100	100	100
درجة الخطر المصرفي (٪) (1)	49	49	46	40	35	36

المصدر : بنك الجزائر

(1) : يتحدد الخطر المصرفي كما يلي :

القروض المالية

+ القروض المستندية

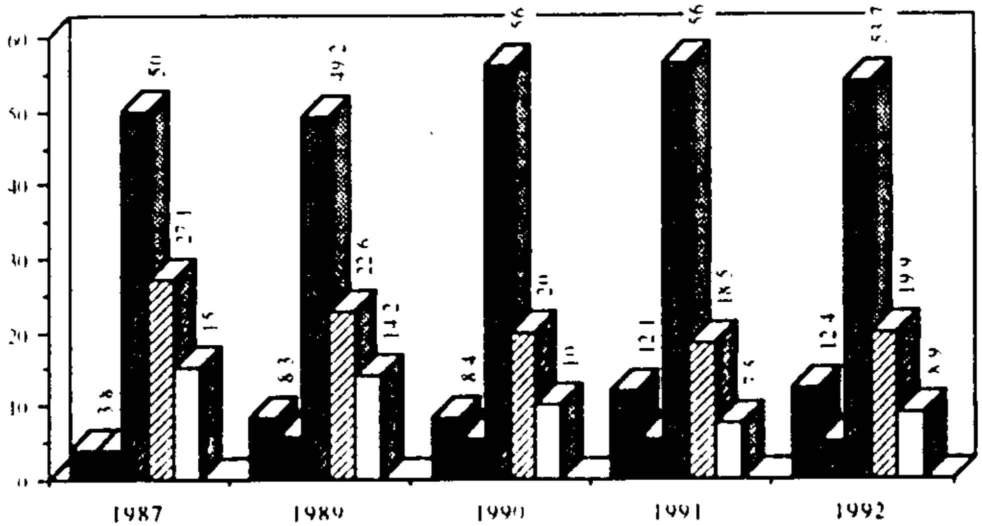
+ قروض قصيرة الأجل

+ قروض تجارية غير مضمونة

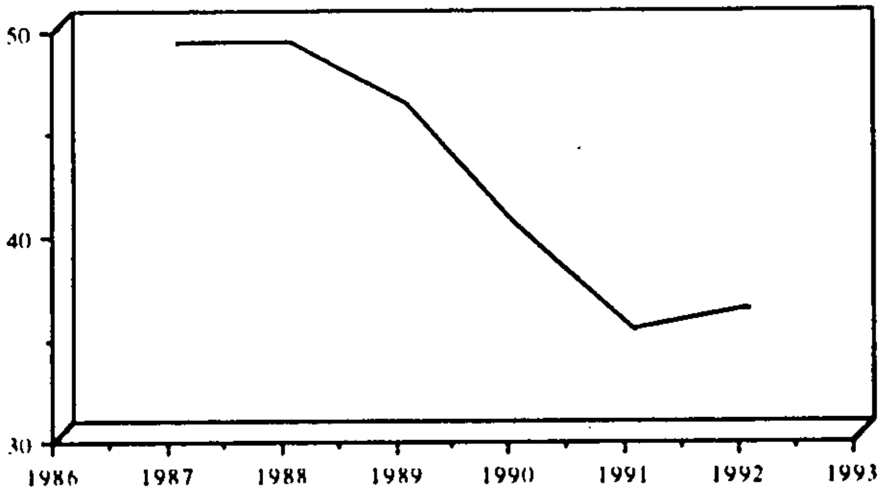
أما درجة الخطر المصرفي = الخطر المصرفي / مجموع الديون

ونلاحظ أن درجة الخطر المصرفي تراجعت نسبيا عبر السنوات ، من 49 ٪ سنة 1987 إلى 36 ٪ سنة 1992 .

الشكل (7) بنية الديون طويلة ومتوسطة الأجل (٪)



الشكل (8) منحنى تطور درجة الخطر المصرفي (%)



جدول رقم (6) توزيع الديون طويلة ومتوسطة الأجل حسب العملات (٪)

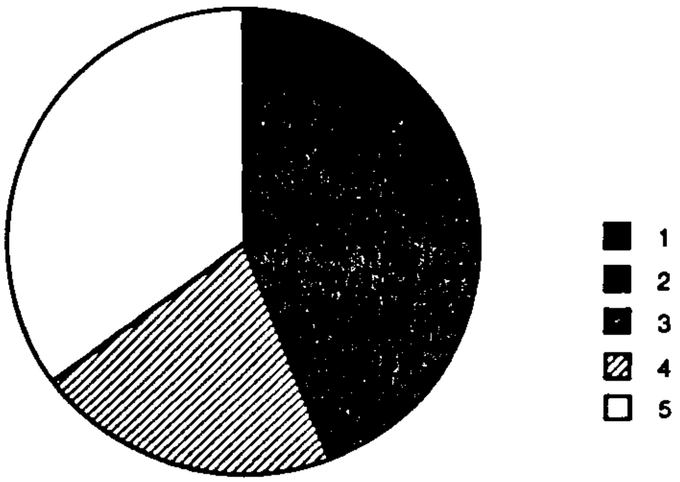
السنة / البيان	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الدولار الأمريكي	35.1	39.7	40.0	37.3	38.7	44.5
الفرنك الفرنسي	17.6	14.8	14.6	16.6	16.0	12.8
الين الياباني	20.7	19.6	15.6	15.1	16.2	15.4
المارك الألماني	6.7	6.9	8.9	10.3	10.0	13.2
عملات أخرى	19.9	19.0	20.9	20.7	19.1	14.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر : بنك الجزائر

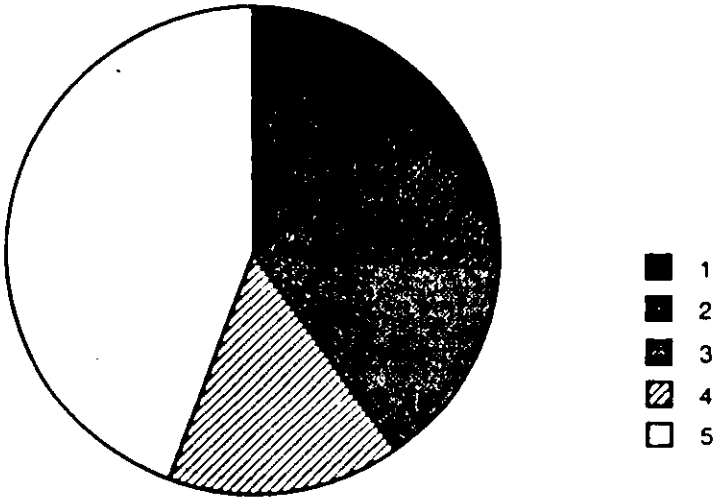
إن تحليل الجدول السابق يبين أن الديون الطويلة والمتوسطة الأجل الجزائرية المصدرة بعملات غير الدولار تمثل أكثر من 50 ٪ من مجموع هذه الديون ، مما يجعل الجزائر حساسة تجاه تقلبات قيمة الدولار ، إذ أن تخفيض قيمة الدولار بين 1986 إلى 1989 أدت إلى زيادة قيمة الديون الجزائرية المصدرة بالعملات الأخرى (خسائر الصرف)، علما أن الدولار هو العملة الرئيسية لفوترة الصادرات الجزائرية .

ويمكن على أساس قيمة الدين طويل ومتوسط الأجل في 31 ديسمبر 1991 ، تحديد تقديرات لخدمة الدين الخارجي الجزائري ، وهذه التقديرات تقوم على معدلات الصرف في نفس التاريخ .

الشكل (9) بيان لتوزيع الديون طويلة ومتوسطة حسب العملات لسنة 1987 (٪)



الشكل (10) بيان لتوزيع الديون طويلة ومتوسطة حسب العملات لسنة 1992 (٪)



جدول رقم (7) تقديرات خدمة الدين (بملايين الدولارات الأمريكية)

البيان / السنة	الأصل	الفوائد	خدمة الدين
1993	6 086	1 299	7 385
1994	3 881	908	4 789
1995	2 621	640	3 261
1996	1 733	536	2 269

المصدر : بنك الجزائر

المطلب الثالث : عناصر تشخيص المديونية الخارجية :

بدأت المديونية الخارجية تضغط بعبئها على الجزائر منذ 1986 ، نتيجة لإنخفاض إيرادات الصادرات بقيمة 4.6 مليار دولار من جراء تراجع أسعار النفط، مع العلم أن الجزائر توجه حاليا أكثر من 75 ٪ من قيمة الصادرات لخدمة ديونها ، وهو ما يمثل حوالي 9 مليار دولار ، مقابل 12 مليار دولار إيرادات صادرات ، أي أنه يتبقي 3 مليار دولار لإشباع حاجات الإستهلاك النهائي والإنتاجي ، يوجه 2 مليار منها لإستيراد المواد الغذائية الأساسية ، والباقي لا يمكن ، بحال من الأحوال ، أن يستجيب لحاجيات الإقتصاد الوطني إلى التجهيز ومدخلات الإنتاج ، مما يؤثر سلبا على معدلات الإستثمار والنمو ، بل يجعل منها معدلات سالبة .

جدول (8) معدل النمو في الإستثمار والناتج الداخلي الخام

المدة	معدل الإستثمار (٪)	معدل الناتج الداخلي الخام
1980 - 1973	10.4 +	6.6 +
1987 - 1980	0.2 +	4.3 +
1989 - 1987	1.2 -	0.6 +
1990	1.2 -	2.0 -
1991	4.1 -	1.4 +

المصدر : المجلس الوطني للتخطيط

ونلاحظ أنه على الرغم من تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام موجب (+ 1.4 ٪) في سنة 1991 ، فإن معدل الإستثمار بقي سالبا (- 4.1 ٪) ، وهو ما يبين إلى أي حد يؤثر عبء المديونية الخارجية على إستخدام الطاقات الإنتاجية سلبا ، بل على تآكل الجهاز الإنتاجي القائم ؛ وإستعادة النمو يبقى مؤشرا شكليا إذا لم يكن ذلك عن طريق حفز الإستثمار ، وأيضا عن طريق التأثير على عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات . إن التوقف التام للإستثمار وتآكل الآلة الإنتاجية القائمة ، فضلا عن النمو الديمغرافي الهائل (معدل 3 ٪ سنويا) أدى إلى مشاكل هيكلية خطيرة في الإقتصاد الجزائري ، على رأسها البطالة والإقتصاد الموازي الذي شوه بنية الأسعار .

إن طريقة تسيير المديونية الخارجية عشية إنهيار أسعار النفط فاقمت هذه الوضعية ، حيث لجأت الحكومة الجزائرية للحفاظ على مستوى واردات معقول (لم ينخفض مستوى الواردات في 1986 إلا بمليار دولار فقط) ، ومن ثم تلافي الضغوط الإجتماعية ، إلى قروض قصيرة الأجل (12 إلى 24 شهرا) إبتداء من سنة 1986 ، وهذا لأن السياسة الإقتصادية بنيت على أساس تقدير خاطيء مفاده أن إنخفاض سعر البترول ظرفي ولا يرجع إلى أسباب هيكلية في الإقتصاد العالمي .

إلى هذه الوضعية الإقتصادية الصعبة يضاف توقف عملاء الجزائر عن إقراضها ، فقد تحفظت الأسواق المالية الدولية عن الاستجابة لمتطلبات الاصلاحات الإقتصادية والمالية التي شرع فيها منذ سنة 1988 ، بينما كانت مساهمات كل من فرنسا واليابان وإيطاليا تهدف إلى الحفاظ على المكانة التجارية لهذه الدول في الجزائر (قروض مشتري) . ولم تكن بعض التمويلات المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كافية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات البالغ 2 إلى 3 مليار دولار سنويا منذ 1988 ، على أساس برامج الإستيراد السنوية ، التي كانت هي أيضا أدنى من متطلبات إستعمال أمثل لوسائل إنتاج البلد . وهو ما تطلب اللجوء إلى حصة مهمة من إحتياطيات الصرف ، وتجنيد إحتياطيات الذهب ، والتأخير المزمن في تسديد خدمات جزء من مخزون الديون ،

بما أدى إلى مفاقمة تكلفة الدخول إلى أسواق القرض والتجارة الخارجية ، وعرض سمعة الجزائر ، التي حاولت الحفاظ عليها عن طريق رفض إعادة الجدولة، إلى الإهتزاز .

إن المستويات المتدهورة التي وصلت إليها إحتياطيات الصرف من سنة 1988 إلى نهاية سنة 1990 أمست تهديدا دائما لهامش أمان التموين ، مما زاد من ضيق هامش الحركة على مستوى الأسواق المالية الدولية .

هذه الوضعية الصعبة هي التي تفسر لجوء الجزائر فيما بعد إلى إعادة جدولة ديونها تحت غطاء المشروطية الدولية لصندوق النقد الدولي كما سنرى ذلك في الفصل الثاني من الباب الثاني .

المبحث الثاني

أسباب المديونية الخارجية وبوادر مواجهتها

المطلب الأول : أسباب المديونية الخارجية

يمكن تحديد أسباب المديونية الخارجية فيما يلي :

1 - إن اللجوء إلى الإقتراض الخارجي كان ناتجا عن إرادة إعتماد إستراتيجية إقتصادية تقوم على النمو المتسارع ؛ وبالنظر إلى ضعف الإدخار المحلي ، فإن تحقيق هذا الهدف تطلب اللجوء إلى التمويل الخارجي .

إن نشأة المديونية الخارجية للجزائر تجد تفسيرها في عنصرين رئيسيين :

أولا : تمويل المشاريع الصناعية الثقيلة ، والإستثمار في قطاع المحروقات وقطاع الهياكل القاعدية ، في ظل نظرة ترى أن هذه المشاريع ستولد مداخيل في الأجلين المتوسط والطويل عن طريق نسيج صناعي متكامل يحقق عن طريق عوامل الجذب العمودي والأفقي معدلات نمو معتبرة ، لكن محدودية هذه النظرة أغفلت الآثار الجانبية لمثل هذا النموذج ، والتي يمكن حصرها فيما يلي :

- عدم التحكم في جهاز إنتاجي ضخم وتكنولوجيا متطورة ، مما نجم عنه مشاكل تسيير متعددة .

- عدم خضوع هذه المشاريع لدراسة جدوى كافية ، مما أدى إلى فشل في تحقيق الأهداف المرجوة منها في مجال التدفقات النقدية المنتظرة .

- ضعف الإستثمار المحيطي والتكميلي الضروري للتكامل الأفقي ، خاصة عن طريق الصناعات المتوسطة والصغيرة في مجال السلع الوسيطية وسلع الإستهلاك .

- متطلبات الجهاز الإنتاجي الكبيرة في مجال واردات قطع الغيار والسلع الوسيطية ، دون التفكير في بديل محلي لمواجهة هذا المشكل ، مما يؤدي إلى سوء إستخدام الطاقات الإنتاجية في حالة تراجع قدرة البلد عن الإستيراد نتيجة إنخفاض إيرادات الصادرات أو إرتفاع خدمة الدين .

- إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك الناجم عن زيادة عدد السكان وإرتفاع مستوى المعيشة وإعتماد نموذج إستهلاك غير متحكم فيه ، أي غير قائم على النمو التدريجي بالإرتباط مع مستوى التطور الإقتصادي .

ثانيا : التوقف عن الإستثمار في بداية الثمانينيات واللجوء إلى الإستهلاك البذخي المفرط فيه ، في إطار ما يسمى برامج محاربة الندرة pro-gramme anti-pénurie عن طريق الإستيراد الفاحش لمنتجات الإستهلاك النهائي (المعمرة وغير المعمرة) . هذه العوامل كلها أدت إلى تدهور الوضعية المالية للجزائر ، خاصة مع إنخفاض أسعار النفط ، بحيث أصبح عجز ميزان المدفوعات دائما منذ 1988 (796 مليون دولار أمريكي) ، فضلا عن عجز الموازنة العامة ، الذي غذى إصدار النقود وأحدث ميولا تضخمية في الإقتصاد الجزائري .

2 - يطرح التحليل السابق سؤالا مهما تشكل الإجابة عنه عنصرا من عناصر فهم أسباب مشكلة المديونية ، وبالتالي خطوة إلى الحل الصحيح لها ، هذا السؤال هو : هل أزمة المديونية الخارجية أزمة سيولة أم ملاءة ؟

وهنا لابد أن نشير أن مشكلة المديونية الخارجية طرحت على أساس أنها مشكلة سيولة فحسب ، أي أنها ترتبط بكيفيات تدبير تدفقات مالية لمواجهة آجال التسديد من جهة وإحتياجات الإقتصاد من جهة أخرى .

إن مشكلة المديونية الخارجية كانت ستكون مشكلة سيولة لوكانت مشكلة تمويل فحسب ، أي بمجرد حصول البلد على التمويل يستعيد صحته وعافيته ويشرع في إستكمال العملية التنموية ، لكن المشكلة الإقتصادية للدول النامية ، بما فيها الجزائر ، هي في إستخدام التمويل والعائد منه وقدرته على إحداث التغييرات الهيكلية العميقة في الإقتصاد ، بحيث يصل إلى مرحلة النمو الذاتي تدريجيا (أي تحقيق الإستقلالية النسبية عن الخارج) . والواقع أن بعض البلدان ، مثل كوريا ، التي زادت ديونها بتسعة أضعاف على مدار السبعينيات إستطاعت أن تواصل مسارها الإنمائي طوال الثمانينيات ، بيد أنه في الكثير من البلدان النامية الأخرى، مثل الجزائر ، أستغلت الإئتمانات الدولية المتاحة بيسر في السبعينيات والثمانينيات لتأجيل الإصلاحات الإقتصادية ، خاصة في بداية الثمانينيات عن طريق الإستيراد المبالغ فيه لمنتجات الإستهلاك النهائي .

إن مشكلة المديونية الخارجية عندما تربط بالأداء الإقتصادي للجهاز الإنتاجي تتجاوز معيار السيولة ، لتصبح مشكلة قدرة على توليد التدفقات النقدية التي تسمح للإقتصاد الوطني بتمويل ذاته . إن توفر التمويل السهل يغطي الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد ، وبمجرد التغير الظرفي في المحيط الإقتصادي الدولي تتحول الأوضاع إلى عجز تام عن الأداء ، وهذا ما يجعل من أزمة المديونية

الخارجية أزمة عدم قدرة على توليد موارد التسديد أي أنه لكي يتمكن البلد من التسديد لابد أن يتوفر على التمويل الخارجي السهل ، وإلا فإنه سيعرف صعوبات في ميزان مدفوعاته ناجمة عن صعوبة التحكيم بين التدفقات النقدية الخارجة كخدمات ديون وبين حاجات الإقتصاد الوطني لإستهلاك العائلات والحفاظ على مستويات معتبرة لإستخدام الطاقات الإنتاجية .

المطلب الثاني : بوادر المواجهة :

إن التشخيص السابق لمشكلة المديونية الخارجية في الجزائر ، يعني أنه لتجاوز ومواجهة هذه الوضعية هناك إختيارين :

أولا : زيادة إيرادات الصادرات أو تقليص الواردات إلى الحد الأدنى الضروري ، حتى وإن تطلب الأمر التضحية بمعدل الإستثمار .

ثانيا : الإستفادة من تسهيلات الدفع أو من قروض جديدة .

أما من حيث زيادة إيرادات الصادرات ، فإن ذلك غير ممكن في الأمد المتوسط على الأقل ، بالنظر إلى أن إيرادات المحروقات تمثل 75 ٪ من الإيرادات الكلية . وفي ظل إنخفاض أسعار البترول ، فإن هذه الإيرادات تراجعت ، مع العلم أن هذا التراجع له جانبين .

- تراجع في السعر الإسمي .
- تراجع في الأسعار الحقيقية بالنظر إلى مستويات التضخم .

كما أن تثمين سوق الغاز الطبيعي ، الذي تتوفر الجزائر في مجاله على إحتياطات كبيرة ، يتطلب على الأقل أربع سنوات إبتداءا من سنة 1992 ، على إعتبار أن العقود المبرمة لا يمكن أن تتحقق واقعيا إلا في هذه الآجال ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن التصدير خارج المحروقات عمل تنموي طويل الأجل يتطلب تطهير الوضعية المالية أولا ، ثم وضع خطة تنموية تحدد فيها الأولويات والطرائق التي تمكن من إحداث إنقلاب في البنية المحلية للإنتاج .

أما فيما يتعلق بتقليص الواردات إلى أبعد حد ممكن ، فإنه السبيل الذي أعتمد أكثر من ثماني سنوات ، وهو ما أدى إلى تراجع مستويات الإستهلاك

وتوقف الآلة الإنتاجية عن العمل بطاقاتها الإنتاجية الطبيعية (الآلة الإنتاجية لا تعمل إلا بـ 50 ٪ أو أقل من قدراتها) ، فضلا عما يحمله هذا من مخاطر الانزلاق الإجتماعي لما يولده من ظواهر سلبية : البطالة ، أزمة السكن (قطاع البناء) ، تراجع الخدمات الصحية . . . إلخ

وأما الإمكانية الثانية فتتبدى صعوبتها بالنظر إلى تطور السوق المالي الدولي في العشرية الأخيرة ، حيث أصبح ولوج هذا السوق صعبا والحصول على التسهيلات فيه مكلفا . إن إنفتاح أبواب هذه السوق يتطلب الخضوع للشرطية الدولية وتنفيذ برامج تثبيت تزكي مصداقية البلد للحصول على التمويل اللازم لإعادة هيكلة إقتصاده ، وهو ما قامت به الجزائر في السنتين الأخيرتين .

خاتمة الباب

عند هذا المستوى من التحليل العلمي لمشكلة المديونية الخارجية يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

أولا :

قامت الإستدانة الخارجية نظريا على افتراض خاطىء ، وهو أن تحقيق التنمية يقوم على إعتماد معدلات نمو مرتفعة لا تتوافق مع القدرات الإدخارية المرحلية للبلدان النامية ، وأن المشكلة المطروحة لتحقيق هذا الهدف هي توفير السيولة . وبما أن القدرات المالية المحلية غير كافية للإستجابة لهذه الوتيرة المتسارعة للنمو ، مهما بلغ عجز الموازنة العامة ، كان لزاما اللجوء إلى التمويل الخارجي مهما كانت تكلفته . ومن ثم فقد غابت الإستراتيجية التي تقوم على الموازنة بين القدرات التمويلية الذاتية للإقتصاد المحلي وبين معدلي النمو والإستثمار ، وتبحث عن فعالية التسيير والتدرج في تحقيق التراكم بدل التكديس التنموي من جهة ، وعلى إعتماد إستقطاب كل الطاقات المحلية الممكنة ، والتأثير على المتغيرات التي تحفز الإدخار المحلي في الأجلين المتوسط والطويل من جهة أخرى .

ثانيا :

لم يعتمد اللجوء إلى التمويل الخارجي على دراسات جدوى ، عن طريق دراسة أثر الرافعة للقروض (الجدوى في الأجل القصير) ، وإعتماد المقارنة بين معدلات الفائدة ومعدلات النمو (الجدوى في الأجل الطويل) ، كما أن ترشيد إستخدام هذه القروض من حيث التوجه القطاعي على المستوى الكلي ، والتدفقات النقدية ومدد الإنجاز على المستوى الجزئي ، وهو ضمان تفاضلية وملائمة اللجوء إلى التمويل الخارجي ، غاب تماما .

ثالثا :

السياسات العشوائية للتنمية ، والتمويل الخارجي غير العقلاني، في حالة الجزائر ، بالإضافة إلى التقديرات الخاطئة فيما يتعلق بالنمو في الأجلين المتوسط والطويل ، وفيما يتعلق بإيرادات الصادرات أحادية المصدر ، وعجز التسير للقطاع

من الدول النامية ، على تغيير ذهنية الإعتماد على الخارج ، والعمل على التسيير العقلاني للقيد الخارجي ، بمافيه المديونية الخارجية ؛ بل بقي نفس المنطق سائدا حتى في أصعب الفترات ، فقد لجأت الجزائر في عز أزمة المدفوعات سنة 1986 إلى قروض قصيرة الأجل للحفاظ على مستويات الإستهلاك ؛ مما شوه بنية ديونها الخارجية وإنجر عنه تفاقم الوضعية .

رابعا :

الإفتراضات التنموية الخاطئة والتسيير غير العقلاني لمشكلة المديونية الخارجية جعلت الدول النامية ، بما فيها الجزائر ، في وضعيات صعبة فرضت عليها كحل وحيد للحفاظ على إستقلاليتها الإقتصادية ضغط الواردات وإيقاف تام للإستثمار (معدل سالب في حالة الجزائر) ، لما كان يفرضه الإستمرار في الدفع والحفاظ على المصداقية الدولية من تضحية . وعلى الرغم من ذلك لم تتمكن الجزائر من إقتحام الأسواق المالية الدولية من جديد ، لتراجع الثقة فيها والمشاكل الهيكلية في الموازنة العامة وميزان المدفوعات التي تحتاج لتحقيق رضى البنوك الدولية ، إلى تثبيت هيكلي مدعوم من قبل المؤسسات المالية الدولية في إطار إعادة جدولة مشروطة للديون الخارجية ، تمهيدا لتدفق التمويل في إطار مرحلة ثانية تعتمد على إعادة هيكلة الإقتصاد وتحريره النهائي من القيود البيروقراطية للتسيير ، ومن تدخل الدولة المفرط (كبح الطموح التنموي) . ومع تحفظ الجزائر في إعتماد طريق إعادة الجدولة ، إلا أن إجراءات التصحيح الإقتصادي التي إعتمدتها منذ 1988 ، سواء عن طريق تقليص الواردات والدخول في مفاوضات ثنائية مع متعامليها الإقتصاديين ، وتحرير جزئي للتجارة الخارجية ، وإنقاص الدعم لمنتجات الإستهلاك النهائي ، فضلا عن أصدار منظومة قانونية إقتصادية جديدة ، لم تكن كافية للعودة إلى السوق المالية ، مما إضطرها في نهاية المطاف إلى الرضوخ للمشروطية الدولية القاسية في إطار برنامج تثبيت شرع فيه مارس سنة 1994 .

خلاصة القول أن الجزائر خاضت تجربة غير مضمونة عن طريق طموح تنموي مشروع ، ولكنه غير عقلاني وغير مخطط في إطار إستراتيجية مرحلية

تتواءم فيها الأهداف مع الوسائل ، والغايات مع الطرق والمناهج والقيود . وهي الآن تخوض تجربة جديدة لتحرير الإقتصاد ، كما سنرى بعد في الباب الثاني ، قد تكون هي أيضا غير مضمونة العواقب ، إذا لم يتم تلافي التسرع والتفائل المبالغ فيه ، مع عدم إتخاذ الإحتياطات ورسم إستراتيجية واضحة المعالم تحد من إستمرار دفع فاتورة إنعاش الإقتصاد الرأسمالي .

إن التوجه إلى تحرير الإقتصاد لن ينجح إلا إذا أدرج ضمن إستراتيجية تنموية واضحة ومضبوطة تتلافى العمل العشوائي وتحد من الآثار العكسية للمحيط الدولي وإسقاطاته السلبية ، التي تكرس النقل الصافي للموارد من الدول النامية إلى الدول الصناعية .

الباب الثاني

فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي

مقدمة الباب :

إن الحديث عن سياسات التصحيح الهيكلي يرتبط بالحديث عن أزمة المدفوعات الدولية ، التي تعاني منها الدول النامية المدينة نتيجة لمديونيتها الخارجية والعبء الذي تشكله خدمات الديون على التطور الإقتصادي والإجتماعي في هذه البلدان .

الحديث عن هذه السياسات هو حديث أيضا عن صندوق النقد الدولي وكيفية تطور دوره ، خاصة في السبعينيات والثمانينيات ، نظرا للإرتباط الوثيق بين طرق التمويل التي يساعد بها الصندوق الدول النامية المدينة وأشكال التدخل الواسعة في شؤونها الداخلية ، سياسية وإقتصادية وإجتماعية .

ونشير إلى أنه لم يكن منتظرا حينما أنشىء صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945 ، وطبقا لإتفاقية بريتون وددز ، أن يتطور دوره إلى ذلك الحد الذي وصله منذ السبعينيات . وقد رأينا فيما سبق أن هذه المؤسسة المالية الدولية إنما أنشئت أساسا لبعث نوع من الإستقرار في نظام النقد الدولي ، إذ تم إعتماد مقترحات الولايات المتحدة الأمريكية (مشروع هوايت) ، التي جعلت من الدولار الأمريكي ، العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب ، قاعدة نقدية للقياس والإحتياط ، ودعت أيضا إلى العمل على تحقيق ثبات وإستقرار أسعار الصرف بين الدول الأعضاء عن طريق ردها إلى الدولار وتحديد مجالات تحركها . وفي مقابل الإلتزام بتوجيهات وأهداف الصندوق يتاح للدولة التي تعاني من عجز طارىء ، غير هيكلي ، في ميزان مدفوعاتها ، الإستفادة من موارده عن طريق دعم مناسب لمواجهة إختلال هذا الميزان ، بدلا من أن تلجأ الدولة المعنية لمواجهة مشكلتها إلى سياسات تقييد التجارة الخارجية ، بما فيها تخفيض سعر الصرف، مما يؤثر على إستقرار النظام النقدي الدولي .

إن السحب من موارد الصندوق ضمن شريحة الإحتياطي ، التي تمثل 25 ٪ من حصة الدولة العضو بالذهب والعملات الأجنبية ، وكذلك السحب ضمن شريحة الإئتمان الأولى ، بنفس النسبة السابقة ، لم يكن مشروطا ؛ لكن إذا تجاوزت الدولة هذا المستوى إلى شرائح الأئتمان العليا ، فإن السحب يكون

مشروطا بوضع برنامج للتثبيت الإقتصادي يتضمن تنفيذ سياسات في مجال الصرف وعرض النقود ومستويات الأسعار وعجز الموازنة العامة . . . إلخ ، على أن يوجه الإئتمان المسحوب لإصلاح خلل ميزان المدفوعات ، لا إلى النمو ، مما يعني أن صندوق النقد الدولي إهتم ، ومنذ البداية ، بمشاكل الأجل القصير . وسنرى فيما بعد أنه قام بإسقاط نفس المنطق على الدول النامية المدينة ، على الرغم من أن مشاكلها هيكلية وطويلة الأجل تتعلق بالنمو والتنمية .

وفي هذا السياق لم تكن لبنود المشروطية فرصة التطبيق في الدول النامية في الأربعينيات والخمسينيات ، نتيجة لتركيز تعامل الصندوق في هذه الفترة مع مشاكل الدول المتقدمة ، ولأن وضعية الدول النامية تحت الهيمنة وطموحاتها التنموية المحدودة لم تتح عجزا خطيرا في ميزان المدفوعات يضطرها إلى اللجوء لهذه المؤسسة المالية الدولية .

إن الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية دولية رسمية تعمل على تحقيق الإستقرار في النظام النقدي الدولي وضع في المحك مع أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات ، عندما إنتعشت إقتصاديات أوروبا وظهرت قوى إقتصادية جديدة بموازاة الولايات المتحدة الأمريكية ، مما غير موازين القوى نسبيا بين هذه الدولة ودول غرب أوروبا واليابان . وبدأت دول أوروبا منذ 1958 تعلن عن إلغاء الرقابة على الصرف من جراء التحسن الكبير الذي عرفته موازين مدفوعاتها . في مقابل ذلك ، ومع مطلع الستينيات ، إزداد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بسبب زيادة الإستثمارات الخارجية والإنفاق الحكومي والعسكري ، في نفس الوقت الذي عرفت فيه الصادرات الأمريكية تراجعا في السوق العالمي ، فاختلت العلاقة بين حجم أوراق الدولار المتداولة في أوروبا و بين الرصيد الذهبي لدى البنك الفدرالي ، مما هدد هذا الرصيد بالنفاذ . هذه الأوضاع أدت إلى فوضى شاملة ناجمة عن تقلبات أسعار الصرف والمضاربة في الذهب هددت الإقتصاد العالمي بالإنكماش ، في حالة إذا ما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لتقليص عجز ميزان مدفوعاتها إلى خفض الإستيراد وإنقاص حجم القروض والإستثمارات الخارجية . وهو ما دعى صندوق النقد الدولي إلى إتخاذ قرار زيادة حصص الدول الأعضاء ، عام 1959 وإبتكار ما يسمى

بالترتيبات العامة للإقراض عام 1962 لتستخدم في مواجهة وضع إختلالي لنظام النقد الدولي . ومع كل هذا بقيت السيولة الدولية غير كافية ، مما دفع بصندوق النقد الدولي إلى إبتكار وحدات حقوق السحب الخاصة DTS كمورد إضافي للسيولة الدولية إبتداءا من 1969 .

وبلغت الفوضى ذروتها ، عندما إنهار نظام بريتون وودز ، مع قرار إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب في سنة 1971 ، وتخفيض قيمته بنسبة 7.89 ٪ بالنسبة للذهب ، ثم بتخفيض ثان سنة 1973 بنسبة 10 ٪ ، فقررت ستة دول في السوق الأوروبية تعويم عملاتها إزاء الدولار ، فساد ، منذ ذلك الوقت ، نظام تعويم العملات بكل ما يحمله من عدم إستقرار وصعوبة في إدارة التناقضات الناجمة عنه . لكن على الرغم من ذلك ، فإن دور صندوق النقد الدولي لم يتراجع ، بل إزداد أهمية ، مع أزمة المنظومة الرأسمالية في السبيعنيات ، خاصة مع إرتفاع أسعار النفط ، وكانت طريقة إدارة هذه الأزمة أحد عوامل ظهور مشكلة المديونية الخارجية وتفاقم عجز ميزان المدفوعات في البلدان النامية المدينة كما رأينا .وقد تقرر بعد الصدمة البترولية الأولى وضع منهجية للتعامل مع الإختلال الخارجي الناجم عن إرتفاع أسعار النفط عن طرق إنشاء صندوق النقد الدولي لما سمي بالتسهيلات النفطية ، التي توجهها دول الأوبك للبلدان التي إرتفعت عجوز موازين مدفوعاتها من جراء هذا الإرتفاع . وقد إستأثرت الدول الصناعية ، خاصة بريطانيا وإيطاليا ، بأكبر حصة من هذه التسهيلات .

وبحلول عام 1976 حدث تطور في سياسة الصندوق ، الذي لم يعد يهتم بالعجز في ميزان المدفوعات الناجم عن إرتفاع أسعار النفط فحسب ، بل ركز مجهوده أيضا على إجراءات التكييف الداخلي للدول الأعضاء بغرض إستعادة التوازن الخارجي عن طريق إنشاء وسيلة جديدة تدعى الإستعداد الإئتماني STAND - BAY [1] وتتعلق برتيبات للموافقة على تسهيلات إئتمانية تدعم برامج إصلاح إختلال ميزان المدفوعات .

(1) : Sid Ali Boukrami, Les mécanismes monétaires et financiers internationaux, ENAP 1986, PP 157-158.

وقد إستخدمت هذه الترتيبات على نطاق واسع، بعد ذلك ، مع إنفجار أزمة الدفع سنة 1982 [1]، وتتضمن الوصفة المعهودة لتثبيت إختلال ميزان المدفوعات المتمثلة في إعتماد برنامج يهدف إلى تخفيض الطلب المحلي (سياسة إنكماشية) من خلال تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار (مع إمتدادات وضغوط تضخمية) ، ثم محاولة الحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن مثل هذا التوجه بتقليل النفقات العامة والحد من إصدار وعرض النقود ، سواء تلك المتوجهة لتمويل الإنفاق الحكومي (عجز الخزينة العامة) ، أو تلك المتوجهة كقروض للقطاع الإنتاجي .

عناصر التقديم هذه ، تبرر الأهمية التي يجب أن توجه لمثل هذه السياسات من حيث فلسفتها النظرية وأبواتها العملية ، ودراسة آثارها ، عن طريق نماذج المحاكاة modèles de simulation ، على إقتصاديات الدول النامية ، التي تختلف بنيويا عن إقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة ، ومن ثم الحكم على جدوى مثل هذه التدابير في تحقيق الأهداف المسطرة لها .

---

(1) : مانويل جيتيان ، شريطة صندوق النقد الدولي : تطور المبادىء والممارسات ، صندوق النقد الدولي 1981.

الفصل الأول

سياسات وبرامج التصحيح الهيكلي

تمهيد :

نتعرض في هذا الفصل لسياسات التصحيح الهيكلي التي يقترحها صندوق النقد الدولي لمواجهة إختلالات موازين مدفوعات الدولية النامية . كشرط لتقديم التسهيلات الإئتمانية التي تمكن البلد من إستعادة بعض أنفاسه وتخفيض حدة ضغوطات الدفع الناتجة عن خدمات الديون الخارجية .

والتعرف على هذه السياسات يتطلب ردها إلى أصولها النظرية . ثم تبيان فلسفتها وأدواتها التي تعتمدها في تحقيق أهدافها ، وبعد ذلك تقييم ذلك من الناحية العلمية والعملية . وذلك ما سنقوم به من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الخلفية النظرية لسياسات التصحيح الهيكلي

المطلب الأول : الأساس النظري لسياسات التصحيح الهيكلي

المطلب الثاني : نماذج وأساليب تعديل ميزان المدفوعات

المبحث الثاني : دراسة نقدية لفلسفة وأدوات التصحيح الهيكلي

المطلب الأول : فلسفة التصحيح الهيكلي

المطلب الثاني : أدوات التصحيح الهيكلي

المطلب الثالث : تقييم سياسات التصحيح الهيكلي

المبحث الأول

الخلفية النظرية لسياسات التصحيح الهيكلي

المطلب الأول : الأساس النظري لسياسات التصحيح

إن أزمة النظام الرأسمالي العالمي في السبعينيات ، والجدل الفكري الذي أنتجته حول أسبابها وتفسير ظواهرها ، بما فيها التضخم الركودي ، أفرز تيارا فكريا جديدا في المنظومة النظرية الرأسمالية ، وهو ما يطلق عليه التيار النقدي ، monétarisme ، وعلى رأسه الإقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان ، وهو تيار يندرج ضمن المدرسة النيوكلاسيكية ، ويحمل شعار الرأسمالية الأولى ، من حيث الدعوة إلى الحرية الإقتصادية وتقليص دور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، وإعتماد ما يسمى " إقتصادات العرض " لإعادة تنشيط النظام ، ويعطي هذا التيار للنقود أهمية كبيرة في تفسير وعلاج مشاكل التضخم ، وقد إستطاع الأنصار السياسيين لهذا التيار الفكري الوصول إلى الحكم في عدد لابأس به من الدول الصناعية المتقدمة عن طريق الأحزاب اليمينية المحافظة .

والمعروف أن تحليل جون ماينرد كينز للتضخم إستند إلى التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي من ناحية ، وبين الطلب الكلي المتكون من الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي من ناحية أخرى . وقد شرح ميكانيزمات التضخم بالرجوع إلى فكرة المضاعف ، بينما استند الإقتصاديون الكلاسيك إلى تغيرات كمية النقود في تفسيرهم لهذه الظاهرة ، لكن أزمة الرأسمالية في السبيعينيات هيأت اللجو إلى عودة المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد عن طريق أقطاب التيار النقدي ، أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو . وقد إعتمدت هذه المدرسة على النظرية الكمية للنقود[1] مع بعض التعديلات والتطويرات الجديدة . حيث يفسر أقطاب هذه النظرية الإرتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) بنمو كمية النقود ، ولكنهم يضيفون بأن الإفراط في عرض النقود لا يرتبط فقط بالعلاقة القائمة بين كمية النقود وعرض السلع والخدمات ، كما هو الحال بالنسبة للنظرية الكلاسيكية، وإنما يرتبط أيضا بتأثيره في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود . ومن ثم فإن الطلب على النقود لا يلعب دورا هاما مقارنة بالدور الذي يلعبه التغير في عرض النقود ، ففي حالة المبالغة في إصدار النقود (زيادة العرض) فإن الأفراد يلجئون إلى التخلص من هذا الفائض النقدي عن

(1) : Hocine Benissad , l'ajustement structurel: objectifs et expériences , Alim Editions, 1994, PP 13-15.

طريق زيادة الإنفاق ، مما يؤدي إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار . وهذا يعني أن التضخم يحدث لأن السلطات العامة مولته بوسائل نقدية ، أي نتيجة للتناقض الذي يحدث بين عرض النقود وطلبها ، من جراء زيادة السلطات النقدية في عرض النقود وإفراطها في الإصدار النقدي [1].

هذا ما جعل التيار النقدي يطرح وصفة معينة من الإجراءات تندرج ضمن سياسة تقشفية صارمة لمواجهة مشكلة التضخم ، نستطيع حصر أهم معالمها فيما يلي :

1 – إعطاء الأولوية لمواجهة التضخم عن طريق سياسة نقدية صارمة تقوم على ضبط النمو المبالغ فيه لكمية النقود في الإقتصاد الوطني ، بما يتناسب مع نمو الناتج الداخلي الإجمالي من جهة ، وطلب الأفراد على هذه النقود من جهة أخرى . ويلعب سعر الفائدة دورا مهما في هذا المجال بترك تحديده لآليات السوق .

2 – هذه السياسة تكون ذات آثار قاسية في الفترة القصيرة، لأنها تؤدي إلى خفض النمو وتزايد معدلات البطالة وتراجع مستوى إستخدام الطاقات الإنتاجية ، نتيجة أثرها الإنكماشي ، لكن بعد حدوث الإستقرار في النمو وتوقف موجة التضخم ستعود معدلات النمو إلى الإنتعاش .

3 – بما أن نمو عرض النقود يجد أصله في نمو النفقات في الموازنة العامة للدولة ، فلابد من تقليص الإنفاق العام الحكومي ، بل والحد من القروض الموجهة للإنتاج إلى حين إستعادة التوازن .

4 – الحد من تدخل الدولة وإدارتها للإقتصاد والعودة إلى الوظيفة التقليدية لها ، وفتح المبادرة أمام القطاع الخاص لحفز الإستثمار ، ومن ثم إسترجاع النمو .

وبناءا على هذه المعالم ، تعتمد السلطات العامة على مجموعة من الأدوات في تحقيق سياستها الإنكماشية تقوم على :

– تقليص الإنفاق الحكومي الموجه إلى المساعدات الإجتماعية .

– الضغط على الإنفاق الإستثماري .

(1) : دكتورة سهير محمود معتوق ، الإتجاهات الحديثة في التحليل النقدي ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، 1988 ، ص ص 191 - 195 .

- خوصصة القطاع العام .

- رفع أسعار الفائدة .

- تخفيض الضرائب على المشاريع الإستثمارية لتشجيع القطاع الخاص.

المطلب الثاني : نماذج وأساليب تعديل ميزان المدفوعات [1] :

تنتهج سياسات التصحيح الهيكلي أسلوبين لتعديل إختلال موازين المدفوعات : أسلوب الإمتصاص والأسلوب النقدي لموازين المدفوعات .

I - أسلوب الإمتصاص [2] :

يعتمد هذا الأسلوب على معادلة التوازن الكلية بين العرض الكلي والطلب الكلي :

$$Y + M = C + I + G + X \quad \text{........ (1)}$$

حيث :

Y : الدخل الوطني

M : الواردات

C : الإستهلاك الوطني

I : الإستثمار الوطني

G : النفقات الحكومية

X : الصادرات

وإذا عزلنا متغيرات التجارة الخارجية نحصل على المعادلة التالية :

$$X - M = Y - (C + I + G) \quad \text{......... (2)}$$

---

(1) : المعهد العربي للتخطيط ، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، دار الرأي 1989 . أنظر بهذا الصدد مقال الدكاترة عبد الفتاح غربال ، عبد الفتاح المموص ، عبد القادر شعبان : " السياسات التصحيحية في الإقتصاد التونسي " ص ص 119 - 123 .

(2) : سبق وأن اعتمدنا هذا النموذج في طرح إشكالية المديونية الخارجية فيما يسمى نموذج الفجوتين .

وتحدد كلمة " الإمتصاص " الجذر (C + I+ G) في المعادلة (2) ، أي كل ما امتصه الإقتصاد الوطني الداخلي من نفقات موجهة للإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي .

إذا وضعنا :

F = X - M ، حيث : F رصيد الميزان التجاري .

وإذا وضعنا أيضا :

P = C + I + G ، حيث P مجموع إمتصاص الإقتصاد الوطني .

فنصل إلى :

$$F = Y - P \quad .... (3)$$

وهو ما يعني أن رصيد الميزان التجاري ليس إلا الفارق بين الدخل والإمتصاص ، ومن ثم فإن عجز الميزان التجاري ناجم عن تجاوز النفقات (الإمتصاص) للدخل الكلي . وبناءا عليه فإن أسلوب الإمتصاص هو تأكيد بأنه للقضاء على عجز الميزان التجاري لابد من إعتماد سياسات تقييدية تقلل من النفقات أو الطلب ، في حالة تعذر زيادة الدخل الكلي .

ويفهم من هذا الأسلوب ، أنه في حالة التشغيل غير الكامل ، فإنه بالإمكان تحسين حالة الميزان التجاري بالتأثير على الدخل ، وفي حالة التشغيل الكامل لابد من اللجوء إلى خفض النفقات (الإمتصاص) ، كما يمكن أيضا إستعمال الحالتين معا . لكن في البلدان النامية ، ونظرا لعدم مرونة بناها الإنتاجية ولإختلالاتها الهيكلية ، فإن تحسين وضعية موازين مدفوعاتها يتطلب التأثير أساسا على الإمتصاص ، على الرغم من أنها لم تصل إلى مرحلة التشغيل الكامل .

ويمكن أيضا من خلال هذا النموذج دراسة أثر تخفيض قيمة العملة على خفض الإمتصاص ، ويمكن تحديد الأثر على الميزان التجاري كما يلي :

$$\Delta F = \Delta Y - \Delta P \quad .... (4)$$

أما أثر خفض العملة على الإمتصاص فينقسم إلى أثرين : أثر تلقائي مباشر βP ، وأثر منبثق من تغير الدخل $\alpha \Delta Y$ ، فنحصل :

$$\Delta P = \beta P + \alpha \Delta Y \quad ..... (5)$$

ومن ثم نكتب أثر خفض سعر العملة على الميزان التجاري :

$$\Delta F = (1 - \alpha) \Delta Y - \beta P \quad ..... (6)$$

هذا الأسلوب هو الذي دعا صندوق النقد الدولي إلى إعتماد سياسات تقوم على خفض العملة للتأثير على الميزان التجاري وخفض الطلب الكلي ، وكذلك الدعوة إلى إعتماد آليات السوق في تحديد الأسعار قصد إستخدام الموارد إستخداما رشيدا ، وبالتالي الرفع من الإنتاج والعرض الكلي ، كما يدعو صندوق النقد الدولي إلى رفع الدعم عن أسعار السلع الضرورية للحد من التوسع في الإستهلاك ونمو عجز الخزينة العامة ، وكذلك الحد من تقديم القروض والتسهيلات إلى المؤسسات العمومية العاجزة وإعادة هيكلتها بما يجعلها مصدرا للإدخار ، لا محفزا للإمتصاص .

2 – الأسلوب النقدي لموازين المدفوعات :

يعتمد خبراء صندوق النقد الدولي أسلوبا متمما لأسلوب الإمتصاص السابق ، وذلك لدراسة الأوضاع الخاصة بموازين مدفوعات البلدان النامية . ويعتبر هذا الأسلوب النقدي أن ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان ، أي أن ظاهرة التضخم ومشاكل ميزان المدفوعات ترتبط بالعلاقة بين طلب النقود وعرض النقود ، التي يحكمها أساسا جانب العرض ، ويمكن أن نعتمد في تبيان ذلك على المعادلة التالية :

$$Y = m \times c \quad .... (7)$$

حيث :

Y : الدخل الوطني

m : الكتلة النقدية

c : عنصر ثابت

ومن خلال هذه المعادلة يتبين أن الدخل القومي يرتبط مع الكتلة النقدية ، إذ أن أي ارتفاع في هذه الكتلة يترتب عنه إرتفاع متناسب في الدخل .

وترتبط الكتلة النقدية بدورها بالعناصر التالية :

$$m\,n = Kn + Xn - Mn \;........... (8)$$

حيث :

mn : الكتلة النقدية في سنة n

Kn : حجم القروض في سنة n

Xn : صادرات في سنة n

Mn : واردات في سنة n

ومن المعادلة (8) نستطيع أن نستنتج :

– كل زيادة في إصدار النقود ناجمة عن إرتفاع في الصادرات تنعكس على الدخل إيجابا .

– كل زيادة في إصدار النقد منبثقة من نمو القرض تؤثر سلبا على الدخل .

وهو ما جعل صندوق النقد الدولي يدعو البلدان النامية ، في ظل صعوبة زيادة حجم العائدات المالية الخارجية للبلد ، إلى إعتماد سياسات رفع أسعار الفائدة للحد من القروض الموجهة للإقتصاد .

المبحث الثاني

دراسة نقدية لفلسفة وأدوات سياسات التصحيح الهيكلي

المطلب الأول : فلسفة التصحيح الهيكلي

ترتبط برامج التصحيح الهيكلي أساسا بقروض التصحيح الهيكلي التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي . وقد إزدادت أهمية هذه القروض في برنامج الإقراض لهاتين المؤسستين منذ بداية الثمانينيات عندما انفجرت أزمة المديونية الخارجية ، وأضحت المشكلة رقم واحد على المستوى الدولي .

وتتعلق هذه القروض والتسهيلات بالإستجابة للحاجات الناجمة عن الأزمات الخطيرة في موازين مدفوعات عدد كبير ومتزايد من الدول النامية المدينة.

وعلى الرغم من أن مهام كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أصبحت متداخلة ، بحيث قد نجد إحدى المؤسستين تتدخل في المجال المخصص للأخرى ، إلا أننا نستطيع أن نقول أنه تقليديا هناك نوعين من التسهيلات والقروض :

- قروض التصحيح الهيكلي التي تصاحب برامج التصحيح الهيكلي PAS بغرض مواجهة إختلالات موازين المدفوعات يقدمها صندوق النقد الدولي .
- قروض النمو القطاعية ، والتي تتعلق ببرامج أكثر تحديدا في الزراعة والتجارة الخارجية والبنى الأساسية يقدمها البنك العالمي .

وتنطلق السياسات والبرامج التي يطالب بها صندوق النقد الدولي الدول النامية المدينة من الأسس النظرية المتضمنة في أساليب تعديل ميزان المدفوعات التي تم عرضها فيما سبق . ويتوازن ميزان المدفوعات في فترة زمنية معينة إذا إستطاعت الدولة المعنية تسديد مدفوعاتها الدولية إنطلاقا من إيراداتها من الصادرات وتدفقات رؤوس الأموال ، دون أن تضطر إلى ضغط كبير للواردات يؤدي إلى إختلال داخلي واسع ، قد يضطر الدولة إلى السحب على إحتياطياتها الذهبية(1) .

وترى هذه النظرية ، كما سبق وأن رأينا ، أن إنعدام التوازن خارجيا يعبر عن عدم توازن داخلي ، فالعجز في ميزان المدفوعات يحدث إذا تجاوز الإنفاق الوطني في سنة معينة الناتج المحلي زائدا الموارد التي تنساب عاديا إلى الداخل خلال نفس الفترة عن طريق الإقتراض أو الإستثمار .

(1) : Le courrier , Afrique - Caraibe - Pacifique - Communauté Européenne , Octobre 1988, PP 52-53

ومعنى هذا أيضا ، كما رأينا في الباب الأول ، هو أن العجز في ميزان المدفوعات المجسد في فجوة التجارة الخارجية (رصيد الصادرات ناقصا الواردات) هو تعبير عن وجود طلب فائض ينعكس في فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الإستثمار والإدخار ، وبين الإنفاق الحكومي والضرائب) .

ويمكن أن نواجه هذا الإختلال في ميزان المدفوعات نظريا عن طريق ثلاث حزم إجرائية ممكنة :

- تغيير هيكل مستوى الطلب الكلي والقضاء على الفائض فيه من خلال سياسة إنكماشية تقوم على تخفيض قيمة العملة الوطنية وخفض عجز الموازنة العامة وتقليص معدلات نمو عرض النقود .

- التأثير على مكونات ميزان المدفوعات من خلال دعم الصادرات وتقييد الواردات والحد من تصدير رؤوس الأموال وفرض الرقابة على الصرف .

- الاقتراض الخارجي وتشجيع الاستثمار الأجنبي .

ومن الواضح أن الإجراء الثالث يرتبط أساسا بقبول الدولة للإجراءات المتضمنة في الحزمة الأولى ، إذ أن فتح الأسواق المالية الدولية لأبوابها والحصول على تمديد القروض الثنائية يرتبط بالضوء الأخضر المقدم من صندوق النقد الدولي في حالة تطبيق إجراءات الضغط على الطلب الكلي . أما الإجراء الثاني، فهو إجراء يبدو أن جزءا منه متضمن في برامج التصحيح ، خاصة ما يتعلق بتقييد الواردات ، لكن هذا التقييد ظاهري ، لأن الصندوق وبمجرد تطبيق الحزمة الأولى من الإجراءات يرخص ويعطي الضوء الأخضر لنادي باريس ونادي لندن لتمديد القروض[1] ، لكن هذه القروض متعلقة في تدفقها بمراحل إعادة هيكلة الإقتصاد ، فهي ستتوجه إلى القطاع الخاص أساسا ، بحيث تزداد حصته من الموارد المالية الصعبة ، ومن ثم فإن تقييد الإستيراد هو هدف متستر ، فإنعاش الإقتصاد الرأسمالي يرتبط باستمرار وارداته إلى الدول النامية ، وهو ما يؤكده دعوة الصندوق إلى تحرير التجارة الخارجية في برامجه التصحيحية (إقتصادات الإنفتاح على السوق العالمي) . أما فيما يتعلق بدعم الصادرات ، فهو هدف تمر عليه برامج الصندوق مرا سريعا ، وتبتلع ما يتطلبه من إستراتيجية دعم للإنتاج

(1) : أحمد هني ، المديونية ، موفم للنشر ، 1992 ، ص ص : 52 - 53 .

والإستثمار والنمو إبتلاعا ، وتجعله هدفا متوسط أو طويل المدى يكاد في أغلب البلدان ، التي خاضت تجربة التصحيح ، لا يصل إلى أوانه ، لتسلسل حلقات التثبيت والدوران المزمن حولها .

ومن ثم فإن حزمة الإجراءات الأولى هي الأكثر حضورا وإلحاحا في وصفة صندوق النقد الدولي وبرامج تصحيحه الهيكلية ، عن طريق إعتبار أزمة الدفع الدولية ناتجة عن نموذج فائض الطلب المحلي ، مما يستدعي تبني طريقة آليات السوق كعلاج للإختلال في ميزان المدفوعات ، ذلك أن الضغوط التضخمية التي تعيشها هذه البلدان تتطلب منها مزيدا من الحصول على القروض ورؤوس الأموال الأجنبية ، فالإستثمارات التي ينفذها الإقتصاد المدين خلال فترة معينة ، وبما يزيد عما أمكن تدبيره من مدخرات محلية ، يتم عن طريق إحداث فائض في الواردات ، أي أن تمويل عجز الحساب الجاري يجد تفسيره في عجز الموازنة العامة للدولة ، مما يتطلب خفض الإنفاق إلى المستوى الذي يجعله يتناسب مع الموارد المتاحة ، بما يضمن قدرة البلد على الإستمرار في تأدية خدمات الديون ، وبما أن تحقيق القدرة على السداد يرتبط بتمويل الدولة بالنقد الأجنبي ، فإنه من الواجب أن تساعد هذه السياسات وتدعم بفتح الأبواب للحصول على قروض جديدة ، لكن في حدود الإستمرار في الدفع ومعالجة إختلالات ميزان المدفوعات بالنسبة للدولة ، أما رؤوس أموال النمو فتكون في مرحلة ثانية ، بعد إعادة هيكلة الإقتصاد ، عن طريق القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي .

المطلب الثاني : أدوات التصحيح الهيكلي :

1 - الوصفة الإصلاحية :

ترتبط سياسات التصحيح الهيكلي بمصطلح " الشرطية " ، والمقصود بها أن البلد الراغب في الحصول على موارد الصندوق عليه أن ينصاع لمجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إصلاح إختلال ميزان المدفوعات في الأجل القصير . والثابت في شرطية صندوق النقد الدولي ، على الرغم من كل التفاصيل والمتغيرات التي قد تنتاب هذه السياسات ، هو :

- السياسة المالية (الموازنية) التي تعززها المساعدة الفنية الموسعة .

– السياسة النقدية ، التي تعتمد أساسا على أسعار الصرف كوسيلة في إسناد استقرار الأسعار وعنصر من عناصر توازن ميزان المدفوعات ، وأسعار الفائدة كوسيلة لجلب الإدخار والحد من القروض المضخوخة للإقتصاد .

ونشير إلى أن الأولوية تعطي للتدخل عن طريق السياسة النقدية ، حتى وإن كانت السياسة المالية لا تقل أهمية عنها .

وضمن تطبيق هاتين السياستين ينبه صندوق النقد الدولي دائما ، إلى أن نجاح هذه السياسات يحتاج إلى الصبر والأناة ويتطلب وقتا طويلا وتكاليف إجتماعية قد تكون ضخمة . وكثيرا ما تسوء الأمور قبل أن تتحسن ، وهذا ناتج في بداية الأمر عن تراجع الدخل والنمو ، ويتفاقم الوضع إلى حد كبير عندما يتزامن التصحيح مع تخفيضات في الواردات تتسبب فيها الحاجة إلى إستخدام النقد الأجنبي الشحيح لخدمة الديون الأجنبية .

والمدخل إلى فهم سياسات التصحيح الهيكلي هو الإعتماد على أداتين أساسيتين هما: ميزان المدفوعات والموازنة العامة، في إطار مجموعة من المطالب والإجراءات التي يجب تحقيقها لهذا الغرض ، أهمها [1]:

1 – تخفيض قيمة العملة الوطنية ، وهو ما يؤدي إلى كبح جمام الإستهلاك نتيجة إرتفاع أسعار الواردات ، وحفز المنافسة نتيجة إنخفاض أسعار الصادرات . وفي نفس الوقت يمكن هذا الإجراء الدولة من تحقيق إيرادات إضافية في الموازنة العامة . ويتم تخفيض قيمة العملة الوطنية في إطار تحرير التجارة الخارجية ، وإلغاء كل القيود الكمية والنوعية على الواردات .

2 – إلغاء الدعم الذي تتحمله موازنة الدولة ، سواء ذلك المتوجه إلى السكان ، عن طريق التحرير العام للأسعار حتى تتطابق مع الأسعار العالمية ، أو ذلك المتوجه إلى الوحدات الإنتاجية للقطاع العام عديم الفعالية ، مما يتطلب تصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص .

3 – إجراء خفض كبير في النفقات العامة التحويلية ذات الطابع الإجتماعي ، من خلال رفع أسعار مواد الطاقة والخدمات العامة ، مثل الصحة والتعليم ، وخدمات النقل والمواصلات والإتصالات .

(1) : ONU , Cadre , Africain de réformes pour les programmes d'ajustement structurel en vue du redressement , PP 18-19.

4 – تخلي الدولة عن نشاطها الإستثماري ، وترك المجال مفتوحا للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ، وحصر دورها في تهيئة شبكة البنى الأساسية .

5 – رفع الضرائب غير المباشرة لتحصيل موارد إضافية ، وتجميد الأجور والرواتب في القطاع الحكومي والقطاع العام .

وضمانا لتجسيد هذه المطالب وتنفيذ هذه الضوابط ، فإن صندوق النقد الدولي يضع حدودا عليا للإئتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام خلال فترة البرنامج ، دون أن يضع نفس الحدود بالنسبة للإئتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص .

2 – ميزان المدفوعات :

يرتبط التدخل عن طريق أداة ميزان المدفوعات بهدف زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي ، بتخفيض القيمة الخارجية للعملة ، إنطلاقا من افتراض أساسي هو مرونات العرض والطلب والقدرة على التحكم في الضغوط التضخمية الناجمة عن مثل هذا الإجراء ، ومن ثم سيتحقق :

- زيادة الصادرات .
- خفض الواردات .
- حفز المنافسة والتوجه إلى الإستثمار في قطاع التصدير .

وهذه السياسة إنما تتحقق أهدافها في إطار تحرير التجارة الخارجية ، بإلغاء كل القيود النوعية والكمية عنها ، عدا الرسوم الجمركية (زيادة إيرادات الموازنة العامة) ، وإلغاء الرقابة على الصرف ، والسماح بدخول وخروج النقد الأجنبي [1] .

---

(1) : د . رمزي زكي ، الإقتصاد العربي تحت الحصار ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر 1989 ، ص : 243 .

3 – الموازنة العامة :

يعتبر البعض موقف الصندوق محايدا تجاه تفاصيل السياسة الموازنية ، إذ يقتصر إهتمامه على تصحيح العجز في مجال الأئتمان المحلي للمصالح الحكومية ، أما كيفيات إنقاص العجز ، من حيث رفع الضرائب أو خفض الإنفاق، وتحديد الضرائب التي يتم رفعها أو بنود الإنفاق التي يتم خفضها ، فهو من صلاحيات الحكومة الوطنية ، لكن هذا التحليل ليس دقيقا ، لأن الإتجاه في الدول النامية هو أساسا إلى خفض الإنفاق أو رفع الضرائب غير المباشرة . كما أن المساعدة الفنية للصندوق غالبا ما تلجأ إلى بنود إجتماعية ، مثل التعليم والصحة، وتمويل المؤسسات العامة (البطالة) ، بدل أن تتوجه إلى نفقات التسيير غير الأساسية (1) .

المطلب الثالث : تقييم سياسات التصحيح الهيكلي :

نستطيع أن نقيم سياسات التصحيح الهيكلي ضمن نقطتين أساسيتين :

– تنطلق سياسات وبرامج التصحيح الهيكلي ، كما رأينا فيما سبق ، من المنظور النقدي الضيق ، الذي يرى أن التضخم يجد تفسيره في مجرد الإفراط في عرض النقود ، مما يزيد من الإنفاق الكلي بما لا يتناسب مع نمو الإنتاج ، فينتج عن ذلك إرتفاع في الأسعار ، ومن ثم فإن الحل الجاهز الذي تقترحه برامج التصحيح الهيكلي لمواجهة هذه المشكلة التضخمية هو تقليص الطلب الكلي للإقتصاد الوطني عن طريق التحكم في معدلات نمو عرض النقود والقضاء على الفائض منها . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بضغط الفجوة التي تولد هذا العرض المفرط ، ألا وهي عجز الموازنة العامة ، وهو ما يعني إعتماد سياسة إنكماشية تقوم على ضغط الإنفاق الحكومي والقروض الموجهة للقطاع الإنتاجي . ويتم تنفيذ هذه السياسة الإنكماشية في ظل سياق تضخمي يقوم على تحرير تام للأسعار ، بما فيها أسعار الصرف وأسعار الفائدة .

---

(1) : جاك جي ، بولاك ، الطابع المتغير لشروط صندوق النقد الدولي ، صندوق النقد الدولي ، أوت 1991 ، ص : 39 .

إن التناقض الأساسي في هذا الإتجاه قائم بين الهدف المراد تحقيقه ، وهو محاربة التضخم ، وبين التوجه الحادث من جراء هذه السياسة ، وهو زيادة حدة الإتجاهات التضخمية . ولا يمكن أن يخفي هذه الحقيقة عنا ، القول بأن الميول التضخمية الحادثة بعد تنفيذ حزمة إجراءات صندوق النقد الدولي مؤقتة وقصيرة الأجل تهدف فقط إلى إمتصاص الفائض النقدي وإحداث إيرادات لتمويل الموازنة العامة وتحقيق توازنها ، إذ أن هذا التبرير يكون صحيحا لو أن الإختلال التضخمي هو ظاهرة طارئة ناتجة عن تفاوت بين قوى العرض وقوى الطلب . ولان كانت هذه السياسة قادرة على ضغط الطلب المحلي عن طريق تقليص عرض النقود ، فإنها لا تحمل في طياتها أي توجه نحو زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات المحلية للحد من الإتجاه التضخمي في الأمدين المتوسط والطويل . إن السياسة الإنكماشية المنتهجة تكرس الإستمرار المزمن للتضخم نتيجة تراجع العرض الحقيقي من جهة ، وزيادة الهوة الإجتماعية في توزيع الدخول من جهة ثانية . فضلا عن ذلك فإن تقنية تحرير الأسعار هي عملية نقل مباشر لآثار التضخم العالمي إلى إقتصاديات الدول النامية التي لا زالت في مرحلة البناء والتشكل .

إن عجز هذه السياسة عن تحقيق هدفها وهو الحد من التضخم (1) ، بل على العكس تماما زيادتها من حدته يقابلة في الجهة الأخرى الآثار الجانبية لمثل هذه السياسة من تدهور لمستويات معيشة الغالبية العظمى للسكان نتيجة تراجع الخدمات الإجتماعية وتفاقم حدة التفاوت الإجتماعي ، و توقف شبه كلي لعملية النمو والتنمية الناجمة عن الحد من دعم القطاع العام وتآكل تجهيزاته وتردي قدراته ، فضلا عن تحويل للموارد من هذا القطاع إلى قطاع خاص محدود الإمكانيات والقدرة على المنافسة ومتجها أساسا لنشاطات مضاربية ذات ربح سريع ، أو لقطاعات محيطية تكميلية خفيفة لا يمكن أن تشكل بديلا تنمويا لوحدها .

---

(1) : يمكن الرجوع إلى مختلف تجارب التصحيح الهيكلي في أمريكا اللاتينية وفي بعض البلدان العربية ، كمصر للتأكد من أن برامج التثبيت لم تحد من الميول التضخمية في الأجل المتوسط ، بل جعلتها واقعا دائما ومزمنا .

في المقابل ، فإن المبالغ المؤجلة عن طريق إعادة الجدولة محدودة في حجمها ونتائجها ، وغير كافية من حيث شروطها ، سواء فيما يتعلق بمدة التأجيل التي لا تتجاوز على الأكثر ثلاث سنوات ، أو فيما يتعلق بتزايد التكاليف المترتبة عن هذا التأجيل ، لحل مشكلة السيولة نهائيا ، فهي تسكن الحاجة الملحة إلى التمويل مرحليا ، ولكن سرعان ما يعود مشكل السيولة إلى الإلحاح أكثر وبتكاليف أعلى بعد إنقضاء فترة التأجيل ، ويستمر من جراء ذلك التثبيت في حلقات متتالية لا يكون الهدف منها إلا إستمرار الدفع من جهة ومواصلة ضغط الإستهلاك ، النهائي والإنتاجي ، والموجهة بما يتوافق مع شروط إعادة التراكم في العالم الرأسمالي من جهة أخرى .

إن برامج سياسات التصحيح الهيكلي التي تضع قائمة أهدافها مكافحة التضخم عن طريق صرامة الإنفاق والحد من الإئتمان المصرفي الحكومي والعام ، تخطىء في تشخيصها لأسباب التضخم الهيكلية الناتجة عن بطء النمو ونقص في إقتصادات العرض ، فضلا عن الجزء المستورد منه نتيجة زيادة أسعار الواردات وإرتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي وتقلبات أسعار الصرف . . . ومن ثم فإن هذه الإستراتيجية لن تحد من التضخم ، وإنما ستكرسه عن طريق تقليص النمو والإستثمار [1].

– إن معالجة عجز ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض سعر الصرف سقوم على إفتراض خاطىء هو مرونات العرض والطلب . ولإن كان هذا الافتراض صحيحا بالنسبة للدول المتقدمة التي تتمتع بتنوع هيكلها الإنتاجي وصلابته ، فإنه غير صحيح بالنسبة للدول المتخلفة ، التي تعاني من أحادية صادراتها وتنوع وارداتها ، إنطلاقا من تقسيم العمل المفروض عليها على المستوى الدولي .

إن الحديث عن زيادة الصادرات وخفض الواردات من خلال تخفيض سعر العملة حديث ساذج يغفل الشروط الموضوعية التي يجب أن تتوفر حتى يصبح مثل هذا التحليل صحيحا . إن عدم مرونة الطلب العالمي على صادرات الدول النامية وعدم مرونة عرض المنتجات المحلية القابلة للتصدير من جهة ، وعدم مرونة الطلب المحلي على الواردات وعدم مرونته بالنسبة للمنتجات المحلية البديلة للواردات يجعل هذه السياسة مجرد سراب خادع لا يقف على أساس [1].

(1) و (2) د . رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية : الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي ، 1987 ، ص ص 195 _ 200 .

ونتيجة لذلك فإن إنخفاض أسعار الصادرات ، نتيجة تخفيض سعر العملة ، لا يؤدي إلى الرفع من إيراداتها ، بالنظر إلى طبيعتها الأحادية التي لا يمكن تغييرها إلا في الأجل الطويل عن طريق حفز النمو والإنتاج والإستثمار أولا، وتغيير شروط المنافسة والإحتكار على المستوى الدولي ثانيا .

أما بالنسبة لتقييد الواردات ، فهو غير ممكن بالنسبة للحد الضروري من الواردات الغذائية أولا ، وغير مرن بالنسبة للسلع الكمالية بالنظر إلى عدم عدالة توزيع الدخول من جهة ، وإلى طريقة إعادة هيكلة الإقتصاد نحو القطاع الخاص والنشاطات الإقتصادية ضئيلة المستوى الإستثماري من جهة أخرى ، ثانيا .

ومن ثم نستطيع أن نقول أن سياسات وبرامج التصحيح الهيكلي إنما تهدف إلى إعادة هيكلة إقتصاديات الدول النامية بما يخدم أهداف ومصالح الدول المتقدمة من حيث إستمرار تدفق سلعها في أسواق الدول المدينة ، ومن ثم تحويل صاف للأموال عن طريق تقنية الأسعار وتدهور شروط التبادل ، وإستمرار دفع التكاليف المرتفعة للديون عن طريق تقنية أسعار الفائدة ، وما ينجر عن ذلك أيضا من تحويل صاف للأموال نحو الدول الرأسمالية المتقدمة .

الفصل الثاني

أزمة المدفوعات الدولية والتصحيح الهيكلي في الجزائر

تمهيد :

نستعرض من خلال هذا الفصل تطبيقا متميزا للتصحيح الهيكلي ، عن طريق استعراض حالة الجزائر ، التي شرعت في الإصلاحات الإقتصادية منذ سنة 1988 ، بعد تراجع مأساوي لأسعار النفط إبتداءا من سنة 1986 . وقد قامت الجزائر بتصحيحها الإقتصادي ، في بداية الأمر ، إراديا ، ومع رفض للخضوع للمشروطية الدولية ، لكنها إضطرت ، مع زيادة ضغط عبء المديونية ورفض فتح الأسواق المالية الدولية لأبوابها ، دون أن يقدم صندوق النقد الدولي الضوء الأخضر لها ، وكذلك للآثار المحدودة الناتجة عن المفاوضات الثنائية مع متعامليها، إلى توقيع عقد تثبيت مع الصندوق في أفريل سنة 1994 ، لم تتحدد بعد آثاره على الإقتصاد الجزائري .

وسنحاول إستعراض هذه التجربة من خلال مبحثين :

المبحث الأول : الوضعية الإقتصادية العامة للإقتصاد الجزائري ومجهودات التحكم في تسييره

المطلب الأول : تقديم الوضعية الإقتصادية

المطلب الثاني : مجهودات التحكم في التسيير الكلي للإقتصاد

المبحث الثاني : التصحيح الهيكلي في الجزائر

المطلب الأول : التسيير عن طريق خطوط القرض وإعادة الهيكلة

المطلب الثاني : إتفاقات التثبيت مع صندوق النقد الدولي

المبحث الأول

الوضعية الإقتصادية العامة للإقتصاد الجزائري
ومجهودات التحكم في تسييره

المطلب الأول : تقديم الوضعية الإقتصادية :

I - عناصر هشاشة الإقتصاد الجزائري [1] :

هناك عاملين أساسيين يفسران هشاشة وضعية المدفوعات الجزائرية :

أولا :

الطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات ، حيث أن مداخيل المحروقات تستحوذ على أهم حصة نسبية (95 ٪) ضمن الصادرات الإجمالية ، وهو ما يجعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية لتطور أسعار البترول في السوق الدولي ، الذي يزداد إستقلاله تدريجيا عن دول الأوبيك ، التي لم تعد لديها القدرة على التحكم في أسعاره ومراقبتها .

وقد إنتقل المتوسط السنوي لسعر البرميل الخام الجزائري من 21.07 دولار في سنة 1991 إلى 20 دولار في سنة 1992 و 17.65 دولار في سنة 1993 ، ونشير إلى أنه لوحظ إنخفاض عنيف في هذا السعر في الفصل الرابع من سنة 1993 ، إذ سجل 17.15 دولار في أكتوبر و 15.75 دولار في نوفمبر ، و 14.19 دولار في ديسمبر . وقد حددت التقديرات المتعلقة بسنة 1994 هذا المتوسط بـ 15 دولار للبرميل [2] .

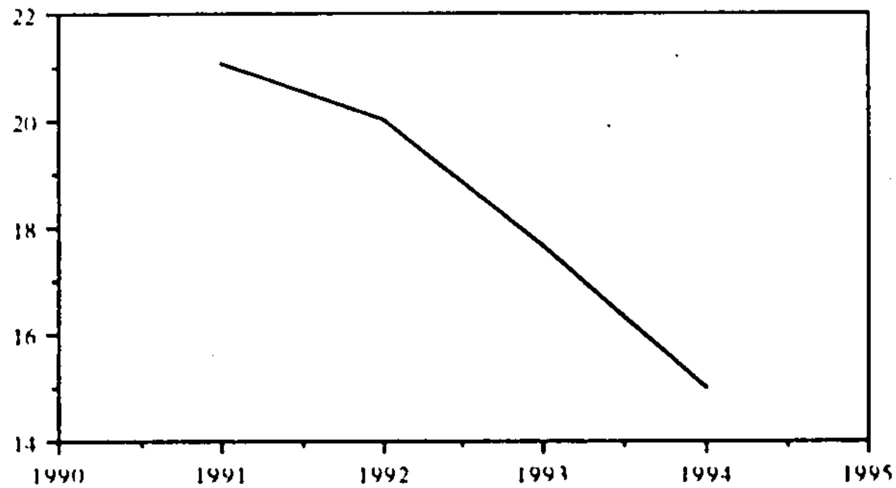
هذا ما جعل إيرادات المحروقات تنتقل من حوالي 12 مليار دولار في سنة 1991 إلى 11 مليار دولار في سنة 1992 ، و 9.8 مليار دولار في سنة 1993 ، واحتمالات 8.2 مليار دولار في سنة 1994 ، مع العلم أن كل إنخفاض لسعر البترول بدولار واحد خلال الإثني عشر شهرا يؤدي إلى تراجع المداخيل بـ 500 مليون دولار .

---

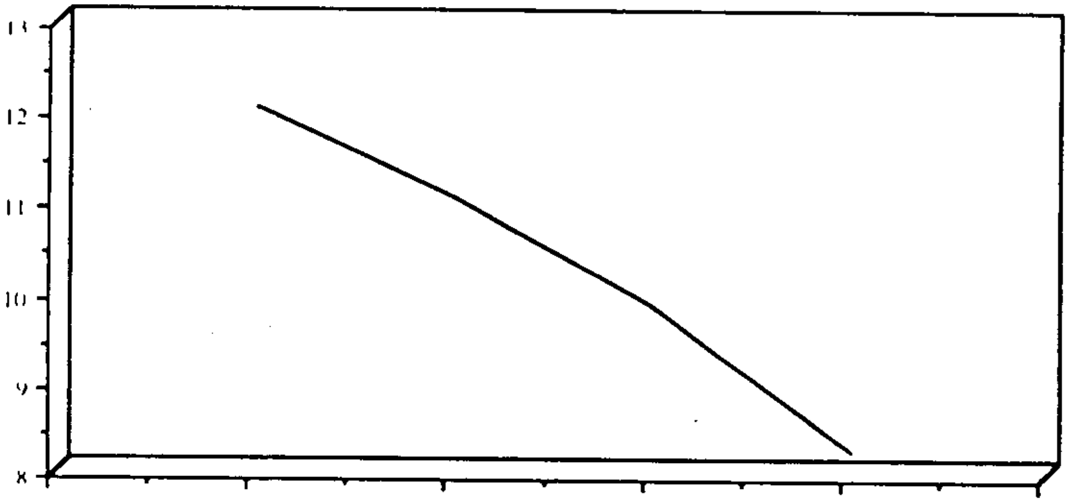
(1) : Banque d'Algerie, resumé sur le programme de confirmation, Avril 1994 , P.2.

(2) : كان متوسط سعر البرميل حوالي 1.8 دولار قبل 1973 ، ثم قفز إلى 9.5 دولار في 1974 ، وإلى 28.7 دولار في 1980 و 34 دولار عام 1982 . وعلى الرغم من أن إنخفاضات السعر بعد ذلك لم تصل بها إلى المستويات ما قبل 1973 إسميا ، لكن حقيقيا ، أي بإدراج مستويات التضخم ، أقل منها .

الشكل (١١) منحنى المتوسط السنوي لسعر البرميل الخام الجزائري



الشكل (12) بيان لإيرادات المحروقات الجزائرية



ثانيا :

الإنفاق على الواردات يمثل نسبة كبيرة من الإنفاق الوطني ، فضلا عن تنوع هيكلها ، ومن ثم فإن أي زيادة ، مهما كانت طفيفة في أسعار الواردات ، ما تلبث أن تشكل مبالغ كبيرة يتكبدها الإقتصاد الوطني ، وبعد ذلك تنتقل إلى الدخل بآثار سعرية مضاعفة . أما من حيث تركيبة هذه الواردات فهي تتعلق أساسا بإستيراد السلع الإستهلاكية المعمرة وشبه المعمرة (السيارات ، الأدوات الكهرومنزلية . . .) ، والسلع الإنتاجية والتجهيزية (الآلات ، قطع الغيار ، المواد الأولية والوسيطية) ، وأخيرا السلع الغذائية التي تمثل وزنا نسبيا محسوسا في إجمالي الواردات (21 ٪) . إن الفاتورة الغذائية تبلغ 2 مليار دولار سنويا ، منها 500 مليون دولار للحليب ، كما أن الجزائر ترتبط بالخارج بنسبة 100 ٪ بالنسبة للزيت والسكر ، و 60 إلى 70 ٪ بالنسبة للحبوب .

هذان العاملان يجعلان هشاشة إقتصاد الجزائر من حيث مبادلاتها مزدوجة ، من خلال تبعيتها عن طريق أسعار المحروقات ، وتبعيتها عن طريق الواردات الغذائية . بموازاة ذلك يزيد العامل الديمغرافي درجة التأثر الإجتماعي بهذه الهشاشة ، إذ أن المجتمع النشيط يزداد بمعدل 4 ٪ سنويا ، أي أن كل سنة تشهد 000 250 مقبل جديد على العمل ، وهو ما يمثل ضغطا شديدا على سوق العمل ، الذي وصل مخزونه الآن إلى 1.5 مليون بطال . أما النمو الديمغرافي الإجمالي ، المقدر بـ 2.4 ٪ فيضغط بدوره على الطلب الإجتماعي على السكن والصحة ، والتربية والتعليم ، والماء والتعمير . . .

2 - القيود على الموارد المالية الخارجية و الداخلية [1] :

أ - القيد على الموارد المالية الخارجية (العملات الصعبة) :

خلال السنوات الثلاث الأخيرة (1991 - 1993) ، أي في ظل الأزمة الإقتصادية والإجتماعية الحادة سددت الجزائر حوالي 28 مليار دولار كخدمات للديون الخارجية ؛ في مقابل ذلك ، وفي نفس الفترة ، حصلت على 19 مليار دولار في شكل قروض جديدة ، ومن ثم فقد قامت بتحويل صاف للموارد ، من جراء المديونية الخارجية ، مقدر بـ 9 ملايير دولار خلال نفس الفترة ، أي

(1) : Banque d'Algerie, resumé sur le programme de confirmation, Avril 1994 , P. 3-4.

بمتوسط ثلاث ملايير دولار سنويا ، وهو ما كان ممكنا نتيجة الفائض في الميزان التجاري البالغ 10.6 مليار دولار ، أي بمتوسط 3.5 مليار دولار سنويا .

إن نسبة خدمة الدين الخارجي (خدمة الدين إلى مجموع الصادرات من سلع وخدمات) بقيت أكبر من 50 ٪ منذ سنة 1986 ، وسجلت متوسط 75 ٪ خلال السنوات الست الأخيرة ، وقد وصلت إلى ذروتها بنسبة 86 ٪ في سنة 1993 ، والتقديرات المتوفرة جعلتها في حدود 93 ٪ في سنة 1994 ، إذا لم تتم معالجة الدين الخارجي .

إن تحقيق الفائض التجاري تطلب الضغط على مستوى الواردات ، وهو ما يعني أن السلطات الجزائرية ، إضطرت لمواجهة إلتزاماتها المتعلقة بالمديونية الخارجية إلى إعتماد سياسة تقشف مقيدة ، حيث يمثل حجم الواردات في سنتي 1992 و 1993 (بالأسعار الثابتة) 50 ٪ من مستواها في سنة 1985 .

هذه السياسة التقشفية لمواجهة أعباء الدين الخارجي شكلت ، من خلال تخفيضها للتموين المتوجه إلى القطاع الإنتاجي ، وإلى الإقتصاد عموما ، قيدا كبيرا على النمو الإقتصادي ، وهو ما يفسر جزئيا تراجع معدل إستعمال الطاقات الإنتاجية في الصناعة .

بالإضافة إلى ما سبق ، لابد من الإشارة إلى إنخفاض الإنتاج بالقيم الحقيقية في قطاع الزراعة (– 4 ٪ في 1993) بسبب الجفاف ، وفي قطاع البناء والأشغال العمومية (- 4 ٪ في سنة 1993) بسبب ضعف المدخلات المستوردة .

عناصر التأزم هذه أدت إلى إنخفاض الإنتاج الكلي بـ - 2.5 ٪ في سنة 1993 ، كما إنخفض الإستهلاك الفردي بـ - 6.4 ٪ ، فضلا عن سياق أزمة السكن والبطالة .

ب – القيود على الموارد المالية الداخلية :

عادت العجوز الموازنية إلى الظهور إبتداءا من سنة 1992 (- 24.9 مليون دينار جزائري) بعد فترة فوائض في سنتي 1990 ، 1991 (16 مليون و 38.6 مليون د ج على التوالي) .

وقد شكل العجز الإجمالي في مالية الدولة – 1.3 ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1992 و – 9.2 ٪ في سنة 1993 . ومثلث مصاريف التسيير 90 ٪ من الإيرادات الموازنية الإجمالية ، وهذا يعني أن موازنة الدولة فقدت وظيفتها كمدخر أساسي في الإقتصاد من جهة ، ومن جهة أخرى مولت مصاريف التجهيز (بما فيها المصاريف المخصصة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية) تقريبا عن طريق العجز الموازني .

إن المؤسسات العمومية تتميز بإستعمال ضعيف للطاقات الإنتاجية القائمة وتسيير غير فعال ، كما أن تمويل الإستغلال للجهاز الإنتاجي ومصاريف تجديد التجهيزات تتم في الغالب عن طريق الكشف المالي ، ومن ثم فإن تمويل النشاط الإقتصادي يتم تحمله عن طريق الكشف المعمم لدى البنوك ، وعن طريق تسبيقات البنك المركزي إلى الخزينة .

إن طبيعة الإيرادات الموازنية مرتبطة بمعدل الصرف بسبب أثر التخفيض على الجباية البترولية ، بينما المصاريف ترتبط بالأسعار بسبب أهمية الأجور والتحويلات في مصاريف التسيير .

وفي سنة 1992 شكلت الأجور مضافا إليها معاشات المجاهدين والتحويلات الجارية ، بما فيها الصندوق التعويضي ، 87 ٪ من مصاريف التسيير .

وفي ظل هذه الظروف يؤدي العجز المالي للدولة إلى الإختيار والمفاضلة بين :

– تمويل عجز الموازنة والحاجات الشرعية للمؤسسات في نفس الوقت ، ولكن يترتب عن ذلك نمو نقدي ضخم ، مما يؤدي إما إلى تضخم شديد ، وإما إلى مراقبات تعسفية على الأسعار ، وآثار ذلك على الندرة معروفة .

– تفضيل تقليص معدل التضخم ، وهذا يعني إيقاف لجوء المؤسسات إلى القروض التي تحتاج إليها لسيرها وإعادة هيكلتها ، والحد من التحويلات الإجتماعية بخفض بنود النفقات الموجهة إليها .

المطلب الثاني : مجهودات التحكم في التسيير الكلي للإقتصاد [1]

بعد السقوط الحر لإيرادات صادرات المحروقات في سنة 1986 إعتمدت الجزائر برنامج إصلاح ضخم [2].

على المستوى التنظيمي مست الإصلاحات على الخصوص : إستقلالية المؤسسات ، تنظيم التجارة الخارجية وإنهاء الإحتكارات ، خوصصة الزراعة ، إعطاء مرونة لعلاقات العمل ، تحرير شروط الإستثمار الخاص وتشجيع الإستثمار الأجنبي ، إعتماد ووضع ميكانيزمات للحماية الإجتماعية . . .

على مستوى الإقتصاد الكلي ، شملت الإجراءات الإصلاحية : سياسة القرض ، بنية ومستوى معدلات الفائدة ، معدل الصرف ، السياسة الجبائية ، تحرير الأسعار .

ونشير إلى أن حصة الأسعار في مؤشر الأسعار للإستهلاك إنتقل من 10 ٪ في سنة 1988 إلى 77 ٪ سنة 1992 ، في نفس الوقت لم يرافق هذه السياسة التحريرية للأسعار تضخما زاحفا بفضل السياسة النقدية المعتمدة ، التي سمحت بإمتصاص الفائض النقدي ، بحيث إنتقلت العلاقة بين الكتلة النقدية(ن 2) وبين الناتج الداخلي الإجمالي من 84 ٪ في سنة 1988 إلى 53 ٪ في سنة 1993 .

أما بالنسبة لسعر الصرف فقد إنتقل من 4.85 دينار / دولار أمريكي في 1987 إلى 24 دينار / دولار أمريكي في 1993 ، أي إنخفض بخمس مرات قيمته الإسمية . وإذا إعتمدنا مستوى 100 في سنة 1985 ، فإن سعر الصرف الحقيقي ليس إلا في مستوى 30 في سنة 1992 ، وهو ما يشكل تخفيضا حقيقيا مهما ، خاصة بالنسبة لبلد يسجل فائضا في ميزان المدفوعات الجارية . وتزداد أهمية هذا المجهود ، لأنه ترافق مع تحرير الأسعار ومعدلات الفائدة ، ولأن قيد العملة الصعبة فرض على المؤسسات التي تمون نشاطها بمدخلات مستوردة أن تتحمل خسائر صرف معتبرة .

---

(1) : Banque d'Algerie, Algerie : Memorandum d'information économique , 1993

(2) : لا يمكن في إطار هذا البحث إستعراض كل محاور و أبعاد الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وللتعمق أكثر يمكن الرجوع إلى :

Hocine Benissad , La reforme économique en Algerie (ou l'indicible ajustement s structurel) , OPU , 1991.

في مقابل ذلك فقد تم منذ سنة 1988 إعتماد موازنات العملة الصعبة وبرامج التمويل ، على أساس أن تخصيص الموارد المالية الصعبة يتم ضمن برنامج عام للتجارة الخارجية . وفي سنة 1990 تم إصدار تشريع يدخل بعض المرونة على نظام مراقبة الصرف ، ويلغي التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص .

وقد إرتأى برنامج الحكومة المنشور في سبتمبر 1992 إعتماد نظام صرف متعدد في المستقبل يكون تفضيليا لأصناف الواردات ذات الأولوية .

كما تم إعطاء البنك المركزي ، الذي أصبح يسمى بنك الجزائر ، إستقلالية عن الخزينة العامة ، حتى يتم مراقبة الكشوف الممنوحة ووضع سقف معقول لها ، فضلا عن وضع معايير سيولة وملاءة تعمل البنوك الأولية على إحترامها ، وتحرير الإستثمار الأجنبي من كل القيود المانعة . إن العلاقات بين البنك المركزي والخزينة أصبحت تعاقدية ، أي أن خلق النقود يمر أساسا عبر القروض للإقتصاد ، التي يراقب بنك الجزائر تطورها عن طريق سياسة إعادة التمويل .

على المستوى الجبائي ، وللحد من أثر إنخفاض المداخيل البترولية على الإقتصاد الوطني ، تم الشروع في إصلاح النظام الضريبي في سنة 1990 بغرض تثمين الإيرادات العادية حتى تغطي ، ما أمكن ، المصاريف الجارية للإدارة . وتجسد هذا الإصلاح بإعتماد الضريبة على الدخل الإجمالي IRG بدلا من الضريبة على الرواتب والأجور ITS والضريبة التكميلية على الدخول ICR ، كما تم سنة 1992 تعديل معدلات الضريبة على أرباح الشركات IBS بغرض التنسيق بين المعدلات المطبقة على الشركات الجزائرية والأجنبية ، إذا أصبح المعدل العام 42 ٪، فضلا عن المعدل المخفض للأرباح المعاد إستثمارها المقدر بـ 15 ٪ في سنة 1993 . أما فيما يتعلق بالرسوم على رقم الأعمال فقد تم تطبيق الرسم على القيمة المضافة TVA منذ أفريل 1992 بدل كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات TUGPS . ويقوم الرسم على القيمة المضافة على أساس أربع معدلات مختلفة (7 ٪ ، 13 ٪ ، 21 ٪ ، 40 ٪) حسب

طبيعة المنتج بدل المعدلات العشر السابقة بالنسبة للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والثمانية بالنسبة للرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات .

أما على مستوى تسيير المديونية الخارجية ، التي لازالت تشكل قيدا كبيرا على المدفوعات الخارجية ، إذ أن إستحقاقاتها تبقى ثقيلة جدا في سنتي 1993 و 1994 ، فإن العمل على تقليص حدة هذه المشكلة سيتم في مدة ثلاث سنوات (1993 - 1995) عن طريق :

- اللجوء إلى عمليات إعادة جدولة للديون الخارجية مع المتعاملين والأطراف الخارجية ، إذا كانت الشروط موافقة للجميع .

- المفاضلة بين الواردات للحفاظ على حساب جار موجب ، أي أن إستعمال قروض خارجية لتمويل مصاريف الإستهلاك أو تموين للإقتصاد بدون مقابل من إيرادات إضافية من العملة الصعبة مستبعد .

- مراقبة المديونية الخارجية تكون مركزية للتأكد من أن القروض الجديدة تمول أساسا مشاريع مولدة للعملات الصعبة .

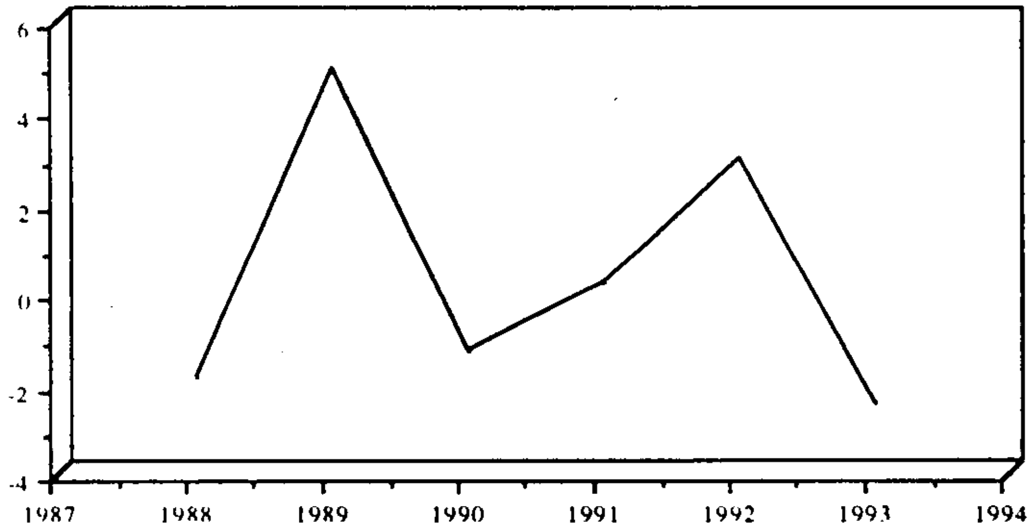
هذا المجهود الموجه للتحكم في التسيير الكلي للإقتصاد كان له أثر تثبيت تراجع النشاط الإقتصادي الذي يرافق هذا النوع من الإصلاحات وهذا إذا قسنا هذا النشاط بمعدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي الذي تطور كما يلي :

السنوات	النسب (٪)
1988	1.9 -
1989	4.9 +
1990	1.3 -
1991	0.2 +
1992	2.9 +
1993	2.5 -

المصدر : بنك الجزائر

وهو ما يمثل متوسط + 0.4 ٪ خلال السنوات الست .

الشكل (13) منحنى معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي



وعلى الرغم من كل هذا يبقى القيد الخارجي للعملات الصعبة كبيرا ، وهو ما أثر على شبكات الإنتاج والتوزيع ، ولم يمكن من إعادة النمو الإقتصادي وخلق مناصب جديدة للعمل ، وهو الهدف الذي تبنته هذه الإصلاحات .

المبحث الثاني

التصحيح الهيكلي في الجزائر

المطلب الأول : التسيير عن طريق خطوط القرض وإعادة الهيكلة [1]

شرع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي منذ سنة 1988 في تشجيع الجزائر للقيام بالإصلاحات الإقتصادية ودعوتها إلى إتخاذ إجراءات أكثر جذرية وصرامة عن طريق برنامج دعم ومساعدة تكميلية .

وقد تلقت الجزائر ثلاثة أنواع من المساعدات :

- القروض ذات الطبيعة المالية ، وكان أكثرها أهمية قرضا بمبلغ 1 مليار فرنك فرنسي وقاده البنك الوطني لباريس BNP في سنة 1989 ، وعملية إعادة الهيكلة reprofilage الموجهة من القرض الليوني في إطار بعض المشروطية .

- المساهمات المالية للهيئات متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمشاركة البنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد العربي) ، لكن هذه المساهمات لم تكن كافية ، إذ لم تكن من تثبيت أزمة المدفوعات .

- المساهمات الرسمية للبلدان الرئيسية المتعاملة مع الجزائر (خاصة فرنسا ، اليابان ، إيطاليا ، الولايات المتحدة الأمريكية) ، ولكن نتائج هذه المساعدات كانت مخيبة ، لأنها كانت تهدف إلى أن تحافظ هذه البلدان على موقعها التجاري ، بإستثناء بعض القروض اليابانية غير الموجهة لإستعمال تجاري محدد Crédits non liés ، والمنجزة بالتمويل المشترك للبنك العالمي ، وكذلك قرض 400 مليون إيكو قدمته المجموعة الأوروبية المسند لبرنامج التصحيح الموقع مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، وهي قروض مرتبطة بمشروطية ، ككل القروض التي تأتي لدعم الإصلاحات الإقتصادية وتوقع مع المؤسسات الدولية متعددة الأطراف .

وعلى الرغم من كل هذا ، لم تكن الموارد المتاحة من هذه القروض كافية لتغطية فجوة ميزان المدفوعات المقدرة بـ 2 إلى 3 مليار دولار سنويا منذ 1988 ، على أساس برامج الإستيراد السنوية ، التي كانت بدورها دون الحاجات الحقيقية التي يتطلبها الإستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج الوطنية .

---

(1) : أنظر بهذا الشأن دراسة علي بنواري ، وزير سابق منتدب للخزينة تحت عنوان : " L'impasse de la dette exterieure ".

وهذا ما استدعى تغطية هذا الرصيد بحصة مهمة من إحتياطي الصرف وتجنيد إحتياطي الذهب ، والتأخر في الدفع الذي فاقم تكلفة الحصول على القروض وولوج السوق الدولي للسلع والخدمات ، فضلا عن اهتزاز صورة الجزائر الدولية. وقد قارب إحتياطي الصرف سنة 1990 ، نتيجة لهذه الوضعية ، عتبة الصفر ، وهدد بذلك هامش أمان التموين .

1 - خطوط القرض (قروض المشتري) :

إن خطوط القرض أو قروض المشتري هي قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية بمنتجات الإستهلاك أو منتجات الإستثمار ، وقد تكون حكومية أو خاصة .

وترتبط هذه القروض إرتباطا وثيقا بمشكلة السيولة التي عرفتها الجزائر منذ 1986 ، إذ اقترح علينا المتعاملون الإقتصاديون الرئيسيون قروضا ثنائية للإستجابة للحاجات التجارية ومتطلبات الإستثمار ، بدل اللجوء إلى قروض تثبيت ميزان المدفوعات ، تحت حجة تلافي إعادة جدولة الديون الخارجية .

وقد لعبت هذه القروض التجارية الخاصة ، خصوصا القروض قصيرة الأجل (12 - 18 شهرا) ، التي كان من الأسهل الحصول عليها ، دورا خطيرا في تشويه بنية الديون الخارجية للجزائر عن طريق تقليص متوسط مدتها ورفع نسبة خدمتها (نسبة السيولة) ، وبذلك ساهمت في إيقاع الجزائر في حلقة المديونية ، مع العلم أن هذه القروض قصيرة الأجل ، يتم إهتلاكها بسرعة ، وتعتبر إلتزامات تجارية أكثر مردودية وأقل مخاطرة بالنسبة للدائنين .

أما بالنسبة للقروض الرسمية ، فعلى الرغم من كون مدتها أطول (3 إلى 5 سنوات) وتكلفتها أقل ، فإن قائمة المنتجات الممولة عن طريقها تحدد وفقا للوضع التنافسي الخارجي للبلد المورد وإستراتيجية في مجال تدعيم سوق محدد. وهذا يعني أن الجزائر تطلب نقودا طويلة الأجل لمواجهة مشكلة المدفوعات وإعادة تنظيم الإقتصاد ، ومتعاملوها يقترحون عليها قروضا للشراء في ظروف منافسة محدودة ، مما يؤدي إلى تكاليف مباشرة وغير مباشرة مرتفعة ، ومن ثم تزداد حدة أزمة الدين الخارجي في هذا البلد .

2 – سياسة إعادة الهيكلة [1]:

إن مصطلح " إعادة الهيكلة " reprofilage تم إبداعه من الجزائر سنة 1989 بغرض تجنب قيود إعادة الجدولة ، على أساس وضعية إقتصادية لا تستدعي المرور على نادي باريس (الدين العمومي) أو نادي لندن (الدين الخاص) ، ومن ثم تلافي المشروطية القاسية لصندوق النقد الدولي .

وفيما يتعلق باعادة هيكلة الدين الخارجي الخاص ، التي قادها القرض الليوني Crédit lyonnais في مارس 1992 ، فكانت تهدف إلى السماح للجزائر بالعودة إلى السوق المالية الدولية . وقد تطلبت هذه العملية سنتين من المفاوضات وضغوطا دبلوماسية وسياسية إنتهت بإتفاق مع 200 بنك دائن معني .

لكن هذه العملية لم تنجح في تحقيق أهدافها ، إذ كانت دون التقديرات الأولية المنتظرة ، فشروط الإتفاق إرتبطت بـ 15 ٪ من الخدمة السنوية للدين الخارجي الخاص (1.5 مليار دولار) وأقل من 8 ٪ من مخزونه فقط .

أما بالنسبة لإستحقاقات الدين الخارجي العمومي ، فقد تم رفض صيغة إعادة الهيكلة من أغلب دائنين في نادي باريس [2] ، وخاصة من فرنسا أهم هؤلاء الدائنين ، حيث تبلغ حقوقها 7 مليار دولار ، كما يتم تسديد 2 مليار دولار سنويا كخدمات ديون لصالحها .

وفي مقابل رفض السلطات الفرنسية طلب إعادة هيكلة الدين الخارجي العمومي الجزائري ، فإنها تبدي إستعدادها بإنتظام لمراجعة قروض المشتري المقدمة للمتعاملين الإقتصاديين نحو الإرتفاع ، في إطار مفاوضات يتم التعرض فيها للحقوق المتنازع عليها وتأخيرات الدفع . . . إلخ

---

(1) : إن صعوبة إيجاد مصطلح عربي لـ reprofilage دعانا إلى إعتماد كلمة " إعادة هيكلة " على الرغم من أن هناك من يطلق هذه الكلمة على إعادة الجدولة ، ولا يميز بينهما . والحقيقة أن reprofilage تعني تجنب إعادة الجدولة عن طريق مفاوضات تمكن البلد من عدم المرور على نادي باريس أو نادي لندن ، ومن ثم تلافي مشروطية صندوق النقد الدولي .

(2) : يرتبط إسم نادي باريس بإعادة الجدولة rééchelonnement ، ويشترط على البلد الذي يطلبها أن يكون قد وقع ، إبتداءا ، إتفاقا خاصا يتعلق ببرنامج تصحيح هيكلي في المدى المتوسط مع صندوق النقد الدولي .

المطلب الثاني : إتفاقات التثبيت مع صندوق النقد الدولي [1]:

سنحاول في هذه النقطة إستعراض إتفاقات التثبيت بين الجزائر وصندوق النقد الدولي ، وسنتوقف قليلا عند أخرها وأهمها ، وهو إتفاق أفريل 1994 .

1 - إتفاق ماي 1989 :

أدت مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 إلى توقيع قرض من نوع الإستعداد الإئتماني STAND - BAY في 31 - 05 - 1989 بقيمة 560 مليون دولار ، حيث يدفع مبلغ 200 مليون دولار في شريحة واحدة ، زائدا 360 مليون دولار بإعتبارها تسهيلا تعويضا بسبب إنخفاض أسعار البترول في سنة 1988 .

2 - إتفاق جوان 1991 :

سبق هذا العقد إجراءات تحريرية قامت بها السلطات العمومية الجزائرية ، كالتحرير الجزئي للأسعار ، التخفيض غير المباشر لقيمة الدينار ، الزيادة في معدلات الفائدة للقروض البنكية . . . إلخ وفي 03 - 06 - 1991 تم الإتفاق على قرض بمبلغ 400 مليون دولار يدفع على أربع شرائح تبلغ 100 مليون دولار (جوان 1991 ، سبتمبر 1991 ، ديسمبر 1991 ، مارس 1992) ، وقد تضمن الإتفاق مجموعة من الشروط من ضمنها :

- تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما .
- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية .
- تخفيض قيمة العملة الوطنية .
- رفع معدلات الفائدة .
- تحقيق فائض في موازنة الدولة ، قصد توجيهه لتمويل التطهير المالي للمؤسسات .
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة .
- خوصصة المؤسسات العمومية الميئوس منها .
- تحرير الأسعار .

(1) : Banque d'Algerie, resumé sur le programme de confirmation. Avril 1994.

وقد عملت السلطات العمومية على تحقيق جزء من هذه الشروط ، إذ خفضت العملة الوطنية بنسبة 22 ٪ ، وخفضت من دعم المواد الأساسية وأبدلته بالدعم المباشر عن طريق المنح ، كما خفضت عجز الموازنة العامة بـ 5 مليار د ج ، وشرعت في وضع آليات تحرير التجارة الخارجية ، وشكلت لجان للتفكير في خوصصة المؤسسات .

ونشير إلى أنه تم تجميد شريحة مارس 1992 بسبب الإنحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول لسنة 1992 .

3 - إتفاق أفريل 1994 :

أولا : مقتضى إتفاق التثبيت :

إن رسالة النية التي تم توقيعها وإرسالها إلى صندوق النقد الدولي يوم 09 - 04 - 1994 تتعلق باتفاق الإستعداد الإئتماني Stand-Bay ، وهو إتفاق تثبيت لمدة سنة خاص بتمويل التسهيلات الموسعة ، في إطار برنامج تصحيح هيكلي متوسط المدى لمدة 3 سنوات . ويأتي هذا الاتفاق بعد الإتفاق الإنتقالي ، الذي سمح بإبرام إعادة جدولة الديون الرسمية مع نادي باريس والتفاوض بشأن إعادة جدولة الديون التجارية مع نادي لندن .

وبمقتضى رسالة النية منح صندوق النقد الدولي قرضا آنيا مقدر بـ 1 مليار دولار للجزائر لتدعيم برنامج التصحيح ، وقد أعطى الصندوق الضوء الأخضر للمقرضين بإعلان مديره العام أن البرنامج شجاع ، ودعوته كل دائني الجزائر إلى إكمال مساهمة الصندوق ، بما في ذلك القيام بإعادة جدولة خدمة الديون الخارجية الجزائرية ، واعتبر النمو سيصل إلى معدل 5 ٪ في الأجل المتوسط .

وكان أول الإجراءات التي تم تنفيذها بمقتضى هذا الإتفاق ، هو تخفيض العملة الوطنية بنسبة 40.17 ٪ (1 دولار أمريكي = 36 دج) بالرجوع إلى سعر صرف 8 أفريل 1994 ، وبحوالي 50 ٪ بالنظر إلى السعر السابق لهذا التاريخ .

وأعلن مجلس النقد والقرض أن هذا التخفيض ضروري لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى ، بما فيها تقليص عجز الموازنة العامة للدولة ، حتى وإن كانت الآثار قاسية على المواطن البسيط ، وعلى المؤسسة العمومية التي ستتعرض لخسائر صرف من جراء ذلك .

إن تنفيذ هذا البرنامج سيخضع لتقييم سنوي للوضعية الاقتصادية والمالية للبلد من قبل خبراء صندوق النقد الدولي ، وفقا للقانون العام لهذه المؤسسة الدولية في مادته الرابعة .

ثانيا : أهداف إتفاق التثبيت :

إن أهداف برنامج التثبيت Programme de confirmation ، كما يحددها الاتفاق ، تندرج ضمن أفق متوسط المدى وتتعلق أساسا بـ :

- حفز النمو الإقتصادي بغرض مواجهة البطالة .

- ضمان نوعية النمو باختيار قطاعات للتفضيل ، خاصة قطاع البناء وقطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة المتفتحة على الخارج .

- تقريب معدل التضخم من المعدل العالمي .

وفي هذا الإطار قدر البرنامج نموا في الناتج الداخلي الإجمالي PIB يبلغ 3 ٪ في سنة 1994 و 6 ٪ في سنة 1995 . وينتظر خلال هذه الفترة (أفريل 1994 - مارس 1995) عودة إلى النمو والإستقرار المالي (تقليص معدل التضخم) ، وخلق مناصب شغل جديدة ، وبناء مساكن وتدعيم مستوى المعيشة للفئات الإجتماعية الأكثر حرمانا (تحسين خدمات الشبكة الإجتماعية) .

في البداية ، عبء النمو ستتحمله الزراعة ، بالنظر إلى مستوى أمطار أحسن هذه السنة مقارنة بالسنة الماضية وتوفر أفضل لعوامل الإنتاج ، وقطاع البناء والأشغال العمومية ، وأيضا بإستعمال أفضل للطاقات الإنتاجية المتاحة في القطاع الصناعي .

إن إرتفاع الإنتاج في قطاع البناء والأشغال العمومية ، وفي قطاع الصناعة ، يرتبط بتوفر أحسن لعوامل الإنتاج المستوردة (مواد أولية ، نصف مصنعة ، قطع غيار) .

وفي مرحلة ثانية سيستعيد قطاع التصدير المبادرة كمحرك للنمو في قطاع المحروقات ، عن طريق برنامج تصدير الغاز ، وخارج المحروقات بسبب معدل الصرف الملائم والإمكانية الممنوحة للمؤسسات المصدرة للحفاظ على 50 ٪ من إيرادات العملة الصعبة المحققة كإيداع في حساب عملة صعبة لدى أحد البنوك في الجزائر .

كما يتوقع حجم واردات أكبر ، مما سيسمح بتحسين الوفرة في منتجات الإستهلاك المستوردة ، فضلا عن مدخلات القطاع الإنتاجي .

وينتظر أيضا أن يقوي معدل الصرف الجديد المنافسة ، في السوق الداخلية ، بالنسبة للمنتجين المحليين في مواجهة المنتجين الأجانب . وبالفعل فإن معدل الصرف الجديد سيجعل المنتوجات المستوردة أكثر غلاءا ، مما يمكن المنتجات المحلية من أن تكون أكثر منافسة إذا إحترمت معايير الجودة .

في مقابل ذلك قد يؤدي معدل الصرف الجديد وتحرير الأسعار إلى إرتفاع في معدل التضخم في مرحلة أولى ، حتى وإن اتخذت كافة الإحتياطات على مستوى السياسات المالية والنقدية التقييدية ، إذ أن آثار هذه السياسات ، وكذا آثار شبكة الخدمات الإجتماعية المحسنة ، ستكون متأخرة عن الآثار الفورية لتخفيض العملة وتحرير الأسعار خلال الأشهر الستة الأولى للبرنامج .

بعد ذلك ينتظر أن ينخفض التضخم ليقع ضمن المستوى العالمي لسنة 1997 (3 إلى 4 ٪) ، أما حجم الواردات المستهدف (9.4 مليار دولار) فسيؤدي إلى عجز في الميزان الجاري مقدر بـ – 2.1 مليار دولار في سنة 1994 ، مما يؤدي يؤكد ضرورة إعادة جدولة الدين الخارجي .

ثالثا : مضمون برنامج التثبيت :

إن تنفيذ برنامج التثبيت يهدف إلى إعادة التوازنات الإقتصادية الكلية ، الخارجية (فائض في ميزان الحسابات الجارية) والداخلية (فائض أو على الأقل توازن في الموازنة العامة للدولة) ، وهذا عن طريق الإجراءات الأرثوذكسية المعروفة والمتضمنة عادة في برامج التثبيت المقترحة من صندوق النقد الدولي .

يتضمن برنامج التثبيت الموقع بمقتضى إتفاق أفريل 1994 ما يلي :

– إعادة التوازن للأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية عن طريق :

. تخفيض سعر العملة الوطنية .

. تحرير نظام التجارة الخارجية .

. تحرير الأسعار الداخلية .

– تسيير أفضل للطلب الداخلي عن طريق سياسات موازنية ونقدية صارمة .

– تطهير الإقتصاد وتعميق الإصلاحات الهيكلية .

– تحسين شبكة الدعم الإجتماعية .

– خفض عبء خدمة الدين الخارجي في الأجلين المتوسط والطويل .

وسنتعرض لمجمل هذه النقاط باختصار فيما يلي :

أ – سعر الصرف :

بعد تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17 ٪ (1 دولار = 36 د ج) ، سيتم حساب معدل التبادل وفق نسبة ثابتة (نظام سعر الصرف الثابت) . وعندما تتوفر شروط التسيير ، بمافيها إصلاح النظام البنكي ، سيتم تحديد سعر الصرف في إطار دورات تثبيت Sessions de fixage بين بنك الجزائر والبنوك التجارية ؛ مع العلم أن الوصول إلى نظام صرف ما بين البنوك Systeme de change inter bancaire مستهدف لاحقا .

ب – تحرير التجارة الخارجية :

تضمن إتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولي في مجال التجارة الخارجية :

– إزالة كل الممنوعات والعوائق عند التصدير ، فكل المنتجات حرة لدى التصدير ماعدا شتلات النخيل والغنم الولود والأشياء ذات القيمة الوطنية من وجهة النظر التاريخية أو الفنية أو الأثرية .

- الترخيص لكل إستيراد أو صفقة بدون قيود متعلقة بشكل التمويل مبدأ عام ، ماعدا بعض الإستثناءات التي حددتها الحكومة في قائمتين : قائمة أولى تتضمن المنتجات الحساسة والضرورية ، والتي يتطلب إستيرادها الإستجابة لبعض المعايير المحددة سلفا ؛ وقائمة ثانية تتضمن منتجات علق إستيرادها مؤقتا، حتى يسمح لإعادة الهيكلة الصناعية ، المعتمدة حاليا في القطاعات المعنية بها ، أن تؤتي ثمارها .

ونشير إلى أنه على البنوك التجارية أن تلتزم بالتشريعات الإحتياطية التي تحدد القواعد المتعلقة بملاءة المورد ، خاصة عن طريق إحترامها للمؤشر الأدنى بين الأموال الخاصة والإلتزامات خارج الميزانية بالعملة الصعبة . وينجم عن كل هذا إلغاء اللجنة المؤقتة للتجارة الخارجية ، وشبه قابلية تحويل على الصفقات الجارية .

جـ - سياسة الأسعار :

إن نظام الأسعار المطبق حاليا يتضمن ثلاثة أصناف من الأسعار : الأسعار المدارة والأسعار ذات الهامش الأقصى والأسعار المصرح بها .

هناك حاليا ثلاث منتجات تخضع للدعم ، ويستمر دعمها في 1994 ، وهي : الدقيق (الفرينة) والسميد والحليب .

أما صنف الأسعار ذات الهامش الأقصى فتتعلق بالأصناف التالية فقط :

- الأدوية ،
- الأوراق والكراريس والأدوات واللوازم المدرسية ،
- الكتب والكتب المدرسية ،
- التبغ ،
- القهوة ،
- السكر ،
- الزيت .

كما أن آثار تخفيض قيمة العملة الوطنية لابد أن تنعكس كلية على مجموع الأسعار .

د - السياسة الموازنية :

سيكون تخفيض العجز الموازني ممكنا . ويرجع ذلك جزئيا ، كما ينص عليه الإتفاق ، إلى أثر التخفيض سعر الصرف على الإيرادات الناتجة عن الجباية البترولية ، وكذلك على الإيرادات الجمركية ومختلف الرسوم عند الإستيراد .

أما فيما يتعلق بالإيرادات الموازنية خارج المحروقات ، فإنه من المنتظر أن تسجل تطورا ملحوظا في سنة 1994 بسبب تسارع عملية تحرير الأسعار الداخلية ، وأيضا نتيجة للإجراءات المتوقعة لتحسين مردود المصالح الجبائية .

وبناءا عليه ، فإن العجز الموازني سينتقل من - 5.9 ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993 إلى - 0.3 ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1994. وأيضا سينخفض العجز الكلي للخزينة العامة بنسبة - 9.2 ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993 ، وبنسبة - 3.3 ٪ منه في سنة 1994 .

هـ - السياسة النقدية :

إن السياسة النقدية الجديدة ستتجه أساسا إلى :

- دعم سعر الصرف الجديد .

- الحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن تحرير الأسعار .

- تلافي التضخم المبالغ فيه للطلب الإسمي .

- إعادة تخصيص الموارد عن طريق زيادة إقراض الإقتصاد (المؤسسة) وخفض إقراض الدولة (عجز الخزينة العامة) .

فمن حيث التحكم في الكتلة النقدية ، وعلى الرغم من رفع القروض الموجهة للإقتصاد ، أي للمؤسسة الإقتصادية ، فإن نمو الكتلة النقدية سيكون أكثر إعتدالا في سنة 1994 ، في حدود 14 ٪ ، مقابل 21 ٪ في سنة 1993 .

أما من حيث رفع معدلات الفائدة المطبقة عند إعادة التمويل فسيتم رفعها كما يلي :

- معدل إعادة الخصم : 15 ٪ .

- المعدل المركزي لبنك الجزائر في السوق النقدي : 20 ٪ .

- كشف البنوك التجارية لدى بنك الجزائر : 24 ٪ .

وهناك تحديد أقصى لهامش البنوك التجارية مقدر بنسبة 5 ٪ على الأكثر ، أي أن المعدلات المطبقة من البنوك التجارية على الحسابات المدينة لا يمكن أن تتجاوز التكلفة المتوسطة لموارد البنك بأكثر من 5 ٪ .

الخزينة تمنح فائدة بنسبة 16.5 ٪ على سندات التجهيز الجديدة .

أما الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط فسيطبق المعدلات التالية :

- 10 ٪ على حسابات التوفير للسكن .

- 14 ٪ للدفاتر الأخرى .

- المعدلات المدينة تكون أعلى بنسبة 5 ٪ على الأكثر من المعدل الدائن على حساب التوفير للسكن .

و - شبكة الدعم الإجتماعي :

إن شبكة الحماية الإجتماعية المكملة ، المعتمدة في فيفري 1992 تتضمن التعويضات التالية :

- تعويض مدفوع للعائلات التي تتمتع بأجر وأحد منخفض (تعويض الأجر الوحيد IPSU) .

- منحة التعاقد المكملة (تعويض منحة التقاعد ICPR) .

- تعويض مدفوع للأشخاص بدون دخل (تعويض تكميلي لغير ذوي الدخل ICBR) .

ويتوقع تغيير هذا النظام كما يلي :

- تبديل تعويض الأجر الوحيد بنظام نشاط منفعة عامة .

- أخذ الدولة للمنحة العائلية على عاتقها ، ونقل تعويض الأجر الوحيد إلى المؤسسة الموظفة ، أما منحة التقاعد المكملة فتنتقل إلى الصندوق الوطني للتقاعد .

ومن المنتظر أيضا وضع صندوق التأمين ضد البطالة ، وإلغاء تعويضات فصل العمال لأسباب إقتصادية .

ز - ميزان المدفوعات :

فيما يتعلق بالإستراتيجية الإقتصادية في مجال ميزان المدفوعات ، فإنها تتضمن أربع أولويات :

- زيادة الصادرات خارج المحروقات .

- تحرير الواردات الذي سيترافق بارتفاع محسوس في مستوى واردات السلع والخدمات .

- إعادة تكوين إحتياطيات الصرف .

- إعادة تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل .

إن نجاح هذه الإستراتيجية سيمكن الجزائر من كسب ثقة الأسواق المالية الخارجية من جديد . لكن توقعات إنخفاض أسعار النفط في السوق البترولية العالمية ، قد تؤدي إلى تراجع ميزان العمليات الجارية بشكل محسوس ، من فائض مقدر بـ 1 مليار دولار في سنة 1993 إلى عجز مقدر بـ - 2.6 مليار دولار خلال فترة البرنامج .

وهذا ما يتأكد إذا إعتمدنا فرضية 15 دولار للبرميل المتوقعة للنفط الجزائري ، مما يجعل إيرادات صادرات المحروقات تصل إلى 8.2 مليار دولار فقط في سنة 1994 ؛ وهو تراجع بمقدار 1.7 مليار دولار مقارنة بسنة 1993 ، فضلا عن أن آثار إستراتيجية تحفيز الصادرات خارج المحروقات ستكون طويلة الأجل في نتائجها . في مقابل ذلك فإن القيمة الإجمالية للواردات ينتظر أن ترتفع إلى 9.4 مليار دولار في سنة 1994 مقارنة بمبلغ 7.8 مليار دولار المحقق في سنة 1993، وهذا الإتفاع ناتج عن :

- الحاجة إلى تخفيف الضغط على الواردات الذي تم إعتماده خلال السنوات الأخيرة ، بغرض تحسين إستعمال القدرات في القطاع الإنتاجي .

- الإرتفاع المحسوس لواردات قطاع المحروقات الناتجة عن إستثمارات منجزة للرفع من قدرات الإنتاج من الغاز المصدر .

- الإرتفاع المنتظر للواردات الغذائية لتغطية إنتاج الحبوب الضعيف لسنة 1993 نتيجة للجفاف .

ويتوقع البرنامج أيضا أن ترتفع إيرادات التحويل إرتفاعا معتدلا ، بالنظر إلى الأثر التحفيزي للسياسة الإقتصادية الجديدة على تحويلات الإدخار للعمال الجزائريين المقيمين في الخارج .

ح - إعادة الجدولة :

يتوقع أن تؤدي إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر إلى :

- وصول الإحتياطيات الرسمية إلى أكثر من 1.5 شهرا من الواردات.

- تقليص نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات ، بصفة مستمرة ، إلى مستويات معقولة تتوافق مع أهداف النمو .

- ألا تؤدي شروط إعادة تمويل الديون الخارجية في الأجل الطويل إلى ظهور حاجة تمويل إستثنائية .

رابعا : تقييم إتفاق التثبيت :

إن تقييم برنامج التثبيت لصندوق النقد الدولي لابد أن ينطلق من حقيقة أساسية ، وهي أن التثبيت ليس إلا مرحلة أولى في فلسفة التصحيح الهيكلي ، فمن المنتظر أن يشرع إبتدءا من أفريل 1995 في تنفيذ بنود إتفاق ثان يكون أطول (متوسط المدى) ويرتبط بإعادة هيكلة حقيقية للإقتصاد الوطني مقابل الحصول على تمويل التسهيلات الموسعة . وسيكون الإنطلاق في هذه المرحلة والحصول على التمويل المناسب لها مشروطا برضى الصندوق عن النتائج والمجهودات التي بذلت في المرحلة الأولى (مرحلة التثبيت) بعد تقييم حصيلتها . ويعتبر إعلان الصندوق

هدف سياسات التصحيح الهيكلي هو ضمان تسديد الديون عن طريق تعديل أو توقيف طموح النمو .

وبقى أن نشير إلى أن سياسة التثبيت ستكون محققة للنمو في حالة واحدة فقط ، وهي الحالة التي تكون فيها رؤوس الأموال المتدفقة إلى البلد المعتمد لسياسة التصحيح كبيرة ، بحيث تكون كافية للحفاظ على التوازنات الكلية وحفز النمو في نفس الوقت ، وبتكلفة إقتصادية معقولة . ولكن إذا كان تدفق رؤوس الأموال يهدف فقط إلى دعم تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات ، فلن يكون هناك أي أثر إيجابي على فعالية الجهاز الإنتاجي في الأجل المتوسط .

إن الضغط على الطلب الكلي على الإستهلاك بهدف مطابقته مع القدرات الإنتاجية هو حل لمشكلة السيولة ، ولكنه غير كاف لتحقيق هدف زيادة الإنتاج والعرض الكلي وتحقيق الفعالية الإقتصادية ، ومن ثم زيادة الدخل وتحقيق النمو .

* مواجهة مشكلة المدفوعات الدولية تقوم على تحسين نسبة خدمة الدين، عن طريق زيادة الصادرات . لكن هذا الهدف أيضا يمر عليه الصندوق مرا سريعا، عن طريق إدراجه في برامج التثبيت ، كما هو الحال بالنسبة للجزائر ، كهدف متأخر ، أي أنه لن يتحقق إلا في الأجل المتوسط أو الطويل ، على الرغم من أن أحد الأهداف المناطة بتخفيض قيمة العملة الوطنية هو رفع تكلفة الإستيراد فينخفض حجمه من جهة ، وتحفيز الصادرات عن طريق إنخفاض أسعارها .

فلنبدأ بهدف تحفيز ورفع الصادرات . إن تحقيق هذا الهدف في الأجل المتوسط والطويل يرتبط بتنويع هيكلها ، كما رأينا بالنسبة لحالة الجزائر ، أي بزيادة الإنتاج والإستثمار ، وهو ما يعني رفع معدل النمو مما يتناقض مع أهداف صندوق النقد الدولي كما تثبته التجارب المتعددة . فضلا عن أن إرتفاع حجم الصادرات يفترض أيضا مرونة في الإنتاج وعوامل الإنتاج للتغيرات في الأسعار ، وهو ما ليس صحيحا في إقتصاد لم يتشكل بعد ولازال يتخبط في مشاكل التحكم في القاعدة الصناعية المتوفرة لديه .

أما بالنسبة لهدف خفض الواردات ، فتحقيق ذلك يرتبط بالضغط على الإستهلاك النهائي والإستهلاك الإنتاجي . أما الضغط على الإستهلاك النهائي ،

فهناك جزء من الواردات الضرورية من السلع الغذائية لا يمكن ضغطها، كما أن السلع الكمالية ، خاصة مع تحرير التجارة الخارجية تكون حساسية ومرونة الطلب عليها من قبل الفئات المحظوظة ، نتيجة إرتفاع أسعارها ، ضعيفة جدا أو منعدمة تماما ، وأما بالنسبة للضغط على الإستهلاك الإنتاجي ، فهو ضغط على الإنتاج ، ومن ثم على النمو وعلى إمكانية التصدير في الآجال المتوسطة والطويلة .

وهكذا إن لم تدرج سياسة التثبيت ضمن سياسة تنموية قائمة على تدفق نقدي كاف للتصحيح ولحفز النمو في نفس الوقت ، فإنها لن تكون إلا سياسة إنكماشية في سياق تضخمي تنقل إختلالات إقتصاديات العالم الرأسمالي إلى الدول النامية التابعة وتكرس التحويل الصافي لرأس المال من الدول المدينة إلى الدول الدائنة ، بما يضمن إستمرار تجديد آليات التراكم لدى الدول الصناعية الكبرى ، ولن يكون هدف النمو والتنمية حينئذ إلا هدفا ثانويا .

* أما إعادة هيكلة الإقتصاد بخوصصة القطاع العمومي فهو يندرج ضمن نفس الفلسفة ، أي ضمان مستويات نمو دنيا ، قائمة على تطليق الدولة للإستثمار ، وتكليف القطاع الخاص به . والسؤال هو هل يمكن في إقتصاد نام لم تتشكل بعد نواته الصناعية ، ويعاني من تبعية إقتصادية تجاه العالم الرأسمالي تجعل قدرته على تمويل التنمية هشة ، هل يمكن لهذا الإقتصاد أن يحقق النمو والتنمية دون تجنيد كل الطاقات الإدخارية في إطار إستراتيجية موحدة يتكامل فيها القطاع العام والقطاع الخاص ويعملان على الفك التدريجي للإرتباط بالقيد الخارجي ؟ ومن ثم ألا تعتبر الخوصصة نوعا من التحديد والتقليص للطاقات الإقتصادية التي يمكن تجنيدها ، أي أنها تندرج ضمن نفس منطق إعتبار مشكلة النمو والتنمية مشكلة ثانوية ؟

يبقى أن نقول أن الأموال الموجهة إلى صندوق تطهير الإقتصاد هي هدر لا طائل وراءه ، لأن أغلب المؤسسات العمومية ، التي تعاني من مشاكل تسيير ضخمة ، بدل أن توجه مجهوداتها لتغيير طرق التسيير والإدارة ، وهو ما يتطلب وقتا معتبرا ، فإنها في ظل السياق التصحيحي ستمتص أموال التطهير في مواجهة الإختلالات التي يفرضها التثبيت في المدة القصيرة ، أي أن عملية التطهير ديماغوجية سياسية، فأغلب المؤسسات ستوجه نحو الخوصصة والتصفية.

خاتمة الباب :

من خلال التحليل السابق لبرامج وسياسات التصحيح الهيكلي نستطيع أن نقول أن هذه السياسات فضلا عن آثارها الإقتصادية والإجتماعية القاسية ، محدودة في تحقيق أهدافها التي سطرتها ضمن رسائل النية .

ولإن كانت هذه البرامج غير متناقضة مع نفسها من حيث ما تريد تحقيقه في الفترة القصيرة ، وهو إستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية في كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة ، فإن الهدف المتضمن في هذا المنحنى هو إعادة هيكلة الإقتصاد بما يخفض وتيرة النمو فيه ، ويجعله مجرد سوق مفتوحة على الخارج من جهة ، وبما يضمن الإستمرار في دفع خدمات الديون من جهة أخرى .

أما المشكلة الرئيسية للدول النامية المتمثلة في إنعاش النمو والإستثمار بغرض أن يكون التغيير الهيكلي متوجها نحو تجنيد كل الطاقات والإدخارات (قطاع عام وقطاع خاص) نحو إقامة بنية إقتصادية قادرة على تغيير أشكال تقسيم العمل الدولي ، بما يضمن لها إستقلالية نسبية في تمويل نشاطها وقدرة على تحقيق توازناتها الكبرى ذاتيا ، إلا في حالة العجوز الطارئة ، كما هو الشأن لكل بلدان العالم ، فإنها (أي مشكلة النمو) مغطاة بالجهاز النظري والتقني المعقد ، ومقنعة بستار الأجل الطويل ، الذي تثبت غالب تجارب الدول النامية الخاضعة للتثبيت ، أنه أجل لا نهائي وسلسلة متوالية من الوصفات المتماثلة والموحدة مضمونا ومنهجا .

الخاتمة العامة :

إن المعالجة السابقة المنبثقة من التشخيص العلمي لمشكلة المديونية الخارجية ، ثم طرق تسيير أزمة الدفع الخارجي التي اعتمدتها الدول النامية ، بما فيها اللجوء إلى القروض المصرفية وتسهيلات الموردين قصيرة الأجل ، أو الشروع في مفاوضات طويلة وشاقة مع الدول الدائنة ومؤسساتها المالية تبين أن هذه الوسائل أدت إلى طريق مسدود .

إن الدول الدائنة تواجه الدول النامية المدينة من خلال تكتلات تتميز بالتضامن فيما بينها ، نادي باريس للديون الرسمية ونادي لندن للديون التجارية ، لحماية مصالحها ، بينما تفتقر الدول النامية المدينة ، دوليا وإقليميا ، لمثل هذا التكتل ، بما يمكن مفاوضات الديون الخارجية أن تسفر عن شروط أفضل لإعادة الجدولة ، من حيث فترات السماح وتكلفة رأس المال القديم والجديد . هذا ما جعل موقف الدول النامية المدينة هشا ، يتم التفاوض معها حالة بحالة وتسهل عملية فرض شروط غير ملائمة عليها ، وتحميلها عبء تصحيح الإختلال الناجم عن المديونية الخارجية لوحدها ، على الرغم من أن المسؤولية في إحداث أزمة السيولة الدولية ومشكلة العجز عن تأدية خدمات الديون مشتركة بين الدول الدائنة والدول المدينة .

كل هذه الشروط والحيثيات جعلت الدول النامية المدينة تمر على الهيئات المالية الدولية متعددة الأطراف قبل أن تتمكن من التفاوض مع نادي باريس أو نادي لندن للحصول على بعض التمويل الذي يشكل نفخة أوكسجين تمكنها من التنفس مؤقتا ، في مقابل حزمة من الإجراءات أو " روشتة " تتضمن مجموعة من التدابير الموحدة ، التي تهدف إلى دعم ميزان المدفوعات وتصحيح إختلالاته المغذاة من فجوة الموارد المحلية بين الإدخار والإستثمار ، على الرغم من أن التجربة أثبتت أن ذلك يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الإقتراض في الأجلين المتوسط والطويل. فالإقتراض يزيد من عجز ميزان المدفوعات ، وعجز الميزان يتطلب مزيدا من الإقتراض ضمن حلقة الدين الخارجي الجهنمية المولدة لذاتها باستمرار .

وقد رأينا أيضا أن مشكلة الديون الخارجية ناتجة ، كما في حالة الجزائر ، عن فشل سياسات التنمية المحلية عن تحقيق أهدافها ، وأشكال تسيير الإقتصاد التي خضعت لخلفيات إيديولوجية خاطئة وشعارات جوفاء ، أدت إلى إنهيار القطاع الزراعي والإعتقاد بأن التصنيع أو التنمية تنتج عن نقل التكنولوجيا وتكديس الأشياء ، في مقابل ذلك هدر وتبذير للأموال في إنفاق بهرجي كمالي ساهم في تكريسه نموذج غير عادل لتخصيص الموارد وتوزيعها وتهريب أو إكتناز للأموال ونشوء قطاع إقتصادي مواز في ظل دورة سوق غير منتجة تستمد تمويلها النقدي من قطاع إقتصادي عام خاضع للتسيير السياسي ، بكل ما يستتبعه هذا من نهب ورشوة واختلاس .

كل هذا البناء قام على اللجوء إلى التمويل الخارجي وغابت أية استراتيجية لتعبئة الإدخارات والتمويل المحلي . وقد أخفت الفوائض البترولية ، كما في حالة الجزائر ، الأخطاء التنموية والتسيير السياسي للإقتصاد ، حتى سنة 1986 حينما إنهارت أسعار البترول والعائدات المالية الناتجة عنها . وكان الحل السهل للحفاظ على مستويات الإستهلاك ، ومن ثم على الاستقرار السياسي ، هو اللجوء إلى التمويل قصير الأجل عن طريق خطوط القرض ، مما أدى إلى نمو الديون بمعدلات أكبر من معدلات نمو النواتج المحلية ، وأزدياد أعباء خدماتها بشكل يفوق معدلات نمو الصادرات ، مما أدى في نهاية المطاف إلى الخضوع للمشروطية الدولية للمؤسسات المالية الدولية متعددة الأطراف في إطار برامج التثبيت التي هي ضمان قبول المقرضين للتفاوض بشأن إعادة جدولة الديون .

وتبين لنا كذلك ، من خلال التحليل السابق ، أن التصحيح الهيكلي إرتبط بفلسفات وغايات محددة تهدف إلى تصدير التضخم في الدول الرأسمالية المتقدمة الى الدول النامية بهدف الحد من آثار توجه معدلات الربح على المستوى الدولي إلى الإنخفاض . ويتم تصدير هذا التضخم العالمي عن طريق تحرير الأسعار وتقريب الأسعار المحلية من الأسعار العالمية ضمن سياسة انكماشية تعتمد على تخفيض الإنفاق العام ، بما فيه الإنفاق الجاري والإنتاجي وتقليص الخدمات الإجتماعية ، للحد من التوجه التضخمي السابق في الأجلين المتوسط والطويل ، ولضمان التأثير الإيجابي على الحساب الجاري قصد تحقيق الاستمرار في تسديد خدمات الديون .

وفي مرحلة ثانية ، تتجه هذه السياسات إلى إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني في إتجاه الحد من معدلات النمو الطموحة وتكريس بنية هيكلية تسمح بالإستمرار في ظل معدلات نمو منخفضة ومتحكم فيها هي نتيجة مرحلة التثبيت السابقة عن طريق الضغط على الطلب المحلي . وتحقق إعادة الهيكلة هذه يتم بتحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، الذي لا يتصور ، في ظل الشروط الداخلية والخارجية في الدول النامية ، أن يكون قادرا على أن يلعب الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة في التنمية ، وهو ما يحصر دوره في بعض قطاعات النشاط المحدودة التمويل والتأثير على البنى الإنتاجية ، والتي لا يمكن أن تضمن تحقيق تراكم الذاتي والنمو المستقل ، ومن ثم إستئصال مشكلة المديونية الخارجية من جذورها .

إن إعادة الهيكلة في صورتها السابقة مجرد إندماج في آليات ضمان إعادة التراكم على المستوى الدولي ، وتجديد لشروط تقسيم العمل الدولي كما تريده الدول الرأسمالية المتقدمة .

النتائج :

إن عناصر التحليل السابق تمكننا من إستخلاص النتائج التالية :

- يقوم تفسير أزمة المديونية الخارجية على تضافر أسباب داخلية وخارجية يغذي بعضها البعض ، وما التعبير عنها بفجوتي الموارد الداخلية والخارجية إلا طرح تقني غير كاف للاحاطة بأسبابها الإقتصادية والسياسية والاجتماعية .

- تعبر مشكلة المديونية الخارجية عن هشاشة بنى الإدخار المحلية وعدم التوافق بين معدلات النمو المستهدفة والموارد المالية المتاحة ، مما يتطلب تعديل معدل النمو بحيث يتم الحد ، بأكبر قدر ممكن ، من اللجوء إلى التمويل الخارجي في الفترة القصيرة ، على أن يتدرج ذلك في إطار سياسة حقيقية لتجنيد الإدخار العام والخاص وتوجيهه مرحليا للرفع من معدلات النمو .

- لا يمكن للسياسة التنموية أن تنجح في تجنيد الإدخار وتحقيق النمو المستهدف ، ما لم تأخذ في الحسبان سياسة تخصيص للموارد توازن بين مستويات الإنتاج ومستويات الإستهلاك ، وبين الانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي .

– دراسة جدوى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ضرورة أكيدة في إتخاذ قرار التمويل الخارجي ، وهي تتعلق بدراسة أثر مردودية الأموال المحلية في الأجل القصير عن طريق مقارنتها بمعدلات فائدة الأموال المقترضة ، مع مراعاة الخطر الدولي في الفترة القصيرة ، وبضبطها مع أهداف النمو ومعدلاته في الفترتين المتوسطة والطويلة .

– إن أي سياسة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية تقوم على تحديد آليات لمواجهة مشكلة الإنتقال الصافي للموارد من الدول النامية المدينة إلى المراكز الرأسمالية عن طريق أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومعدلات التبادل . . . إن ضرورة تسيير هذا القيد الخارجي والعمل على إستخدامه لصالح الدول النامية ، لا ضدها ، هو من صميم أية استراتيجية لمواجهة أزمة المدفوعات الخارجية .

ومن ثم ، فإن :

– سياسات التصحيح الهيكلي هي نماذج أرثونكسية لمعالجة الاختلال الظرفي في ميزان المدفوعات ، إنطلاقا من أن هذا الإختلال يغذيه العجز الداخلي في الموازنة العامة . وهو منطق إن كان يتلاءم مع طبيعة الإختلالات الظرفية في الدول الرأسمالية المتقدمة ، فإنه محدود في نتائجه على الدول النامية ، التي لا يمكن إعتبار أزمة السيولة أو عدم القدرة على السداد فيها إلا إنعكاسا لضعف بناها الإنتاجية وعدم فعالية طرقها التسييرية .

– إن محاصرة أزمة المديونية الخارجية وفق النظرة النقدية لميزان المدفوعات بسلسلة من المواجهات الظرفية تقوم على ضخ مقدار متحكم فيه من الأموال ، في مقابل الضغط على الطلب المحلي ، بما فيه الطلب المتوجه إلى القطاع الإنتاجي ، ومراجعة مستويات المعيشة نحو الإنخفاض ، إن هي إلا نموذج لتجديد شروط الإستدانة الخارجية ، ثم الاستمرار في المواجهة الظرفية لها ، دون إستئصال لها من جذورها ، فسياسات التصحيح الهيكلي ليست مرفوضة في حد ذاتها ، وإنما لما تتضمنه فلسفتها من حدود وأخطاء في تحقيق التغيير الهيكلي الفعلي المنشود في إقتصاديات الدول النامية .

- إن إعادة هيكلة إقتصاديات الدول النامية عن طريق سياسات التصحيح الهيكلي ليس إلا مجرد تحويل للموارد من قطاع عام كبير وغير متحكم فيه إلى قطاع خاص صغير وتابع ، ومن ثم فهي حد للطموح التنموي . إن إعادة الهيكلة الحقيقية تقوم على تجنيد كل المقدرات الوطنية ، الإدخارية والبشرية ، في القطاعين العام والخاص وتوليفها توليفا عقلانيا منظما بما يحقق الإستعمال الأمثل للموارد أولا ، ثم بإعادة النظر في النماذج التنموية القائمة على خلفيات ايديولوجية وطرق تسيير بيروقراطية ، هي السبب في الفاقد والهدر والتبذير في الموارد ثانيا .

ونستطيع أن نؤكد ، بعد كل هذا ، أن الدول التي لجأت إلى سياسات التصحيح الهيكلي ، في غير إطار تنموي واضح المعالم ، قد تخفف أزمة السيولة الدولية ظاهريا ، عن طريق التدفق المحدود للأموال الخارجية ، (إصلاح الاختلال في ميزان المدفوعات) ، لكنها لن تنتهي عاجلا من عمليات التثبيت . وقد يمر وقت طويل حتى تدرك الدول النامية المدينة أنها في مسارها التنموي لم تَعُدْ بعد نقطة الصفر .

الآفاق :

ونشير أخيرا إلى أن هذه الدراسة ينتابها جهد المقل ، خاصة في ظل شروط الحصول على المعطيات الدقيقة في الدول النامية عموما ، وفي الجزائر خصوصا ، مما يجعل إعتماد نماذج المحاكاة modèles de simulation ، عن طريق حصر العناصر المؤثرة وتحديد آثارها ، عملا صعبا ، خاصة في ظل تداخل العوامل الداخلية والخارجية في مشاكل هذه الدول وتشابك السياسي والإقتصادي والإجتماعي فيها .

وهذا ما سيدفعنا في المستقبل إلى محاولة تجاوز هذه العقبة ، وتتبع بعض الملامح التفصيلية للحل المناسب لمعالجة وإستئصال مشكلة المديونية الخارجية والشروع في إستكمال الجهد التنموي في إطار صحيح .

إن إمكانية استكمال هذه الدراسة ، في سياق النتائج السابقة ، التي يمكن حوصلتها في أن اعتماد السياسة الإقتصادية ضمن أدوات التصحيح الهيكلي غير مرفوض في حد ذاته ، لأن الأداة محايدة ، لكن لابد فقط من أن يكون إستعمال الأداة مندرجا ضمن السياق الإقتصادي والإجتماعي والتاريخي وفي إطار الأهداف المراد تحقيقها . وهذا ما يتطلب إدراج هذه التوجه ضمن نماذج محاكاة دقيقة إلى أكبر قدر ممكن للتعرف والتنبؤ بآثار هذه الأدوات أولا ، وإدراجها ضمن أهداف تنموية واضحة المعالم واستراتيجية تستفيد من كل الأخطاء السابقة وتستثمر كل عناصر الحل الممكنة ثانيا .

قائمة المراجع

ا - الكتب والدراسات :

- باللغة العربية :

- جاك . جي . بولاك ، الطابع المتغير لشروط صندوق النقد الدولي ، صندوق النقد الدولي 1991 .

- جورج قرم ، التبعية الإقتصادية : مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، الطبعة الثالثة ، دار الطليعة ، بيروت 1986 .

- رمزي زكي ، الديون والتنمية : القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي 1985 .

-رمزي زكي ، التضخم المستورد : دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي 1986 .

- رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية : الأسباب والحلول المطروحة ، مع مشروع صياغة لرؤية عربية ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي 1987 .

- رمزي زكي ، الإقتصاد العربي تحت الحصار ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989 .

- سمير أمين ، التطور اللامتكافىء : دراسة في التشكيلات الإجتماعية للرأسمالية المحيطية ، ترجمة برهان غليون ، الطبعة الرابعة ، دار الطليعة 1973 .

- سهير محمود معتوق ، الإتجاهات الحديثة في التحليل النقدي ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية 1988 .

- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، ضمن سلسلة عالم المعرفة رقم 147 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1990 .

- فيدل كاسترو ، أزمة العالم الإقتصادية والإجتماعية ، دار المستقبل العربي 1984 .

- مانويل . جيتيان ، شرطية صندوق النقد الدولي : تطور المبادىء والممارسات ، صندوق النقد الدولي 1981 .

- معهد دراسات الوحدة العربية ، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، ديسمبر 1990 .

- المعهد العربي للتخطيط ، السياسات التصحيحية في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، دار الرأي 1989 .

- المعهد العربي للثقافة العمالية - الجزائر ، المديونية ، 1992 .

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة الدولية ، التعجيل بعملية التنمية : التحديات التي تواجه السياسات الوطنية والدولية في التسعينات 1992 .

- باللغة الفرنسية :

- Ahmed Henni . La dette ; ENAG 1992.

- Arezki Ighemat . La crise de l'endettement des pays en developpement. ENAP 1990.

- Banque d'Algerie . Résumé sur le programme de confirmation d'Avril 1994.

- BIRD ; Rapport spècial sur les prêts d'ajusteument 1982.

- Hocine Benissad . La réforme économique en Algerie ou l'indicible ajustement structurel . OPU 1991.

- Hocine Benissad . l'Ajustement structurel : objectifs et expériences. ALIM 1994.

- J.C.SANCHEZ Arnau . Dette et developpement : mécanismes et conséquences de l'endettement du tiers monde . OPU 1982.

-ONU . Cadre Africain de réforme pour les programmes d'ajustement structurel en vue du redressement . 1990.

- Samir Amin . L'accumulation à l"echelle mondiale . Tome 2 . Union générale d'édition 1978.

- Samir Amin . La déconnexion : pour sortir du système mondial . la découverte 1986.

- Sid Ali Boukrami . les mécanismes monétaires et financiers . ENAP - ENAL 1986.

- Susan George . Jusqu'au cou : enquête sur la dette du tiers monde . la d'écouverte 1988.

2 - الدوريات والمجلات :

- Afrique relance . N1 Mars 1988.

- Afrique relance . N3 Novembre 1987.

- Algerie : mémorandum d'information économique . Banque d'Algerie 1993.

- Bulletin du FMI . édité par le Fonds monétaire international

N 22 . Décembre 1987.

N 08 . Avril 1988.

N 09 . Mai 1988.

N 05 . Mars 1989.

N 14 . Juillet 1989.

- Le Courrier . Afrique - Caraibes - Pacifique - Communauté Européenne. dossier spécial ajustement structurel N 111 Septembre - Octobre 1988.

- Finances et developpement . FMI et BIRD.

N 01-02-03-04 Année 1991.

N 01-02-03-04 Année 1992.

الفهرس العام

فهرس بقائمة الجداول

فهرس بقائمة الأشكال